Tufts UNIVERSITY | Gerald J. and Dorothy R. Friedman School of Nutrition Science and Policy

Feinstein International Center

جذور راسخة

تجارة المحاصيل النقدية فى دارفور

UNEP

http://unep.org/Sudan

ننُشر لأول مرة في نوفمبر ٢٠١٣ عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة © ٢٠١٣،
برنامج الأمم المتحدة للبيئة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ص.ب.٣٠٥٥٢، نيروبي، كينيا

هاتف: ٢٥٤٠٢٠٧٦٢١٢٣٤ +
فاكس: ٢٥٤٠٢٠٧٦٢٣٩٢٧ +
عنوان إلكتروني:uneppub@unep.org
موقع إلكتروني: http://www.unep.org

نوفمبر ٢٠١٣ م

يجوز إستخراج نسخ كاملة أو جزئية من هذا الكتاب بأى شكل من الأشكال لأغراض تعليمية أو غير ربحية دون الحاجة للحصول على تصريح خاص من مالك حق النشر على شريطة أن يتم توضيح المصدر. لا يجب إستخدام هذا الكتاب لأغراض إعادة البيع أو لأى غرض تجارى آخر دون الحصول على تصريح خطى مسبق صادر من برنامج الأمم المتحدة البيئى. لا تعكس محتويات هذا المجلد بالضرورة وجهات نظر برنامج الأمم المتحدة البيئى أو المنظمات المساهمة فيه؛ كما لا تتضمن الرسومات البيانية والرموز والصور المستخدمة فى هذا الإصدار التعبير عن أى وجهة نظر أياً كانت خاصة ببرنامج الأمم المتحدة البيئى أو المنظمات المساهمة فيما يتعلق بالحالة القانونية لأى قطر من الأقطار، إقليم، مدينة أو منطقة أو فيما يتصل بترسيم الحدود التابعة لها.

تمت كتابة التقريربواسطة: مارجى بوكانان – سميث، عبد الجبار عبدالله فضل، عبدالرحمن طاهر، ناديه إبراهيم أحمد، محمد إسماعيل جدو آدم، زكريا يعقوب كاجا، على موسى أبكر عيسى، محمد أبونا محمد،
عبدالحميد همة محمود جمعة

التحرير: ليز فينسنت
الصور الفوتغرافية: حسين سليمان
تصميم التقرير: بريدجيت سنو، التصميم

ترجمة: كمال عوض عثمان
محرر التقرير:عصام الدين حسن صالح , يوسف الطيب النور حامد
الخرائط: UNOCHA

يعزز
برنامج الأمم المتحدة
للبيئة الممارسات البيئية السليمة
عالميًا وفي إطار أنشطته. طبع هذا الكتاب
على ورق أعيد تدويره وباتباع الممارسات
الصديقة للبيئة. وتهدف سياسة توزيعنا إلى خفض
البصمة الكربونية الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

UNEP

جذور راسخة

تجارة المحاصيل النقدية فى دارفور

Tufts UNIVERSITY | Gerald J. and Dorothy R. Friedman School of Nutrition Science and Policy

Feinstein International Center

شكر وعرفان

يود فريق البحث أن يزجى شكره الجزيل لكل من ساهم في إعداد وإخراج هذه الدراسة، ويخص بالشكر التجار، المزارعين، الموظفين الحكوميين وغيرهم من مقدمي المعلومات الرئيسين الذين استطلعنا آراءهم وأجرينا مقابلات معهم واقتطعوا جزءاً ثميناً من وقتهم للإجابة على أسئلتنا العديدة.

لقد أجرت ميري فيتزباتريك وهيثر ستوبوف مراجعة متميِّزة للمواد المطبوعة والنشرات ذات الصلة بهذه الدراسة، كما قدم توماس تايلور وماثيو كاب - لويد دعماً قيّماً بتنفيذه الرسومات البيانية، بالإضافة إلى د.عبد الغفار بنيالا، الذي أمدنا بالبيانات التي كانت الدراسة في مسيس الحاجة إليها.

شكرنا الجزيل موصول أيضاً لعدد من الأشخاص الذين توفروا على قراءة المسوَّدة الأولية لهذه الدراسة، وأمدونا بتعليقاتهم وملاحظاتهم عظيمة النفع والفائدة، والتي أسهمت بدورها في إخراج النسخة النهائية من الدراسة وهم: ماجدة ناصف، بريندان بروموبتش وأبوالقاسم آدم من منسوبي برنامج الأمم المتحدة البيئي؛ يحيى محمد عوض الكريم من فريق شبكة نظام الإنذار المبكر للغذاء بالسودان، عمار علي من مجموعة دال؛ لورا جيمس، د. عبداللطيف عجيمي، جاك فان هولست بيليكان ومحمد عثمان حسين.

والشكر موصول أيضاً لأولئك الذين قدموا الدعم الإستشاري الذي لا يُقدر بثمن وهم: د. إبراهيم الدخيري، د. عبداللطيف عجيمي، عبدالرحيم نورين ويحيى محمد عوض الكريم من فريق شبكة نظام الإنذار المبكر للغذاء؛ د.أبكر عمر، يوسف الطيب، د.حامد عمر وبيلهو نيقيسي.

وقد كانت المساعدة التي قدموها فيما يتصل بتقديم الإستنتاجات والتوصيات في شكلها النهائي محل التقدير الخاص؛ كما إننا ممتنون لحسن محمود أحمد وكلوديا هارجارتن من منسوبي مكتب منسق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة الذين اضطلعوا بمهمة إعداد الخرائط؛ والشكر موصول أيضاً لليز فينسنت التي قامت بتحرير التقرير (باللغة الانجليزية) وتدقيق لغته؛ بريدجيت سنو، التي صممت التقرير، كما نشكر لألبرت قونزاليز فاران من منسوبي بعثة الأمم المتحدة في دارفور (يوناميد) الذي قدم الصور الفوتوغرافية.

و شكرنا الخاص والخالص لهيلين يونق، من جامعة تافتس، ويوسف الطيب من فريق عمل منظمة دارفور للتنمية وإعادة التعمير لإسهامهما الكبير بالتوجيه المثمر والدعم اللوجستي الكبير، كما نزجى شكرنا الجزيل لماجدة ناصف وفريق عمل برنامج الأمم المتحدة البيئي بالسودان الذين قدموا الدعم والمساندة الكبيرين للعمل الميداني، ووضع التقرير في شكله النهائي ونشر ما تمخض عنه من نتائج.

موَّل هذه الدراسة العون البريطاني عبر الدعم المقدم لبرنامج الأمم المتحدة البيئي للبرنامج البيئي المتكامل للسودان.

جدول المحتويات

ملخص تنفيذي ٧

١ مقدمة ١٠

١-١ لماذا أجريت هذه الدراسة؟ ١٠

١-٢ موجز الدراسة: ١١

١-٣ مجال العمل ومنهجية البحث: ١١

٢ نظرة عامة على تجارة المحاصيل النقدية في السودان: ١٥

٢-١ أهمية المحاصيل النقدية للاقتصاد السوداني: المنظور التاريخي والآني: ١٥

٢-٢ المحاصيل النقدية في دارفور: ١٨

٢-٣ استعراض سياق السياسات الذي يتم فيه وضع السياسة الاتحادية التي تؤثر على المحاصيل النقدية. ١٩

٣ الفول السوداني ٢٢

٣-١ بيئة السياسات ٢٢

٣-٢ الإنتاج ٢٤

٣-٣ المنتجات الثانوية للفول السوداني ٣٢

٣-٤ التجارة ٣٢

٣-٥ التصنيع الزراعي ٣٧

٤ السمسم ٤١

٤-١ إنتاج السمسم في دارفور ٤١

٤-٢ تجارة السمسم في دارفور ٤٢

٥ الصمغ العربي ٤٤

٥-١ وضع السودان في السوق العالمي وارتفاع الطلب المحلي ٤٤

٥-٢ الإنتاج القومي و بيئة السياسات ٤٥

٥-٣ إنتاج الصمغ العربي في دارفور وتأثير النزاع ٤٧

٥-٤ تجارة الصمغ العربي من دارفور وتأثير النزاع ٤٨
٥-٥ تصنيع الصمغ العربي ٥٠
٦ التمباك ٥١
٦-١ إنتاج التمباك في دارفور ٥١
٦-٢ تجارة التمباك في دارفور ٥٢
٧ البرتقال ٥٤
٧-١ إنتاج البرتقال في دارفور ٥٤
٧-٢ تجارة البرتقال ٥٤
٨ الاستنتاجات والتوصيات ٥٩
٨-١ الاستنتاجات ٥٩
٨-٢ التوصيات ٦١
شرح المصطلحات ٦٥
الاختصارات التي تبدأ بحروف استهلالية من الكلمات ٦٤
المراجع ٦٦
الملحق ١. فريق البحث الذي أجرى الدراسة ٦٨
الملحق ٢. بيانات عن إنتاج الفول السوداني والسمسم ٧٠

ملخص تنفيذي:

غرض الدراسة و نطاقها:

الغرض من هذه الدراسة هو الوقوف على أثر عشر سنوات من النزاع في دارفور على تجارة بعض المحاصيل النقدية الرئيسة في دارفور. وكيف تواءمت وتكيفت تجارة المحاصيل النقدية مع بيئة النزاع، وإذا ما ازدهرت هذه التجارة فإلى أي مدى كان ذلك ؟ وما هي المعوِّقات الرئيسة التي تجابه تجارة المحاصيل؟ إن الهدف النهائي لهذه الدراسة هو تحديد الكيفية التي يمكن بواسطتها دعم تجارة المحاصيل النقدية من استدامة سبل وأنماط كسب العيش في دارفور، ثم التعافي النهائي لاقتصاد دارفور. تشمل هذه الدراسة الفول السوداني الذي يمثل أهم المحاصيل النقدية بدارفور، بالإضافة إلى السمسم، الصمغ العربي، التمباك (تبغ المضغ) والبرتقال. ينصب التركيز الرئيس على التجارة والتصنيع الزراعي، إلا أن الدراسة تبحث أيضاً في اتجاهات الإنتاج خلال العقد المنصرم.

نظرة تاريخية عامة وسياق السياسات

كانت محاصيل القطن، الصمغ العربي والفول السوداني تمثل صادرات السودان الرئيسة في ستينيات القرن العشرين. ومع بداية القرن الحادي والعشرين أصبح السمسم أهم محاصيل التصدير قيمةً، بينما صادرات الفول السوداني أقل أهميةً، على الرغم من أن الإنتاج القومي للفول السوداني ما زال أعلى بضعف أو ثلاثة أضعاف إنتاج السمسم. وقد كانت سياسات الحكومة هي المحدِّد الرئيس لتذبذب عائدات المحاصيل النقدية السودانية. تسهم دارفور إسهاماً أساسياً في الإنتاج القومي للمحاصيل النقدية، إذ أنها تنتج حوالي ثلث الناتج القومي من الفول السوداني بالإضافة إلى ٣٠٪ على الأقل من تجارة الصمغ العربي بالسودان، بينما كانت حصة دارفور من الإنتاج القومي للسمسم منخفضةً انخفاضاً كبيراً، وربما تكون أقل من ١٠٪. ويُستخدم أغلب السمسم المُنتَج للاستهلاك المحلي داخل نطاق دارفور. أما من حيث مناطق إنتاج البرتقال فتُعتبر منطقة جبل مرة إحدى المناطق السودانية الرئيسة لإنتاجه، بينما تعتمد العديد من الأسر في سبل كسب عيشها على عائد مهم يوفره التمباك بولاية شمال دارفور وهي منطقة الإنتاج الرئيسة للتمباك بالسودان.

كان الاهتمام بقطاع الزراعة قليلاً نسبياً خلال سنوات طفرة النفط بالسودان، على الرغم من أن الأوضاع قد تغيّرت عند انفصال جنوب السودان وانخفضت عائدات النفط. فبينما تمت إعادة الحيوية لبعض مناحي السياسات الزراعية إلا أن التوتر- طويل الأجل- بين الاستثمار في قطاعي الزراعة المروية والزراعة شبه الآلية مقابل الاستثمار في الزراعة المطرية التقليدية ما زال موجوداً؛ فقد استمر القطاعان الأوليان يلقيان اهتماماً أكبر، لأن الأولوية كانت من نصيب الأهداف المتمثلة في العمل على الاستقرار الاقتصادي الكلي على حساب خفض معدلات الفقر أو خلق مجالات للعمل.

الفول السوداني

تنتج كل ولاية من ولايات دارفور الخمس الفول السوداني، وبصفة خاصة ولايتا جنوب وشرق دارفور. وعند اندلاع النزاع في عام ٢٠٠٣ م انخفض إنتاج الفول السوداني بنسبة تتراوح بين ٤٥ - ٤٠٪ نتيجةً لنزوح أعداد كبيرة من المزارعين؛ أما بالنسبة للمزارعين الذين ما زالوا مستقرين بمناطقهم فإنهم قد خفَّضوا المساحة التي يزرعونها في أغلب الأحيان نسبةً لإحساسهم بانعدام الأمن أو بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج التي تمثل أحد المعوِّقات الكبيرة منذ انهيار نظام الشيل، الذي كان يوفر السلفيات المهمة لإنتاج الفول السوداني قبل نشوب النزاع. لقد تعافى إنتاج الفول السوداني بصورة جزئية عام ٢٠٠٨ م ليرتفع إنتاجه عام ٢٠١٢م عندما استجاب المزارعون لارتفاع سعر الفول السوداني وزيته الذي حدث في عام ٢٠١١م/ ٢٠١٢م، حيث هطلت فيه أمطار جيدة جداً . ومن أسف، لم يتمكن السوق من استيعاب هذه الزيادة في الإنتاج، وانخفضت تبعاً لذلك أسعار الفول السوداني في الشهور التي تلت الحصاد. وربما تكبَّد العديد من المزارعين خسائر على إنتاجهم من الفول السوداني عام ٢٠١٢ م/ ٢٠١٣ م، نسبةً للنقص الذي طرأ على حجم العمالة، بسبب غياب العمالة من مواطني جنوب السودان بعد الانفصال، بالإضافة إلى هجر عدد كبير من الشباب مهنة الزراعة والذهاب للتنقيب عن الذهب في ولاية شمال دارفور. يجدر بالذكر أن الفول السوداني يتمتع بمقاومة نسبية للنزاع لأنه أقل تعرُّضاً للآفات الحشرية، كما أن بذرته تنمو داخل الأرض فلا يكون التلف الذي تتعرض له جراء الرعي كبيراً، كما لو كانت البذرة خارج الأرض. كما للفول السوداني درجة تحمل أعلى للجفاف حال انقطاع الأمطار خلال موسم الخريف مقارناً بالحبوب الأخرى، ومع ذلك تعطي إنتاجية الفول السوداني اتجاهاً متناقصاً، خلال السنوات العشر الأخيرة على الأقل، وقد نتج ذلك عن عدم توفُّر البحوث الزراعية ذات الصلة بالفول والإرشاد الزراعي.

انخفضت كميات الفول السوداني بأسواق دارفور خلال عقد من النزاع، وهجر العديد من كبار تجار الفول السوداني أعمالهم إما نتيجةً للإفلاس في فترة مبكرة من اندلاع النزاع، أو نتيجةً لانتقالهم لمناطق أكثر استقراراً بالسودان. وقد تصاعدت وتيرة هذا التوجُّه الأخير، بعد تدهور الحالة الأمنية بنيالا في الشهور التي سبقت هذه الدراسة. وفي هذه الأثناء ارتفع عدد صغار التجار في المدن الرئيسية بدارفور على الرغم من أن العديد من هؤلاء التجار ينظرون إلى هذا النوع من التجارة على أساس أنه نوع من التجارة الثانوية.

يمثل ارتفاع الضرائب في دارفور عائقاً رئيساً من معوِّقات تجارة الفول السوداني، فقد أصبحت مستويات الضرائب مرتفعة بدرجة كبيرة مقارنةً بولايات السودان الأخرى. ولم تجد الدراسة ما يدل على إعادة استثمار عائدات هذه الضرائب مرة أخرى في هذا القطاع. كما ارتفعت أيضاً تكاليف النقل بمعدل يتراوح بين الضعفين إلى أربعة أضعاف، ولذا فقد أصبح التجار يحتاجون إلى المزيد من رأس المال في الوقت الذي أصبحت آليات التسليف غير الرسمية لا تعمل نسبةً لانهيار الثقة أثناء سنوات النزاع. ووجد أيضاً أن عدم توفر السيولة النقدية أحد أسباب عدم مقدرة السوق على مواكبة الزيادة التي طرأت على الإنتاج في عام ٢٠١٢م / ٢٠١٣م.

يبدو أن نوعية الفول السوداني الذي يتم التعامل به تجارياً خلال سنوات النزاع قد تراجعت جودتها، وقد كان الاستثمار في مجال ضبط الجودة قليلاً. وهناك ضمور في الوعي بمخاطر الأفلاتوكسين (صوفان الفول) حيث أن الممارسات السالبة التي تصاحب عمليات الحصاد والتخزين تسهم في ارتفاع مستويات الأفلاتوكسين.

من الملاحظ أيضاً انخفاض عدد مصانع زيت الفول السوداني الكبيرة انخفاضاً ملموساً، أما المصانع التي ما زالت تعمل فإنها تعمل عادةً بنسبة ٥٠٪ من طاقتها، ليس بسبب انخفاض الإنتاجية فحسب ولكن أيضاً نتيجةً للإمداد الكهربائي المتذبذب والذي لا يمكن الاعتماد عليه، بالإضافة إلى مستويات الضرائب المرتفعة. بالمقابل ازداد عدد المصانع الصغيرة (معاصر الزيوت)، وذلك للوفاء بالطلب المتنامي في المناطق الحضرية من جهة، ولانعدام فرص الأعمال التجارية الأخرى من جهة ثانية. وبهذه الطريقة تحوّل قطاع التصنيع الزراعي للفول السوداني من التعامل التجاري خارج دارفور إلى العمل على تلبية احتياجات الاستهلاك المحلي في المناطق الحضرية.

تبعاً لتنامي التجمعات السكانية والحضرية، باعتباره نتاجاً حتمياً للنزوح، فقد برز إلى حيز الوجود سوق جديد ومزدهر في العقد الأخير، حيث يعمل هذا السوق في تجارة الأمباز ومخلفات الفول كأعلاف للماشية مستفيداً من صناعة الألبان المزدهرة في المدن الرئيسة بدارفور، كما ازدادت أيضاً قيمة قشرة الفول السودان في السوق نسبةً لاستخدامها في أعلاف الدواجن، صناعة الطوب واستخدامها كوقود، مما رفع سعرها في نيالا في العقد الأخير بنسبة ٨٠٠٪.

السمسم:

انخفض إنتاج السمسم انخفاضاً حاداً في سنوات النزاع الأولى، وهو من المحاصيل ذات الحسَّاسية العالية تجاه النزاعات؛ إذ يجب حصاده في ميقات معلوم عند نضجه، إلا أن الأوضاع الأمنية لا تكون دائماً مواتية كما لا يمكن التنبوء بمجرياتها، وبذلك يصبح من المتعذر الوصول إلى الحقول. يحتاج السمسم إلى فترة أطول حتى ينضج مقارنةً بالفول السوداني، ولذا فإنه يتعرض لهجوم القطعان بدرجة أكبر. وفي هذا المضمار يُعتبر صغار المزارعين، وأغلبهم من النساء، جزءً مهماً من سلسلة تسويق السمسم بدارفور، ولكن يبدو أن كميات السمسم بالأسواق كانت قليلة في السنوات الأخيرة؛ غير أن تصاعد السعر العالمي للسمسم أسهم في أن يصبح السمسم من محاصيل الصادر المهمة على المستوى القومي. ومع ذلك فقد كان التكامل بين أسواق السمسم بدارفور وأسواقه بأواسط السودان ضعيفاً.

الصمغ العربي:

كان السودان، خلال تسعينيات القرن الماضي، أحد الدول الرائدة في مجال إنتاج الصمغ العربي، ويسهم بنسبة مئوية تعادل ٨٠٪ من إمدادات السوق العالمي. وقد انخفضت هذه الحصة إلى ما يعادل ٤٥٪ تقريباً بحلول عام ٢٠١٢م. ويُعزى هذا التراجع طويل الأمد في إنتاج الصمغ العربي بالسودان إلى السياسات غير المواتية؛ حيث ظل المزارعون ولسنوات عديدة يحصلون على عائدات ضئيلة نسبةً لانخفاض أسعار الصمغ العربي، وفي سياق سباق تنويع مصادر الدخل و سبل كسب العيش قطعت العديد من أشجار الهشاب نسبةً لتحوُّل المزارعين لإنتاج الحبوب والمحاصيل النقدية بدلاً عن الصمغ العربي بسبب عدم جدوى إنتاجه.

في العام ٢٠٠٩م تم تحرير تجارة الصمغ العربي بالسودان، وأنشئ مجلس الصمغ العربي الذي يُعتبر أحد أكثر مجالس السلع فعاليةً. ومنذ ذلك الوقت ارتفعت أسعاره في أماكن الإنتاج (على مستوى المزرعة)، وبالتالي ارتفع الإنتاج. ولكن تأثر الإنتاج بدارفور تأثراً بالغاً بسبب النزاعات القائمة، إذ تنمو أشجار الهشاب (السيال) المنتجة للصمغ العربي عادةً في المناطق النائية التي أصبح الأمن منعدماً فيها بدرجة كبيرة، كما تأثر إنتاج الصمغ العربي المُنتَج من أشجار الهشاب(السنغال) تأثراً سلبياً بسبب للنزوح. ارتفع عدد تجار الصمغ العربي بنيالا منذ تحرير سوقه على الرغم من المعوِّقات التي يفرضها انعدام التسليف و الضرائب المرتفعة. ولمدة طويلة ازدهرت تجارة الصمغ العربي غير الرسمية عبر الحدود من دارفور إلى تشاد، واستمر هذا النشاط بصفة خاصة من غرب دارفور أثناء سنوات النزاع، يدفعه في ذلك الحافز المتمثل في السعر الجيد في عام ٢٠١٢ م\٢٠١٣ م، فقد كان سعر الصمغ العربي في تشاد أعلى بنسبة ٢٥٪ من سعره في الجنينة.

التمباك

انخفض إنتاج التمباك بنسبة ٥٠٪ خلال السنوات الأولى للنزاع. ويعتبر هذا المحصول، إلى حد ما، مقاوماً للنزاعات، إذ يمكن زراعته في فترات زمنية متقطعة متى ما ساد الأمن، عوضاً عن زراعته يومياً. ويعرف التمباك بأنه غير مستساغ للماشية. ولكنه أيضاً من المحاصيل التي تحتاج إلى عمالة مكثَّفة تضطلع بإنتاجه. ولذا فقد كان نظام الشيل الخاص بالتسليف مهماً لإنتاجه في الفترة التي سبقت اندلاع النزاع. ومع ذلك ما زالت الأسر التي تنتج التمباك قبل النزاع مستمرة في إنتاجه ولكن بمستويات متدنية جداً. لقد انخفض الإنتاج في عام ٢٠١٣ م نسبةً للأمطار الغزيرة التي دمرت البنية التحتية لحصاد المياه بشمال دارفور، وقد كانت تلك المرة الأولى التي عانى فيها محصول التمباك من الإصابة الكبيرة التي أحدثتها الحشرات والآفات الزراعية مثل العثة العنكبوتية الحمراء.

لقد كانت أسعار التمباك مستقرة نسبياً حتى عام ٢٠٠٧ م عندما نفذ المخزون وتضاعفت أسعاره، ومنذ ذلك الوقت تأثرت هذه التجارة تأثراً سلبياً جراء الحظر التجاري بين السودان وجنوب السودان؛ والنزاع بولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان والتي تمثل كلها أسواقاً مهمة لتمباك ولاية شمال دارفور. ومن المثير للاهتمام أن تجارة التمباك لم تعانِ من الزيادات المدمرة التي طرأت على الضرائب وتعرضت لها كل المحاصيل النقدية الأخرى في دارفور. يمثل التمباك مصدراً مهماً لعائدات حكومة ولاية شمال دارفور، وربما كان هناك اعتقاد بأن الضرائب المرتفعة سوف تشجع التجار على نقل أعمالهم التجارية إلى ولاية جنوب دارفور، ويبدو أن لاتحاد تجار التمباك أيضاً سلطة ضاغطة قوية، ومن المحتمل أن يكون منع استخدام التمباك أو بيعه في بعض المناطق بالسودان يشكل مهدداً رئيساً لسبل كسب العيش للمجموعات التي تعتمد على التمباك بشمال دارفور، ما لم يكن هناك اتجاه لإقرار إستراتيجية تعمل على تطوير سبل كسب عيش بديلة و اقتصاد بديل.

البرتقال

مما يثير الدهشة، أن تجارة البرتقال في جبل مرة ما زالت مزدهرة في السنوات الأخيرة، على الرغم من أن هذه التجارة يتوجَّب عليها أن

تعبر خطوط مناطق رئيسة للنزاع. وقد أبرمت اتفاقيات عديدة بين المجموعات المتناحرة بمنطقة جبل مرة للحفاظ على التدفقات التجارية ودعم سبل كسب العيش. كما يبدو أن كميات البرتقال التي يتم توريدها لمدن دارفور الرئيسة قد زادت، وقد كان الباعث على الطلب المتنامي عليها نمو سكان المدن، و أيضاً ازدياد عدد تجار البرتقال بالمدن والذين انتقل عدد كبير منهم إلى خارج منطقة جبل مرة أثناء سنوات النزاع. هنالك أيضاً بعض المعوِّقات الرئيسة ذات الصلة بالنزاع، وتشمل ما يلي:

(١) إغلاق أحد الأسواق الرئيسة للبرتقال بجبل مرة وهو سوق دربات (٢) التحول والتغيير المستمر لطرق التجارة التي تخرج من جبل مرة حسب الديناميكيات السائدة للنزاع – مضيفة أتعاب ومصروفات أكثر؛ (٣) الوقت الطويل الذي يستغرقه ترحيل البرتقال والذي يزيد من الخسائر؛ و(٤) الضرائب المرتفعة. تسهم كل هذه العوامل مجتمعةً في التكاليف المرتفعة جداً والتي تقلل أو تقوِّض بدورها الدرجة التنافسية لبرتقال دارفور في وسط السودان. وعلى الرغم من أن برتقال جبل مرة هو البرتقال المفضَّل عموماً، نسبةً لمذاقه الطيب ودرجة حلاوته، إلا أن تكلفته قد تضاعفت الآن عند مقارنته مع برتقال الولاية الشمالية أو البرتقال الذي يتم استيراده من مصر – مفسحاً الساحة للآخرين.

الاستنتاجات:

تتضمن المعوِّقات طويلة الأمد المتعلقة بإنتاج وتجارة المحاصيل النقدية بالسودان، انعدام الاستثمار في البحوث والإرشاد الزراعي، وانخفاض الدرجة التنافسية لصادرات السودان في الأسواق العالمية نسبة لسوء نوعيتها، في الوقت الذي يسعى فيه السودان للوفاء والالتزام بالمعايير والقوانين الدولية المتنامية. أما المعوِّقات الخاصة بدارفور فتتضمن ضعف وسائل النقل والبُنَي التحتية التي تعوق تكامل الأسواق بوسط السودان، كما أنها تقلل من الدرجة التنافسية للمحاصيل النقدية بدارفور، محلياً ودولياً. هنالك العديد من المعوِّقات ذات الصلة بالنزاع والتي تتضمن؛ انخفاض الإنتاج، زيادة التكلفة (وانعدام الكفاءات) الخاصة بالتعامل التجاري في البيئة الحالية، بالإضافة إلى انخفاض التصنيع الزراعي التجاري. يتضح من الصورة الكلية في دارفور انكماش اقتصاد المحاصيل النقدية، فقد فاقم النزاع من الانخفاض طويل الأجل في تجارة الفول السوداني والصمغ العربي - بصفة خاصة. غير أن هنالك موارد ضخمة غير مُستغلة خاصة بإنتاج وتجارة المحاصيل النقدية تعززها أهمية وجود الأمن المستتب والاستقرار للإفادة من هذه الموارد، بالإضافة إلى ضرورة وجود بيئة سياسات فعّالة وإيجابية، مستفيدة من التجربة الإيجابية الأخيرة الخاصة بتغيير السياسات الخاصة بقطاع الصمغ العربي. كما يجب أن تركز الأولويات الآن على بث الحيوية والنشاط في قطاع الفول السوداني. تقدم هذه الدراسة عدداً من التوصيات بغرض زيادة إنتاج المحاصيل النقدية، وتعزيز تجارها والتصنيع الزراعي الخاص بالمحاصيل النقدية؛ أ) توصيات على المستوى الاتحادي، ب) توصيات خاصة بدارفور؛ و ج) توصيات خاصة بكل محصول من المحاصيل النقدية التي تغطيها هذه الدراسة، كل على حِده.

١ مقدمة

١-١ لماذا أجريت هذه الدراسة؟

تعد دارفور، الكبرى، منطقة رئيسة لإنتاج عدد من المحاصيل النقدية بالسودان .. (راجع الإطار ١). غير أن مجريات النزاع ذي الطبيعة العنيفة، ولمدة عقد من الزمان، تركت آثارها وألقت بظلالها على كلٍ من إنتاج وتجارة المحاصيل النقدية بدارفور. إن الهدف من هذه الدراسة هو فهم وتوثيق النزاع في السنوات العشر الأخيرة حتى يتسنى لنا فهم تأثير ذلك على سبل كسب العيش للمجموعات المختلفة بدارفور، بالإضافة إلى تداعيات ذلك على مستقبل دارفور. تبدأ الدراسة التي تم وضعها بتقصي الطريقة التي تكيَّفت بها تجارة المحاصيل النقدية مع بيئة النزاع، المعوِّقات الرئيسية التي واجهتها ومدى التعافي الذي أصابته هذه التجارة، (إذا ما حدث بالفعل). إن الهدف النهائي هو استخدام هذا التحليل لتحديد الطرق التي يمكن بواسطتها دعم تجارة المحاصيل النقدية حتى تتمكن من استدامة أفضل لكسب العيش للمجموعات المختلفة بدارفور. بالإضافة إلى دعم النمو والتعافي النهائي لاقتصاد دارفور.

يُعتبر الفول السوداني أهم محصول نقدي بدارفور من حيث كميته و قيمته، وهو المحور المركزي لهذه الدراسة على الرغم من أنها تبحث أيضاً في مجالي الإنتاج و التجارة لأربعة محاصيل نقدية أخرى هي: الصمغ العربي، البرتقال، التمباك «تبغ المضغ» و السمسم. تنتج دارفور عدداً من المحاصيل النقدية الأخرى هي االكركدي، الطماطم المجففة، البامية المجففة، البطاطس وحب البطيخ، ولكنها لا تنضوي تحت مجال هذه الدراسة، فقد أجرت منظمات أخرى دراسات على بعض هذه المحاصيل النقدية، وكمثال لذلك البحث العميق الذي أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على سلسلة القيمة لمحصول الكركدي وغيره من المحاصيل النقدية مثل الفول السوداني و البرتقال[1]. صممت هذه الدراسة بغرض إضافة معرفة ودراية لما هو معروف سلفاً. وبعيداً عن العمل الذي اضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من اللافت للنظر قلة المكتوب عن المحاصيل النقدية بدارفور في العقدين الأخيرين. وقد بيَّنت مراجعة الكتابات الخاصة بهذا الموضوع ضعف و قلة الجهود التي بُذلت في دراسته. ما هو مُتاح حول تجارة المحاصيل النقدية، في الغالب الأعم تمت مناقشته ضمن السياق العام للتجارة ودور السوق بالنسبة لكافة السلع الزراعية والحيوانية. كتبت العديد من الدراسات عن التأثير الذي أحدثه التغيُّر المناخي على الزراعة ، بينما هنالك كتابات أقل تتناول تأثير عقد من النزاع على الزراعة، و بصفة خاصة على المحاصيل النقدية التي تمثل مكوِّناً مهماً للاقتصاد الريفي. تهدف هذه الدراسة لملأ ذلك الفراغ، وقد كان توقيت هذه الدراسة موفقاً حيث بلغ إنتاج الفول السوداني بدارفور في الموسم الزراعي لعام ٢٠١٢م أعلى مستوى له منذ نشوب النزاع قبل عقد من الزمان، مما أتاح الفرصة لبحث مسببات هذه الحالة، وكذلك معوقات التجارة وبتركيز كبير خلال العام ٢٠١٣م.

تجئ هذه الدراسة ضمن سلسلة دراسات معمقة حول سبل كسب العيش، اضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة «برنامج السودان المتكامل للبيئة «. كما أنها الدراسة المعمقة الثانية عن التجارة والتي نفذها مركز فاينستين الدولي التابع لجامعة تافتس بالتعاون

الإطار ١:

أهمية إنتاج المحاصيل النقدية في دارفور

تمثل دارفور إقليماً رئيساً لإنتاج الفول السوداني بالسودان. ويعمل هذا الإقليم بانتظام على توفير حوالي ثلث الحصاد القومي للفول السوداني. كما تشتهر دارفور بإنتاج نوعية جيدة من الفول السوداني، وقد كانت مصدراً تقليدياً مهماً للإمداد بالصمغ العربي نسبةً لأن حزام الصمغ العربي الذي يمر بالسودان من الشرق إلى الغرب يمر خلال إقليم دارفور. منطقة جبل مرة هي إحدى مناطق السودان الرئيسة لإنتاج البرتقال وتمد أواسط السودان بالإضافة لدارفور بالبرتقال. كما كانت دارفور رائدة أيضاً في مجال الإمداد بالتمباك بالسودان، وتتم زراعة أغلبه بشمال دارفور. كما يتم إنتاج السمسم أيضاً بدارفور وهو محصول صادر ذو قيمة عالية للسودان على المستوى القومي، على الرغم من أن زراعته بدارفور تتم على نطاق ضيق نسبياً. ولا تقتصر أهمية المحاصيل النقدية الخمسة على الاقتصاد الكلي للسودان فحسب فهي تُعتبر مكوِّناً للاقتصاد الأسري وسبيلاً لكسب العيش في مناطق مختلفة من دارفور. كما أن ولاية جنوب دارفور هي أهم ولايات دارفور الخمس من حيث إنتاج المحاصيل النقدية. وقد كانت مدينة نيالا، وهي أكبر مدينة بدارفور والمركز التجاري الرئيس، هي مركز التصنيع الزراعي للمحاصيل النقدية بدارفور لفترة طويلة.

1 انظر على سبيل المثال ، شمبا، 2010م .- http//sites.tufts.edu/Feinstein/2011/market-monitoring-in-darfur

مع المنظمات الوطنية غير الحكومية: منظمة دارفور للتنمية وإعادة التعمير (ضرا) والحكومة الولائية [٢] بحثت الدراسة الأولي وعنوانها:»سيراً على الأظلاف» والتي تم نشرها في سبتمبر ٢٠١٢م في التأثير الذي خلَّفه النزاع في دارفور بالإضافة إلى العوامل الأخرى على تجارة الماشية منذ عام ٢٠٠٣م (بوكانان- سميث وآخرين، ٢٠١٢ م).تُعتبر هذه الدراسة الثانية الخاصة بتجارة المحاصيل النقدية - المُكمِّل الطبيعي الذي يركز على القطاع الزراعي.

لقد كانت هاتان الدراستان جزءاً من برنامج عمل أكبر في مجال التجارة والأسواق بدارفور يهدف إلى فهم وتحليل الكيفية التي تؤثر بها النزاعات على التجارة، وبالتالي تحديد الكيفية التي يمكن بها دعم سبل كسب العيش بواسطة تدخلات السوق، والكيفية التي تتم بها المحافظة على البنية التحتية للسوق أثناء سنوات النزاع حتي يتم الإسراع في الوصول للانتعاش الاقتصادي النهائي بدارفور عندما يعم السلام والاستقرار ويكون مُتاحاً بدرجة أكبر. وعندما يكون ذلك ممكناً، فإن هذه المبادرات تهدف لتحديد فرص بناء السلام عبر التجارة التي يمكن أن تمثل جسراً للتواصل بين مختلف سبل كسب العيش وبين المجموعات العرقية المختلفة كذلك، والتي ربما كانت ستبقى على عدائها لبعضها البعض في حال غياب مثل هذه المبادرات.

تكمل هذه الدراسات العميقة الخاصة بتجارة سلع معينة شبكة مجتمعية لرصد السوق أنشأتها وتديرها منظمة دارفور للتنمية وإعادة التعمير (ضرا) منذ عام ٢٠١٠م، التي ترصد بصفة مسمرة تجارة السلع الحيوانية و الزراعية الرئيسة في دارفور.[٣] وهذه الدراسات تمثل سانحة للبحث مفصلاً في بعض الاتجاهات التي حددها مشروع (ضرا) لرصد وتحليل السوق. تدعم دراسة المحاصيل النقدية التي تقودها جامعة تافتس/ معهد فينستين الدولي برنامج تافتس الشامل لدراسة سبل كسب العيش بدارفور الذي بدأ عام ٢٠٠٤م. لا تقتصر أهمية اقتصاديات المحاصيل النقدية على سبل كسب العيش بدارفور فحسب، إذ يمكنها أن تلعب دوراً رئيساً في الإدارة المُستدامة والعادلة للموارد الطبيعية، و من ذلك الإسهام البيئي لأشجار الهشاب التي تنتج الصمغ العربي - راجع القسم ٥,٢ أدناه. ومن شأن الإنتاج ذو المردود المالي المضمون والمُستدام لكافة المحاصيل النقدية التي تغطيها هذه الدراسة أن يسهم في حسن إدارة البيئة الطبيعية بدارفور ، كما أن فهم العلاقات التجارية عنصر مهم أيضاً لفهم ودعم التفاعل بين مجموعات سبل كسب العيش المختلفة من خلال تعاونها في إدارة الموارد الطبيعية.

١-٢ موجز الدراسة:

بعد وصف مجال عمل هذه الدراسة ومنهجيتها، يقدم القسم ٢ من هذا التقرير نظرة عامة عن تجارة المحاصيل النقدية بالسودان، و يتضمن ذلك التوجُّهات التاريخية، إسهام المحاصيل النقدية في دارفور، نظرة عامة عن بيئة السياسة الاتحادية و ملخص عن المعوِّقات الشائعة لتجارة المحاصيل النقدية. تقدم الأقسام التالية نتائج البحث لكل محصول من المحاصيل النقدية الخمسة التي تغطيها هذه الدراسة؛ يتضمن القسم الثالث الفول السوداني وهو أكثر الأقسام عمقاً و تفصيلاً، ويلي ذلك محصول السمسم المُضمَّن في القسم الرابع، الصمغ العربي في القسم الخامس و التمباك في القسم السادس ثم البرتقال في القسم السابع، و يحوي القسم الثامن الاستنتاجات الكلية للدراسة ويقدم التوصيات الخاصة بالسياسات و البرامج للوصول لإجراءات تعزِّز الإنتاج والتجارة بدارفور وعلى المستوى القومي كذلك.

١-٣ مجال العمل ومنهجية البحث:

مجال العمل:

كما ذكر آنفاً في سياق الحديث عن نطاق دراسة تجارة المحاصيل النقدية فإن الفول السوداني - المحصول النقدي الرئيس لدارفور من حيث كميته وقيمته - يمثل مجال التركيز الرئيس لهذه الدراسة وتتم زراعته في كل ولايات دارفور الخمس، وقد أصبحت مخلفاته مصدراً مهماً أيضاً لعلف الماشية. تناولت الدراسة أربعة محاصيل نقدية أخرى ، ولكن بتركيز أقل إذا ما قورنت بالفول السوداني، وهي السمسم، الصمغ العربي، التمباك والبرتقال الذي تتم زراعته بجبل مرة. وباستعراض تجارة خمسة محاصيل نقدية يمكن الكشف عن أنماط معينة من شأنها أن تلقي الضوء على القيود الشائعة المفروضة على تجارة المحاصيل النقدية عموماً و السُبل التي يمكن بواسطتها دعم تجارة هذه المحاصيل النقدية.

تبحث الدراسة بصفة رئيسة التجارة و التصنيع الزراعي للمحاصيل النقدية، ومن ذلك الكيفية التي تغيَّرت بها الأنماط والتدفقات التجارية أثناء سنوات النزاع والأسباب من وراء ذلك. وتتناول الدراسة أيضاً الكيفية التي تأثر بها إنتاج المحاصيل النقدية جراء النزاع؛ مستندة على بيانات الإنتاج المتوفرة حسب المقابلات التي أجريت مع المنتجين وغيرهم من مقدمي المعلومات الرئيسيين الذين تم استطلاعهم بالمدن الرئيسة بدارفور. لقد وفر استخدام هذه الطريقة معلومات ثرّة أعطت التحليل قوة، و بصفة خاصة فيما يتصل بإنتاج الفول السوداني. ولكن لم تتوفر للدراسة الموارد ولا الإمكانات الكافية التي تمكنها من الوصول إلى المناطق الريفية حتى يتم إجراء بحث عميق خاص بإنتاج المحاصيل النقدية هنالك. لقد تم أيضاً بحث التغيُّرات التي طرأت على أنماط ومستويات نشاط التصنيع الزراعي خلال السنوات العشر الأخيرة، وقصد بهذا إكمال العمل الذي اضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في السنوات الأخيرة والخاص بإجراء تحليل سلسلة القيمة (شومبا، ٢٠١٠م)

2 - بولاية جنوب دارفور انضم لفريق الدراسة اثنان من المندوبين الحكوميين اللذان يعملان بوزارة الزراعة بولاية غرب دارفور ووزارة الزراعة بجنوب دارفور.

3 - سوف يغطي مشروع الإشراف على السوق وتحليل التجارة كافة ولايات دارفور الخمس. وقت كتابة هذا التقرير تم تأسيس المشروع بولايتي شمال وغرب دارفور، كما بدأ العمل فيه حديثاً بولاية وسط دارفور ،و يدعم المشروع الدور الاستشاري لجامعة تافتس/ مركز فاينستين الدولي. راجع

http://www.dra-sudan.org and also

http//sites.tufts.edu/Feinstein/2011/market-monitoring-in-darfur

بالإضافة إلى توثيق مدى تأثر تجارة المحاصيل النقدية بدارفور بالنزاع، فقد فحصت الدراسة محتوى السياسات المتعلقة بتجارة المحاصيل النقدية على المستويين الولائي والاتحادي، وما إذا دعمت وسهّلت هذه السياسات التجارة. لقد أتاحت هذه المقابلات والاستطلاعات معلومات ثرة أفاد منها التحليل وخاصة فيما يتعلق بإنتاج الفول السوداني.

تم تحديد ثلاثة عشر سؤالاً من أسئلة البحث في بداية الدراسة. راجع الإطار ٢

المنهجية

تم التمهيد لمنهجية هذه الدراسة العميقة الخاصة بالتجارة في دارفور بدراسة سابقة عن التجارة والسوق بعنوان «التكيُّف والدمار» (بوكانان – سميث وفضل، ٢٠٠٨ م)، كما تم التوسُّع في التمهيد لها في دراسة تجارة الماشية تحت عنوان «سيراً على الأظلاف» وذلك بإجراء البحوث في البيئة الحالية في دارفور التي يمثل فيها عنصر الأمن بعداً يجدر الاهتمام ب، من حيث أهميته في الوصول إلى كل مناطق الدراسة والذي تكتنفه العديد

الإطار ٢:

أسئلة البحث التي تقود الدراسة

(1) عموماً، كيف تأثرت وكيف استجابت المحاصيل النقدية (مجتمعةً ومنفردةً بالنسبة للسلع المختلفة) لديناميات التحوُّل المستمرة للنزاع في دارفور منذ عام 2003م ؟ وكيف تكيَّفت مع الأوضاع المستجدة وما هو المدى الذي حدث فيه انتعاش لتجارة المحاصيل النقدية (إذا حدث ذلك فعلاً) ؟

أ. ما هي المحاصيل النقدية التي تم الاستمرار في التعامل بها تجارياً عبر سنوات النزاع، و ما هي المحاصيل النقدية التي انهارت تجارتها نوعاً ما؟ وما هو سبب ذلك؟

ب. كيف تأثر حجم وقيمة تجارة المحاصيل النقدية في دارفور أثناء سنوات النزاع؟

(2) ما هي الأنماط الحالية لتجارة المحاصيل النقدية المختلفة وكيف تتم مقارنة ذلك مع النمط التجاري السائد قبل اندلاع النزاع؟ ما هو المدى الذي تأثرت به تجارة المحاصيل النقدية بين دارفور وبقية مناطق السودان، ما هو مدى تأثر تجارة الحدود (يتضمن ذلك التجارة مع دولة جنوب السودان وتأثير الانفصال)؟

(3) كيف تأثرت الطرق التجارية لنقل المحاصيل النقدية المختلفة أثناء سنوات النزاع، ويتضمن ذلك:

أ. ما هي الترتيبات التي يجب اتخاذها لتمكين تدفق المحاصيل النقدية داخل و خارج دارفور ؟

ب. كيف تغيَّرت تكاليف النقل أثناء سنوات النزاع ؟

ج. بماذا ينبؤنا هذا الأمر عن ديناميات الأمن والنزاع ؟

(4) كيف تغيَّرت التكاليف التجارية للمحاصيل النقدية (التي تتضمن الضرائب والرسوم الرسمية وغير الرسمية خلال العقد الأخير ولماذا؟ ما هو التأثير الذي وقع على التدفقات التجارية؟

(5) كيف تأثر تنظيم العمليات التجارية في المحاصيل النقدية عبر سنوات النزاع فيما يتصل بِ:

أ. الكيفية التي تغيَّرت بها المؤسسات والفاعلون من ذوي العلاقة في هذا المجال فيما يتعلق بتجارة المحاصيل النقدية المختلفة خلال سنوات النزاع ولماذا؟

ب. كيف تغيَّر مراكز قوى السوق بين التجار أثناء سنوات النزاع؟ ما هي العوامل التي تحدد الانضمام للسوق حتى تصبح تاجراً، وكيف تم التأثير على ذلك بواسطة بيئة النزاع؟

ج. ما هي العوامل التي تحدد من يتاجر مع من؟

د. ما هي التداعيات الناجمة عن النزاع فيما يلي مشاركة المرأة (النوع الاجتماعي - الجندرة) و بالكيفية التي يتم بها تنظيم تجارة المحاصيل النقدية؟

(6) كيف أثرت تداعيات السياسة على المستويين الولائي والاتحادي على تجارة المحاصيل النقدية المختلفة خلال الفترة الأخيرة التي امتدت إلى 15 - 10 سنة ؟ ما هو الدليل المتوفر عن الكيفية التي من المحتمل أن تكون الدول المجاورة قد أثرت بها على تجارة الحدود في المحاصيل النقدية الواردة من دارفور؟

(7) ما هي الأهمية النسبية للتجارة الرسمية مقابل التجارة غير الرسمية للمحاصيل النقدية في دارفور؟

(8) إلى أي مدى بلغ التصنيع الزراعي للمحاصيل النقدية داخل نطاق دارفور؟ وكيف تأثر ذلك خلال سنوات النزاع، وما هي التوقعات الخاصة بالتصنيع الزراعي في المستقبل؟ ما هي الدروس التي يمكن أن نتعلمها من تحليل سلسلة القيمة فيما يتصل بانعدام الكفاءات الحالي في تجارة المحاصيل النقدية وكيف يمكن حل هذه المسائل؟

(9) ما هو حجم تأثير نزاع دارفور على تجارة المحاصيل النقدية عند مقارنته مع عوامل أخرى يمكن أن تكون قد أثرت على التجارة في العقد الأخير - (مثال: السياسات)؟

(10) بماذا توحي النتائج المتوقعة للدراسة بشأن اتجاهات إنتاج المحاصيل النقدية في دارفور وكيف تأثر الإنتاج بالنزاع والعوامل الأخرى في السنوات العشر الأخيرة؟ وبصفة خاصة فيما يتعلق بالإنتاج:

(11) إلى أي مدى أثر انكماش تجارة المحاصيل النقدية في دارفور خلال سنوات النزاع على الصادرات الوطنية، وكيف تأثرت تجارة المحاصيل النقدية بدارفور بسياسات التصدير؟

(12) ما هي تداعيات كل ما تم ذكره أعلاه على سبل كسب العيش بالنسبة للأشخاص الذين يعتمدون على اقتصاديات المحاصيل النقدية بدارفور، سواء أولئك الذين يعتمدون عليها الآن و في السابق.

(13) ما هو تأثير كل ما تم ذكره أعلاه على النمو والإنعاش الاقتصادى بدارفور، والدور الذي يمكن أن يلعبه إنتاج وتجارة المحاصيل النقدية في هذا الإنعاش الاقتصادي المرتجى؟

من المعوِّقات بالإضافة إلى ضآلة البيانات التي يمكن الاعتماد عليها. لقد استفادت دراسة المحاصيل النقدية من هذه التجارب والمنهجية المُستخدمة في الدراسة التي اضطلع بها برنامج الأمم المتحدة البيئي (٢٠٠٨ م) والخاصة بتجارة خشب البناء وحطب الوقود بعنوان «الفقر المدقع، التشويه وإزالة الغطاء الغابي». لقد طبَّق فريق البحث منهجية مماثلة ً في دراسة تجارة المحاصيل النقدية الحالية على الرغم من أن الإضطراب الأمني بجنوب وشرق دارفور وقتها، كان أكثر حدةً عام ٢٠١٣ م، ونتج عنه عدم الوصول لتلك المناطق، وشكلت هذه القيود عائقاً أكبر أمام جمع البيانات خارج مدينة نيالا، عند مقارنة هذا الأمر مع دراسة تجارة الماشية التي أجريت عام ٢٠١١ م.

تتضمن المنهجية المتبعة ما يلى:

١. مراجعة المواد المطبوعة والمنشورة: بدأت الدراسة بمراجعة المواد المطبوعة والمنشورة ذات العلاقة والمتوفرة باللغة الإنجليزية، وذلك للتأكد من أن هذه الدراسة تنبني على عمل سابق يقترن بالمعرفة المتوفرة حالياً، كما تمت مراجعة المواد المطبوعة الصادرة باللغة العربية بالسودان أيضاً.

٢. عمل ميدانى لتجميع البيانات الابتدائية في دارفور: يتكون فريق البحث الرئيس من سبعة باحثين يتمتع جميعهم بخبرة في دارفور، كما تتوفر لديهم المعرفة والإلمام والخبرة بإنتاج وتجارة المحاصيل النقدية هنالك (راجع الملحق ١) التي اكتسبوها عبرعملهم الميداني في الفاشر، الجنينة، نيالا وزالنجى في الفترة بين شهري مارس ومايو ٢٠١٣ م. تم إجراء مقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين من تجار المحاصيل النقدية، الوسطاء، رجال أعمال التصنيع الزراعي، بعض منتجي المحاصيل النقدية الذين تم الوصول إليهم في المدن الرئيسية أثناء الدراسة وبعض أصحاب وسائل النقل وسائقي الشاحنات. تم إجراء مقابلات مع رئيس أو كبار أعضاء الغرفة التجارية، أعضاء اتحاد المزارعين، أعضاء اتحادات التجار، الموظفين الحكوميين، وبصفة خاصة مع موظفي وزارة الزراعة ووزارة المالية، كتبة السوق، ومتى كان ذلك ميسوراً، مع منسوبي البنك الزراعي السوداني. كما تم إجراء المقابلات أيضاً بسوق مدينة الأبيض الذي يعتبر منفذاً مهماً لبعض المحاصيل النقدية من دارفور. حُدد سوقان ثانويان لإجراء عمل ميداني فيهما في فترة لاحقة؛ وقد كان التركيز منصبًّاً بصفة خاصة على محصول الفول السوداني: سوق اللعيت بشمال دارفور وهو سوق مهم لإنتاج الفول السوداني تقع العيت في حزام إنتاجه؛ وسوق فوربرانقا بغرب دارفور وهي سوق مهمة لتجارة الحدود مع تشاد. عُين اثنان من الباحثين المحليين للاضطلاع بأعمال هذه المرحلة من الدراسة، ويعمل كلاهما بمنظمات المجتمع القاعدية التي تشارك في شبكة رصد الأسواق التابعة لمنظمة دارفور للتنمية وإعادة التعمير (ضرا)؛ ونسبةً لأن لديهما معرفة بمجريات السوق المحلي فإن لهما اتصالات قوية مع تجار ومنتجي المحاصيل النقدية. وقد نتج عن الاضطرابات الأمنية بولاية جنوب دارفور التخلى عن الخطة الأصلية التي كانت تتضمن تعيين وتدريب باحثين محليين لتغطية الأسواق الثانوية الرئيسة بجنوب دارفور.

٣. أجريت مراجعة لسياسة الحكومة الاتحادية وتحليل الإحصاءات الرسمية الخاصة بإنتاج وتجارة المحاصيل النقدية بواسطة مستشار وطني حتى يتم تحديد الاتجاهات وفهم بيئة السياسات الكلية التي تعمل من خلالها تجارة المحاصيل النقدية بدارفور.

٤. مقابلات أجريت مع تجار المحاصيل النقدية ومقدمي المعلومات الرئيسيين الذين استطلعوا في الخرطوم وأم درمان: أجرى فريق عمل مكوَّن من شخصين عدداً من المقابلات مع تجار جملة يعملون في مجال المحاصيل النقدية بكلٍ من الخرطوم وأم درمان، كما أُجريت مقابلات مع رجال الأعمال الذين يعملون في مجال التصنيع الزراعي، مقدمي المعلومات الرئيسون من منسوبي الدوائر الحكومية وبصفة خاصة منسوبي وزارة الزراعة ووزارة التجارة، الوكالات العالمية التي

تدعم المحاصيل النقدية (البنك الدولي، مثلاً)، مجلس الصمغ العربي، مُصدِّر واحد على الأقل و مع أشخاص مرجعيين رئيسين يتمتعون بالمعرفة في مجال إنتاج وتجارة المحاصيل النقدية بدارفور . وقد أجريت هذه المقابلات على مدى أسبوعين خلال شهري مارس / أبريل ٢٠١٣ م.

٥. **ورشة عمل التحليل:** عُقدت ورشة عمل على مدى يومين بالخرطوم مع فريق البحث بعد إكمال الجزء الرئيس من العمل الميداني.

٦. **المجموعة الإستشارية:** وهي مجموعة استشارية غير رسمية مكوَّنة من أشخاص مرجعيين من ذوي المعرفة والإلمام من دارفور والخرطوم، طلب إليهم إسداء النصح وإبداء الرأي حول الدراسة، بدءً من مجال عمل وتصميم الدراسة، والاستشارات الخاصة بالمرحلة الثانية عند نهاية الدراسة، بالإضافة إلى التعليق على النتائج الأولية وبصفة خاصة المساعدة في تنقيح الاستنتاجات والتوصيات.

تعتمد هذه الدراسة على كلٍ من البيانات الكَمية والنوعية. فقد غطت البيانات الكَمية المؤشرات من مثل الأسعار، المنتجات، التكاليف التجارية، تقديرات أعداد التجار والكميات التى تعاملت فيها الأسواق المختلفة. لقد أشرنا إلى الحالات التي تكون فيها هذه البيانات الكمية مجرد تقديرات، لذا وجب التعامل معها بحذرٍ وحرصٍ شديدين. ينطبق ذلك بدوره أيضاً على الحالات التي ربما تكون فيها هذه الأرقام خاطئة أو غير دقيقة. بينما تغطي البيانات النوعية المواضيع التي تتضمن طرق التجارة، معلومات عن التجار، تنظيم الأسواق وأي أدلة على التحوُّلات الجغرافية في أنشطة السوق. وحتى يتم تحديد التأثير الذي أحدثه النزاع على التجارة يُطلب إلى الأشخاص الذين أجريت مقابلات معهم عقد مقارنات بين تجارة المحاصيل النقدية في عام ٢٠١٣م وعامي ٢٠٠٢م / ٢٠٠٣م قبل اتساع نطاق النزاع بدارفور. تعتمد هذه المقارنات، في أحوال كثيرة، على الاستحضار والتخمين نسبةً لغياب ثقافة تسجيل المعلومات لدى المستطلعين؛ مما أدى إلى التحقُّق من صحة المعلومات بالرجوع إلى ثلاثة مصادر، كلما كان ذلك ممكناً، بالإضافة إلى تجميع أغلب البيانات الأولية، خلال الفترات المتعاقبة، من العمل الميداني الذي يتضمن بيانات الأسعار المقدمة بواسطة مشروع رصد وتحليل اتجاهات الأسواق والتجارة التابع لمنظمة دارفور للتنمية وإعادة التعمير(ضرا)، بينما تتضمن المصادر الثانوية الوزارات الحكومية، بنك السودان المركزى، البنك الدولي ووكالات المعونة الدولية التي تتضمن شبكة نظام الإنذار المبكر للغذاء.

تتمثل المعوِّقات الرئيسة التي جابهت هذه الدراسة في الآتي:

(١) عدم إمكانية الوصول للأسواق الرئيسة نسبةً للاضطرابات الأمنية والقيود المفروضة على السفر(بصفة خاصة بالنسبة لرئيس فريق العمل الدولي للدراسة) و التي شكلت عائقاً رئيساً خاصة داخل ولاية جنوب دارفور. وكلما كان ذلك ممكناً، فقد أجريت مقابلات هاتفية مع التجار في الأسواق التي تعذر الوصول إليها، ولكن هذا يأتي في الدرجة الثانية من حيث الأفضلية مقارنة بالمقابلات المباشرة مع التجار وجهاً لوجه.

(٢) شكَّل انعدام البيانات والإحصائيات الرسمية التي يمكن الاعتماد عليها عائقاً رئيساً في تحليل الاتجاهات خلال السنوات العشر الأخيرة. في بعض الحالات لم يتم الاحتفاظ بالبيانات التاريخية أو كان من الصعوبة بمكان الوصول إليها، وفي حالات أخرى تتوفر البيانات ولكنها تكون متناقضة عند الحصول عليها من مصادر مختلفة، الأمر الذي يثير تساؤلات حول صحتها ودرجة الاعتماد عليها؛ وخاصة البيانات المتعلقة بالإنتاج. ويجب التعامل مع بيانات إنتاج المحاصيل النقدية منذ العام ٢٠١٣م ببعض الحذر نسبةً للوصول المحدود لوزارة الزراعة للعديد من المناطق الريفية. وللتدليل على ذلك فإن تجارة الحدود في دارفور ، على سبيل المثال ، يتم أغلبها بطريقة غير رسمية ، ولا تتوفر بيانات خاصة بها. لقد اعتمد فريق الدراسة على المعلومات المُستقاة من ذاكرة وتخمينات مقدمي المعلومات الرئيسين عندما لا تتوفر البيانات مستخدمين أقصي قدر من التحقُّق واستقصاء المعلومات من ثلاثة مصادر؛ وحتى عندما تتوفر البيانات الرسمية، فقد استخدم فريق العمل عملية التحقُّق واستقصاء المعلومات من ثلاثة مصادر، مقترناً بإفادات مقدمي المعلومات الرئيسين الذين تم استطلاعهم، لتقييم درجة موثوقيتهما.

(٣) في بيئة غير آمنة فإن التجار يتشككون في الأسئلة والمقابلات المعمقة، وكذلك الحال بالنسبة للمقابلات التي تتضمن أسئلة كثيرة تحتوي على تفاصيل فإنهم عادةً يكونون غير راغبين في المشاركة فيها. استخدم فريق العمل الشبكات المحلية والعلاقات الشخصية الموثوق بها للتغلب على هذه المعوِّقات.

٢ نظرة عامة على تجارة المحاصيل النقدية في السودان:

٢-١ أهمية المحاصيل النقدية للاقتصاد السوداني: المنظور التاريخي والآني:

لمحة تاريخية:

يوضح العرض التاريخي لصادرات السودان من المحاصيل النقدية، على المستوى القومي، الكيفية التي تغيَّرت بها الأهمية النسبية للمحاصيل النقدية المختلفة على مر الزمان؛ فبالعودة إلى ستينيات القرن العشرين، كان القطن هو محصول الصادر الرئيس (لا يتم إنتاجه في دارفور) وأسهم بما يربو على ٥٠٪ من إجمالي الصادرات السودانية، بينما كان الصمغ العربي هو المحصول النقدي الثاني من حيث الأهمية إلى أن تخطاه الفول السوداني في ذات الحقبة (ميتز، ١٩٩١ م). وبحلول نهاية الستينيات شهد إنتاج وصادر الفول السوداني هبوطاً كبيراً. وعلى الرغم من الانتعاش الكبير الذي حدث في الفترة بين عامي ١٩٧٠م – ١٩٧٦م، فقد انخفضت صادرات الفول السوداني مرة أخرى في نهاية حقبة سبعينيات القرن العشرين - راجع الشكل ١. انهار إنتاج وصادرات الصمغ العربي السودانية في بداية السبعينيات.

بداية القرن الحادي والعشرين

تغيَّر الوضع مرة أخرى بحلول القرن الحادي والعشرين، وأصبح السمسم أهم محصول نقدي في الصادرات (وقد كان في حقبة السبعينات ثالث أهم محصول للصادر (ميتز، ١٩٩١ م). لقد كانت قيمة السمسم في عام ٢٠١٢م تعادل ثلاث مرات قيمة الصمغ العربي وهو ثاني أهم صادر زراعي [٤]، وقد حدث هذا نتيجةً للزيادة الكبيرة في الأسعار العالمية للسمسم. وفي ذات الوقت انخفضت صادرات القطن بدرجة كبيرة وأصبحت في المرتبة الرابعة بعد الذرة. لقد انخفضت أهمية صادرات الفول السوداني لأدنى درجة أيضاً- راجع الجدول ١ والشكل ٢. ومع ذلك فقد كان إنتاج الفول السوداني يعادل مرتين إلى ثلاث مرات مستوى إنتاج السمسم. عند حسابه بالطن المتري، مما يشير إلى أن إنتاج الفول السوداني قد تحوَّل من محصول نقدي مخصص للصادر، قبل عقود قليلة، إلى محصول يتم التعامل معه تجارياً للاستهلاك المحلي بشكل رئيس حالياً[٥] - راجع الشكل ٣. يوضح هذا الرسم البياني أيضاً الكيفية التي انخفض بها الإنتاج القومي للفول السودانى منذ أواخر تسعينيات القرن العشرين، على الرغم من الانتعاش الذي حدث فيه مؤخراً في عامي ٢٠١١ م و٢٠١٢ م. يوضح الشكل ٤ حجم صادرات الفول السوداني والسمسم منذ نهاية حقبة التسعينيات (لاحظ القياسات المختلفة المتدرجة للفول السوداني والسمسم في الرسم)؛ وهذا يوضح الانخفاض الجوهري الذي حدث في صادرات الفول السوداني خاصةً في بداية القرن الحادي والعشرين، بينما ظلت صادرات السمسم مرتفعة، على الرغم من تذبذبها بدرجة كبيرة من عام إلى آخر.[٦]

الشكل ١. لمحة تاريخية عن تصدير الفول السوداني من السودان

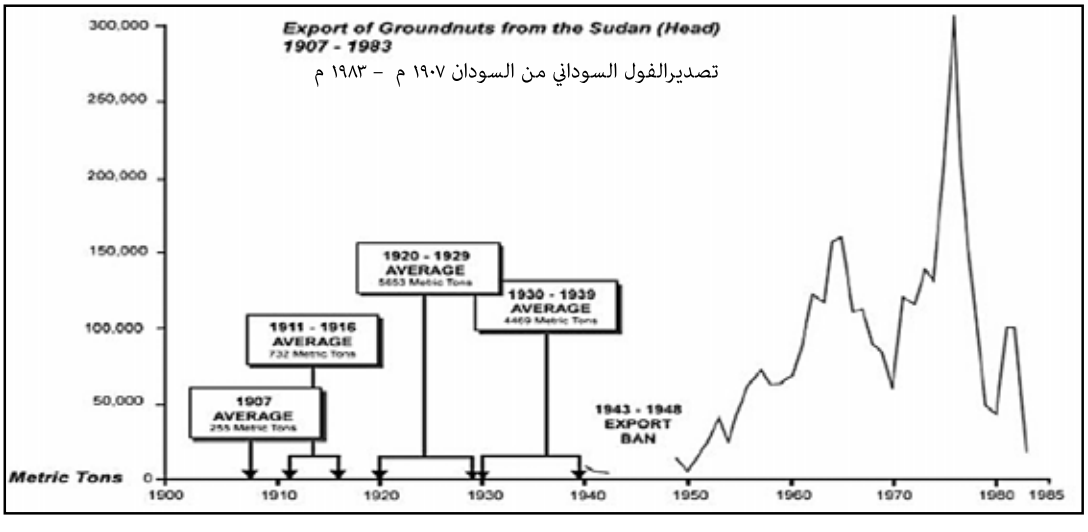

المصدر: مورتون، ٢٠٠٥م

4 - ويُستثنى من ذلك الماشية. المصدر: بنك السودان المركزي، ملخص إحصائيات التجارة الخارجية بالسودان، أكتوبر إلى ديسمبر 2012، http://www.cbos.gov.sd/sites/default/files/digestq42012.pdf.t

5 - وكما تم وصف ذلك بواسطة مورتون (2005م) فإنه يتم تصدير نوعين من الفول السوداني عالية الجودة، بينما يتم تصنيع الزيوت من الفول السوداني المكسورة بذرته أو الفول السوداني ذي الجودة المتدنية للاستهلاك المحلي.

6 - بحسب إفادة موظف حكومي على المستوى الاتحادي «لقد خرجنا من السوق العالمي للفول السوداني تقريباً».

الجدول ١. صادرات المحاصيل النقدية من السودان، من يناير إلى ديسمبر ٢٠١٢م

السلعة (حسب ترتيب القيمة)	القيمة (بآلاف الدولارات الأمريكية)	الكمية
السمسم	٢٢٣,٥٤٠	٢٠٨,٩١٦ طن متري
الصمغ العربي	٦٧,١٠٢	٦٩,٢٦٨طن متري
الذرة	١٣,٩٧٠	٥٥,٨٨٠طن متري
القطن	١١,٧٦٩	٧,٥٧٤طن متري
الأمباز والجريش	٣,٦٧٠	١٨٣٥٠طن متري
الفول السوداني	٣,٤٠٠	٥,٦٦٧طن متري

الشكل ٢. الأهمية النسبية لصادرات المحاصيل النقدية المختلفة بالسودان

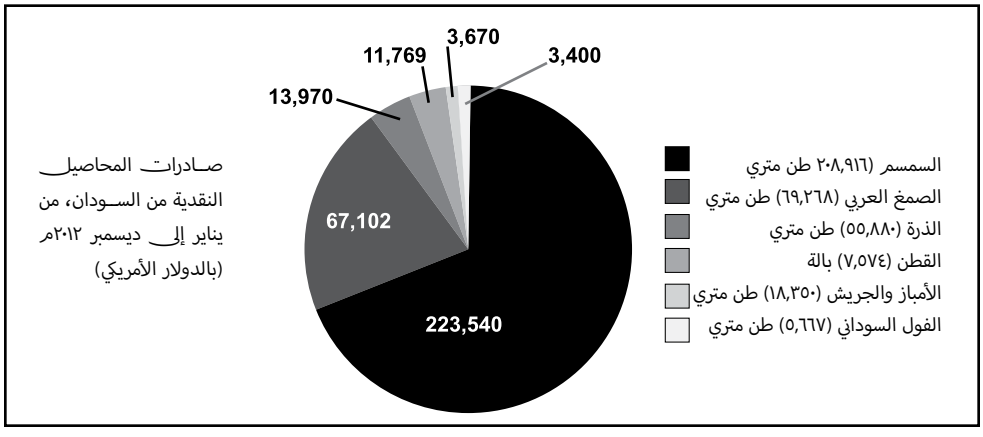

الشكل ٣. الإنتاج القومي للفول السوداني والسمسم بالسودان

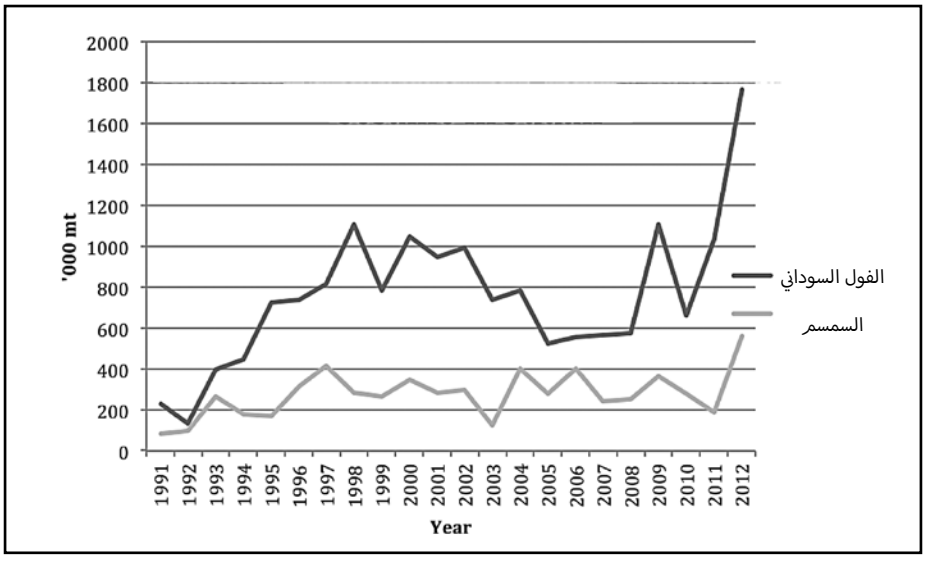

المصدر: بنك السودان المركزى

الشكل ٤. صادرات الفول السوداني والسمسم من السودان

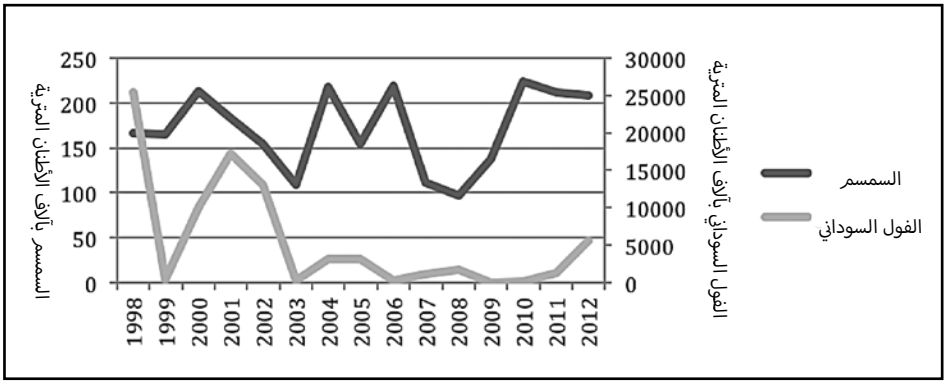

المصدر: بنك السودان المركزى

شرح تذبذبات عائدات محاصيل السودان النقدية:

يُعزى تذبذب عائدات المحاصيل النقدية المختلفة للسياسات الحكومية بدرجة كبيرة، وقد تم وصف ذلك في القسم ٢,٣ أدناه. وكما يوضح الشكل ٥ فإن الأسعار العالمية للفول السوداني قد ارتفعت منذ عام ٢٠٠٦ م، وعلى الرغم من ذلك فقد ظلت صادرات السوداني من الفول السوداني منخفضة. وقد تلاحظ ذلك بواسطة برنامج السودان لبناء القدرات المؤسسية: معلومات الأمن الغذائي للتدخل – شمال السودان (٢٠٠٨ م)، فقد كان الانخفاض الكلي الذي لازم إنتاج الفول السوداني، منذ حقبة تسعينيات القرن العشرين، بسبب المعوِّقات ذات الصلة بالتسويق والتصنيع داخل السودان. ونسبةً لأن أغلب الزراعة بالسودان زراعة مطرية، ويتضمن ذلك زراعة الفول السوداني والسمسم، فإن مستويات الإنتاج تتباين بدرجة كبيرة من عام لآخر بناءً على كمية وتوزيع الأمطار. (عموماً يكون التغيُّر السنوي في الزراعة المطرية لإنتاج الفول السوداني أقل من التغيُّر السنوي لإنتاج الدخن، الذرة والسمسم التي تتم زراعتها زراعة مطرية، وقد كانت النسبة المئوية للتغيُّر تتراوح بين ٤٠ - ٣٠٪ بين عامي ١٩٧٣ م و٢٠٠٥ م (البنك الدولي، ٢٠٠٧ م[٧]). وبهذا يفتقر وضع السودان في السوق العالمي إلى الأفضلية والميزة عندما ينافس أقطاراً تتمتع بمخزونات يمكن الاعتماد عليها بدرجة أكبر عاماً بعد عام. ربما تعني التغيُّرات المناخية المستقبلية زيادة في درجة التغيُّرات التي تحدث في هطول الأمطار وبالتالي يتغير الإنتاج إذا حدثت المزيد من التغيُّرات التي ربما تصل إلى أقصى حد لها. لاحظ بعض الكتَّاب، من بينهم الكاتب هوفمان (٢٠١١ م)، أن نُظم الإنتاج الزراعي والتجارة المرتبطة بها، ربما تتعرض للمزيد من التحوُّلات الرئيسة عبر العقود القادمة نتيجةً للتكيُّف مع التغيُّر المناخي.

الشكل ٥. السعر العالمي للفول السوداني

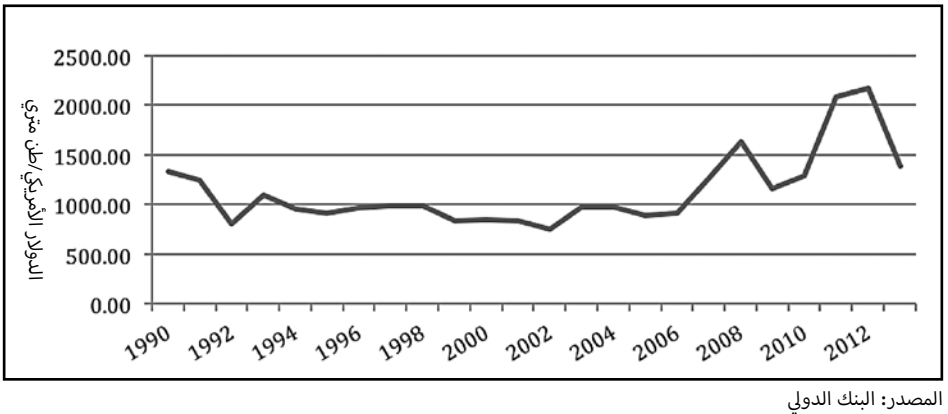

المصدر: البنك الدولي

7 - يُعزى هذا لأن الفول السوداني أكثر تحمُّلاً لفترات الجفاف أثناء فترة النمو مقارنةً بالحبوب، كما أنه يقاوم الآفات الزراعية بدرجة أكبر.

الزراعة من منظور اقتصادي أوسع

كان الاقتصاد الزراعي هو الاقتصاد السائد بالسودان حتى تم اكتشاف النفط في عام ١٩٧٨م، وأصبح يسهم إسهاماً رئيساً في الاقتصاد. وبحلول عام ٢٠٠٠ م كان قطاع النفط يسهم بنسبة ٧٪ تقريباً من إجمالي الناتج المحلي (أنون، ٢٠١١م) و٨٠٪ من صادرات السودان (بينكي، ٢٠١٢م) و نتج عن هذا قطاع خدمي كبير. أسهم القطاع الزراعي (الثروة الحيوانية، المحاصيل الزراعية، الغابات والأسماك مجتمعةً) بأقل من نصف إجمالي الناتج المحلي فقط في نهايات حقبة التسعينيات. في الواقع، عند البدء في حفر آبار النفط منذ عام ٢٠٠٠ م، كان إسهام القطاع الزراعي في إجمالي الناتج المحلي ثابتاً بنسبة تتراوح بين ٣٠٪-٤٠٪، بينما أسهم قطاع النفط بنسبة ١٥٪ كأقصى حد له في عام ٢٠٠٧ م/ ٢٠٠٨ م (بينكي ٢٠١٢ م). ومنذ انفصال جنوب السودان عام ٢٠١٢ م انخفض إسهام النفط في إجمالي الناتج المحلي. قبل وصول صادرات النفط لذروتها في فترة مبكرة من بداية القرن الحادي والعشرين كانت صادرات المحاصيل النقدية هي المسيطرة تليها صادرات الثروة الحيوانية. ومع ذلك انخفضت صادرات المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية مجتمعةً لنسبة مئوية تتراوح بين ٥٪ - ١٠٪ من الصادرات القومية في الفترة التي تلت عام ٢٠٠٠ م - (نفس المرجع). راجع الشكل ٦.

٢-٢ المحاصيل النقدية في دارفور:

كانت المحاصيل النقدية، ولفترة طويلة، تمثل مكوِّناً رئيساً لاقتصاد الإقليم، ويعود ذلك إلى فترة المهدية في أواخر القرن التاسع عشر، عندما بدأت دارفور في التحوُّل من اقتصاد إعاشي كبير إلى اقتصاد نقدي (مورتون، ٢٠٠٥ م).[٨] لقد كان الصمغ العربي هو المحصول النقدي الرئيس بدارفور، وفي أربعينيات القرن العشرين كانت مبيعات الصمغ العربي مطابقةً لمبيعات الأبقار التي تُعتبر السلعة التسويقية الرئيسة الأخرى. بعد نهاية الحرب العالمية الثانية أصبح الفول السوداني السلعة الثالثة من ناحية الأهمية (وتأتي أهميته كمحصول نقدي في المرتبة الثانية بعد الصمغ العربي) في الوقت الذي كان فيه الطلب الأوروبي على الفول السوداني في تصاعد، وتزامن ذلك مع فشل الصادرات الهندية. كما زاد مد خط السكة حديد إلى نيالا في عام ١٩٥٩ م حجم التجارة خارج نطاق دارفور الأمر الذي أدى بدوره إلى زيادة إنتاج كل من الصمغ العربي والفول السوداني. تمثل حقبة السبعينيات ذروة إنتاج الصمغ العربي، بينما مثلت حقبة الستينيات ذروة إنتاج الفول السوداني، حيث أنتجت دارفور ٢٠٪ تقريباً من صادرات الصمغ العربي وأكثر بقليل من ثلث إجمالي إنتاج السودان من الفول السوداني.

حتى العام ٢٠٠٠م، ظلت دارفور تسهم إسهاماً ملحوظاً في الناتج القومي من المحاصيل النقدية، و بنهاية القرن العشرين أنتجت ما يعادل ٣٠٪ تقريباً من منتوج الفول السوداني وما تفوق نسبته المئوية ٣٠٪ من إنتاج الصمغ العربي (البنك الدولي، ٢٠٠٧ م). تختلف أرقام حصة دارفور من الإنتاج القومي للسمسم من ١٢٪ تقريباً (المرجع السابق) لتتراوح بين ٥ – ٣٪ بحسب وزارة الزراعة. تجدر ملاحظة أن معظم حصاد محصول السمسم بدارفور يُستخدم في الاستهلاك المحلي، مما يعني أن كميات الإنتاج المُضمّنة بالتقارير أقل من الكميات الحقيقية التي تم الإفادة بها.

ينتج ويستهلك المحصولان النقديان الآخران اللذان تمت مراجعتهما في هذه الدراسة – البرتقال والتمباك – محلياً داخل السودان بشكل رئيس؛ أما التمباك فيستهلك في جنوب السودان، كما أن كليهما لا يتمتعان بأهمية خاصة في الاقتصاد الوطني، ولكن كلاً منهما مهم للاقتصاد المحلي وسبل كسب العيش في المناطق التي تتم زراعتهما فيها بدارفور. تم إدخال التمباك إلى دارفور في العقد الثاني من القرن التاسع عشر وأصبح محصولاً نقدياً مهماً للتجارة الداخلية وبعض أنواع تجارة الحدود مع الأقطار المجاورة بحلول أربعينيات القرن العشرين (مورتون، ٢٠٠٥م[٩]).

الشكل ٦.الأهمية النسبية للمحاصيل النقدية والماشية بالنسبة لعائدات الصادرات السودانية

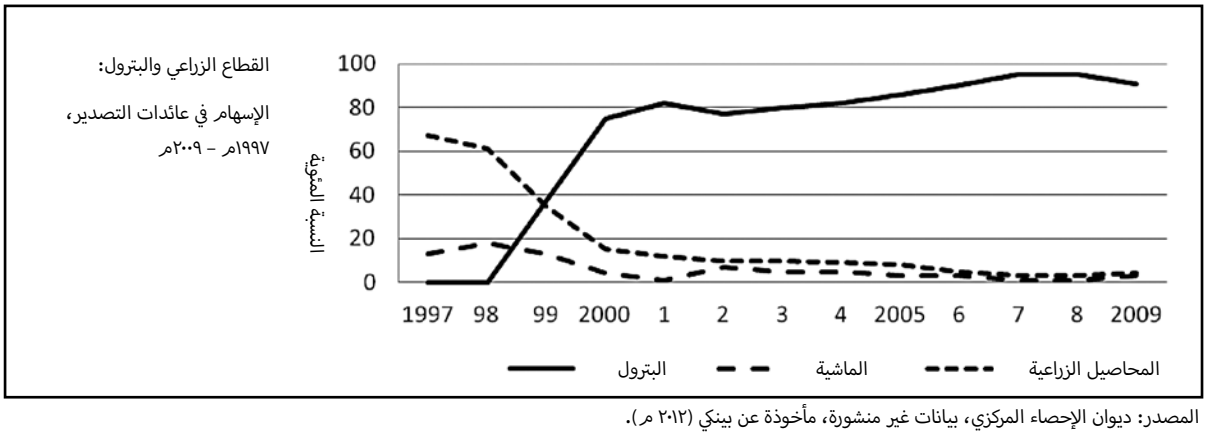

المصدر: ديوان الإحصاء المركزي، بيانات غير منشورة، مأخوذة عن بينكي (٢٠١٢ م).

8 - وجهة النظر التاريخية والبيانات بناءً على ما كتبه مورتون.

9 - يصف مورتون (2005 م) أحداث الشغب التي نشبت بدارفور على أساس أنها ضد الضرائب الباهظة التي فرضت على التمباك في أربعينيات القرن الماضي.

وتمثل دارفور، بدرجة كبيرة، المنطقة الرئيسة لإنتاج التمباك بالسودان. ويُعتبر جنوب السودان سوقاً رئيسة له، وعليه فقد كان لانفصال جنوب السودان وقطع العلاقات السياسية بين كل من حكومتي الخرطوم وجوبا والمقاطعة التجارية حدثت جراء ذلك أن أحدثت تأثيراً سلبياً على تجارة التمباك بدارفور. بدأ إنتاج الحمضيات في دارفور مؤخراً، خلال القرن العشرين، ولكنه لم يزدهر إلا في سبعينيات القرن الماضي، وكان البرتقال هو المحصول السائد بمنطقة جبل مرة، وأصبح محصولاً نقدياً مهماً في ذلك الوقت أيضاً، ويتم التعامل به تجارياً بمدن دارفور الرئيسة بالإضافة إلى الخرطوم وأم درمان. أصبح البرتقال المُنتج بجبل مرة هو المُنتج المفضَّل بسبب نكهته المميزة، إلا أن عليه أن ينافس حالياً البرتقال المستورد للخرطوم من جنوب أفريقيا ومصر.

جدير بالملاحظة أن انخفاض إنتاجية العديد من المحاصيل النقدية الرئيسة في دارفور هو أحد العوائق الرئيسة، إذ تشير البيانات المتوفرة أن الكميات المُنتَجة من محصولي الفول السوداني والسمسم بدارفور أقل بدرجة كبيرة من الكميات المنتجة بمحطات الأبحاث بغرب السودان، وكذلك أقل من إنتاجية الأراضي الجافة في مناطق أخرى من العالم (البنك الدولي، ٢٠٠٧م) وتُعزى الأسباب لضعف وانخفاض خدمات وقاية النباتات[10] بالإضافة إلى ضعف الإرشاد الزراعي والأبحاث الزراعية[11](نفس المرجع). تشير التقارير الواردة من وزارات الزراعة بدارفور والمزارعين بأنه ربما انخفضت الكميات المُنتجة بدرجة أكبر خلال سنوات النزاع ، راجع القسم ٣,٢ أدناه الخاص بالفول السوداني.

لقد عانت تجارة المحاصيل النقدية في دارفور أيضاً من انعدام البنى التحتية والمتمثلة في وسائل النقل و الطرق، مما يشير إلى ارتفاع تكاليف النقل، الأمر الذي حال دون تكامل الأسواق بين دارفور وبقية ولايات السودان. لا توجد طرق مسفلتة تربط دارفور ببقية أجزاء السودان (على الرغم من أن أحد هذه الطرق الذي سوف يصل للفاشر أصبح تحت التشييد مؤخراً فقط، أثناء كتابة هذا التقرير. ويبدأ الطريق من الأبيض ليمر عبر النهود، أم كدادة، الكومة ثم إلى الفاشر). في أواخر خمسينيات القرن العشرين كان خط السكة حديد في جنوب دارفور محفزاً لتسويق المحاصيل النقدية، إلا أنه وخلال الفترة التي سبقت نشوب النزاع في عام ٢٠٠٣ م ارتفعت تكلفة نقل البضائع بواسطة القطارات خمس مرات بين ١٩٩٥م – ٢٠٠٣ م. ولهذا فإن السلع التي تستحق النقل والتداول تجارياً هي المحاصيل النقدية ذات القيمة المرتفعة فقط (الدخيري وآخرين، ٢٠٠٤ م). وكما تم التوثيق له أدناه فقد تصاعدت تكاليف النقل منذ عام ٢٠٠٣ م الأمر الذي فاقم من تأثير هذا المعوِّق الأساسي.

٢-٣ استعراض سياق السياسات الذي يتم فيه وضع السياسة الاتحادية التي تؤثر على المحاصيل النقدية

لقد كان السبب في التوتر الذي استمر لفترة طويلة في السياسة الزراعية بالسودان، هو المفاضلة بين الإستثمار في أنظمة الري المملوكة للحكومة الاتحادية وقطاع الزراعة شبه الآلية، مقابل الاستثمار في القطاع الزراعي المطري التقليدى الذي يعتمد عليه أغلب السكان في سبل كسب عيشهم، ويشمل ذلك أغلب سكان دارفور. ومنذ حقبة السبعينيات كانت سياسة الحكومة تميل إلى تفضيل قطاعي الزراعة المروية والزراعة شبه الآلية، واستمرت هذه السياسة إلى يومنا هذا. وخلال حقبة سبعينيات القرن العشرين كانت السياسة الزراعية القومية سياسة تدخلية، واقترن ذلك بالتحكم في السعر المفروض على العديد من المنتجات الزراعية، وعلاوةً على ذلك فقد كان الاستثمار في البحوث الزراعية غير كافٍ ومن ثم فقد كانت الخدمات التي تقدم للقطاع الزراعي ضعيفة جداً. – ومثال على ذلك فقد كانت السلفيات التي يمكن الحصول عليها والخاصة بشبه القطاع الزراعي المطري التقليدي قليلة جداً – والبنية التحتية ضعيفة في المناطق الريفية، ولذلك ظلت الأقاليم، مثل إقليم دارفور، معزولة ومتخلفة (البنك الدولي، ٢٠٠٧م) وفي حقبة الثمانينيات استمرت السياسة الزراعية والاستثمار العام في منح الأولوية للقطاع الزراعي المروي، كما كان هنالك تحكُّم في أسعار القطن، الصمغ العربي والحبوب الزيتية (نفس المرجع). وحيث أن النمو الاقتصادي فاق نسبة ١٠٪ بقليل في الفترة من عام ١٩٧٣ م إلى عام ١٩٧٧ م فقد انخفض ليعادل نسبة ١,٩٪ فقط بين عامي ١٩٧٨ م و ١٩٨٩ م (أنون،،٢٠١١م).

حدث تغيُّر مهم في السياسة الزراعية في بداية التسعينيات. إذ أدخلت الحكومة الجديدة برنامج استقرار رئيس يتضمن تحرير السياسة الزراعية (البنك الدولي، ٢٠٠٧م) تحت ضغوط اقتصادية قاسية بالإضافة إلى سحب أغلب المعونات التي يقدمها المانحون (فرادى وجماعات) إلى السودان. لقد تمت إزالة أغلب ضوابط التحكُّم في الأسعار والسوق، وكانت الغاية من ذلك تحفيز الإنتاج الزراعي وكمثال لذلك تم إلغاء احتكارات تسويق المحاصيل بإستثناء القطن والصمغ العربي، وقد كان التمويل الزراعي بواسطة البنوك الزراعية مُتاحاً بدرجة أكبر، كما تم تحرير سعر الصرف بغرض زيادة الدرجة التنافسية للصادرات الزراعية (حاج الأمين والملك، ١٩٩٧م). ومع ذلك فقد كانت إحدى كوارث وضحايا التخفيضات التي طرأت على الميزانية التي صاحبت برنامج الاستقرار هي البحوث الزراعية و(الإرشاد الزراعي)، مع العلم بأن تمويل الاستثمار قد كان ضعيفاً في السابق فقد تم تخفيض الاستثمار بدرجة أكبر؛ كما كبحت التخفيضات التي طرأت على الميزانية أيضاً تطوير البنية التحتية في المناطق النائية، وبهذا فقد تسبب ذلك في الإضرار بدارفور مثل غيرها من الأقاليم النائية. وفي النصف الثاني من حقبة التسعينات حدث ارتفاع مفاجئ في الصادرات الزراعية السودانية، وقد ارتبط ذلك بخفض سعر

10 - تم تفويض المحليات للاضطلاع بمكافحة الآفات الزراعية، ولكن لا تتوفر لدى سلطات المحليات الموارد لاتخاذ الإجراءات اللازمة، ولا توجد آليات لتنسيق الاستجابة عبر المحليات لمعرفة أنواع الآفات "المحلية" مثل الجنادب التي تتجاوز آثارها الواسعة حدود المحلية الواحدة (البنك الدولي، 2007 م).

11 - تم الإقرار بذلك أيضاً في إنعاش وإعادة إعمار دارفور (السلطة الإقليمية بدارفور)، 2013 م).

الصرف، وعدد السنوات المتتالية التي كان فيها هطول الأمطار جيداً، ولكن استفاد عدد قليل من مزارعي دارفور من هذا المصدر الخاص بالنمو بإستثناء منتجي محصول السمسم الذين يعدُّونه للتصدير (البنك الدولي، ٢٠٠٧ م).

مازالت الحكومة السودانية تواجه عقبات هائلة فيما يتصل بتحقيق نمو اقتصادي مُستدام ومرتفع، وعلى الرغم من ذلك وافقت على إصلاح متوسط المدى وبرنامج توافقي مع صندوق النقد الدولي في أواخر تسعينات القرن العشرين. وقد أدخل هذا الإصلاح والبرنامج التوافقي إصلاحات زراعية إضافية كان أهمها إلغاء الضرائب الزراعية بحلول عام ٢٠٠١م، وتم إعفاء الصادرات الزراعية من الضريبة، بينما تم تطبيق حد ضريبي منخفض على المدخلات الزراعية. ومع ذلك فإن هذا الإصلاح لم يتم تنفيذه بالكامل مطلقاً في الممارسة الفعلية على أرض الواقع. وفي نفس الوقت تم وضع سياسة مناقضة، وهي سياسة التوحيد في ظل النظام الاتحادي والنظام اللامركزي الذي خوَّل للحكومات الولائية والسلطات على مستوى المحليات سلطة تحصيل ضرائب خاصة بها. أما بالنسبة لتدفقات الموارد المحدودة من الحكومة الاتحادية، فقد أضحت الضرائب المفروضة محلياً وسيلة مهمة لرفع العائدات لتسديد قيمة الخدمات التي تتضمن الخدمات الصحية وخدمات التعليم، والتي أصبحت السلطات الولائية وسلطات المحليات مسئولة عنها في الوقت الراهن. وهذا يعني أنه في اقتصاد تسيطر عليه الزراعة فإن السلع الزراعية التي تتضمن المحاصيل النقدية، يتم فرض ضرائب مرتفعة عليها على المستويات الولائية ومستوى المحليات، كما تم التوثيق لذلك أدناه. بينما يتم تخفيض إضافي للتحويلات الاتحادية إلى الولايات بدرجة أكبر. وبنمو العجز الحكومي المالي بعد الانفصال يمكن توقُّع أن يزداد الضغط حدةً على الحكومات الولائية لتحصيل ضرائبها الخاصة بها.

تصاعدت أهمية الصادرات النفطية للاقتصاد السوداني خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. إذ تسهم بنسبة مئوية تفوق ٩٥٪ من الصادرات بالإضافة إلى أنها توفر نسبة ٥٠٪ من العائدات الحكومية[١٢] بينما كان القطاع الزراعي مهملاً نسبياً. ولكن عندما لاحت في الأفق نذر هبوط عائدات النفط في الفترة التي سبقت انفصال جنوب السودان ظهرت محاولات كثيرة ومختلفة لإصلاح هذا الوضع. أولاً تم تبنِّي برنامج النهضة الزراعية الذي غطى الفترة من عام ٢٠٠٨م إلى عام ٢٠١١م، وقد كان هذا البرنامج يهدف إلى تحويل الزراعة إلى قطاع حديث: ومثال على ذلك تحقيق الاكتفاء الذاتي القومي من إنتاج القمح بحلول عام ٢٠١١م. كما كان يهدف أيضاً إلى تعزيز إنتاج وتصدير القطن (مجلس الوزراء، ٢٠٠٨م). تشير التقارير الصادرة مؤخراً إلى ضعف تأثير برنامج النهضة الزراعية حتى الآن، كما أنه لم يحقق أهدافه: ومثال على ذلك أن السودان مازال يعاني من عجز أساسي في القمح. دخل برنامج النهضة الزراعية مؤخراً في المرحلة الثانية التي تمتد خلال الفترة من عام ٢٠١٢م حتى عام ٢٠١٦م ، كما أدخلت الحكومة أيضاً البرنامج الثلاثي حتى يتم العمل على استقرار الاقتصاد بين عام ٢٠١٢م وحتى عام ٢٠١٤م. وقد تم تصميم هذا البرنامج لتعزيز الصادرات غير النفطية التي تتضمن القطن، الصمغ العربي، السمسم، الفول السوداني وأمباز الفول السوداني وخفض الواردات. تتضمن التدابير التي يجب اتخاذها الاستثمار في ترقية الصادرات والترويج لها في الشرق الأوسط، ودول مثل ماليزيا على أن يتزامن ذلك مع إلغاء الرسوم والضرائب المرتبطة بالتجارة الداخلية بالسودان[١٣] وتحسين وسائل النقل بغرض خفض التكلفة. كما يتضمن البرنامج أيضاً تدابير يجب اتخاذها لخفض الواردات ويتضمن ذلك خفض استيراد زيوت الطعام (راجع القسم ٣,١ أدناه) وتعزيز تعدين وتصدير الذهب.

جددت الحكومة تأكيدها على توفير التمويل الزراعي منذ عام ٢٠٠٨م. وقد زاد البنك الزراعي السوداني المبالغ المرصودة لخطة الحصول على السلفيات الخاصة بالزراعة من ٢٣٠ مليون جنيه سوداني في عام ٢٠٠٥م لتصل إلى ٥٧٢ مليون جنيه سوداني في عام ٢٠٠٨م، وأسس بنك السودان المركزي وحدة التمويل الأصغر عام ٢٠٠٨م، كما شجع البنوك التجارية أيضاً على تخصيص نسبة ١٢٪ من سنداتها للتمويل الأصغر (برنامج السودان لبناء القدرات المؤسسية: معلومات تخطيط الأمن الغذائي للإجراء – شمال السودان) ولكن مرةً أخرى فإن دلائل قليلة تشير إلى أن هذه المبادرات قد وصلت إلى دارفور – راجع أدناه.

يبدو أن بعض سياسات التحرير قد تراجعت في السنوات الأخيرة، ومثال على ذلك القيود التي فرضتها الحكومة مرة أخرى على العملات الأجنبية. وفرض ضرائب على الاستيراد . تُطبَّق حالياً أسعار صرف متعددة ويتضمن ذلك سعر الصرف المدعوم لواردات القمح وسعر الصرف التفضيلي لتصدير الذهب . وقد مالت السياسات التسويقية الأخيرة إلى التركيز على نهاية سلسلة السوق: وكمثال لذلك التركيز على ترقية الصادرات، بينما هنالك افتقار إلى الاستثمار في بداية سلسلة السوق ويتمثل ذلك في الإنتاج الزراعي الذي تكون جودته النوعية وإنتاجيته عالية، والذي يمكن أن ينافس في السوق العالمي: ومثال على ذلك فإن نسبة ٠,٣٥٪ فقط من إجمالي الناتج المحلي الزراعي قد خصص للبحوث الزراعية والإرشاد الزراعي مقارنةً بنسبة ١٠٪ تقريباً من إجمالي الناتج المحلي الزراعي الذي خصص للبحوث الزراعية في أقطار أخرى.

يمكن تحديد اتجاهين رئيسين لهما علاقة متبادلة مع هذا الاستعراض الموجز للسياسة الزراعية القومية خلال العقود القليلة الأخيرة: أولاً، الأولوية التي تم تخصيصها لأهداف استقرار الاقتصاد الكلي على خفض الفقر أو خلق الوظائف؛ وثانياً، الميل باتجاه إعطاء الأولوية للقطاعات الزراعية المروية والآلية المطرية على القطاع الزراعي المطري التقليدي، كما هو مبيَّن بوضوح في وثيقة البنك الدولي المنشورة.

استفاد المنتجون الريفيون بدارفور فائدة قليلة من سياسات الحكومة لأنها لم تتعامل مع القيود والعوائق النظامية التي يواجهها شبه القطاع الزراعي التقليدي (البنك الدولي، ٢٠٠٧م، ٩٢).

باختصار يمكن القول بأن النمو الزراعي المتعلق بالمحاصيل والقطاعات التي تسهم في تحقيق عائدات بالعملات الأجنبية كانت لها الأولوية،

12 - المصدر : أنون، 2011م.

13 - لم يستمر الالتزام تجاه خفض الضرائب. ومثال ذلك فقد ازدادت الضريبة على القيمة المُضافة من 15% إلى 17% كما ازدادت الضريبة على أرباح الأعمال التجارية في القطاع المصرفي من 15% إلى 30%.

ومازال هذا التوجُّه إلى الآن حاكماً. كما توجد ميزة واضحة أخرى وهي الطبيعة المتغيِّرة وغير المستقرة لبيئة السياسات، وفي أحوال كثيرة توجد فجوة بين السياسات التي تمت صياغتها على الورق وبين تطبيقها على أرض الواقع. ومثال على ذلك في عام ٢٠٠٨م أثيرت تساؤلات عن أداء أحد عشر مجلساً لتنظيم صادرات السلع شكَّلتها وزارة التجارة الخارجية، من حيث تأثيرها الإيجابي على الصادرات أو الأسعار المحلية (برنامج السودان لبناء القدرات المؤسسية: معلومات تخطيط الأمن الغذائي للإجراء – شمال السودان ٢٠٠٨م).

تتضمن التوجُّهات الحديثة الخاصة بالاقتصاد الكلي، والتي أثرت على الدرجة التنافسية لصادرات السودان من المحاصيل الزراعية ارتفاع سعر الصرف في بداية الألفية الثالثة (على الرغم من أنه في وقت كتابة هذا التقرير انخفض سعر الصرف في الشهور الأخيرة). كما حدث أيضاً ارتفاع حاد في التضخم في الثمانية عشر شهراً الأخيرة: وصل مؤشر السعر للمستهلك ٤٨٪ في مارس ٢٠١٣.[١٤] وبحسب ورقة عمل إستراتيجية خفض الفقر لفترة مؤقتة: «تظل بيئة المؤسسات التجارية الخاصة ضعيفة. وبينما يتراجع السودان إلى الوراء، فإن بعض رصفائه بالبنك الدولي يعكفون على إجراء مسوحات الأعمال التجارية، فقد صُنف السودان في عام ٢٠١٠م في المرتبة رقم ١٥٣ من ١٧٤ دولة وتراجع ترتيبه قليلاً في عام ٢٠١١م للمرتبة ١٥٤» (أنون.، ٢٠١١م، ٦). وتستنتج نفس الوثيقة أيضاً بأنه « كان تنويع الصادرات التي تتضمن إحياء الصادرات التقليدية مثل القطن وتطوير الصادرات غير التقليدية وغير النفطية أمراً إلزامياً لتحقيق النمو المُستدام وخلق الوظائف»(نفس المرجع، ٨).

وحتى عهد قريب يتم الترخيص للصادرات مركزياً بواسطة وزارة التجارة بالخرطوم، ولكن ربما يتغيَّر هذا الوضع نسبةً لتطبيق لامركزية الترخيص للصادرات في المحاور التجارية الرئيسة مثل بورتسودان ونيالا، وربما يسهِّل هذا الأمر تجارة الحدود ويجعلها رسمية إذا صاحبته اتفاقيات تجارية مع الأقطار المجاورة للسودان. يعتقد أن تجارة الحدود غير الرسمية في المحاصيل النقدية من دارفور تمثل أمراً أساسياً وجوهرياً.

تم وضع خطط خمسية لتطوير الزراعة و الثروة الحيوانية للفترة ٢٠١٢م/ ٢٠١٦م على المستوى الولائي داخل نطاق دارفور، ومع ذلك فقد تم الحكم على هذه الخطط الخمسية بأنها عبارة عن توجُّه إستراتيجي ضعيف وعملية ذات ترابط ضعيف أيضاً في التنفيذ، بالإضافة إلى الافتقار لآلية الرصد والمراقبة الشفافة (منظمة تنمية وإعادة إعمار دارفور، ٢٠١٣م). على الرغم من أن الخطط تؤكد الإنتاجية والربحية وترقية القطاع الخاص فإن الإستراتيجية الحديثة الخاصة بدارفور تشير إلى أن التنفيذ كان بطيئاً نتيجة للموارد المحدودة والتخطيط والإدارة الضعيفة للموارد (نفس المرجع)

14 - المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء.

٣ الفول السوداني

٣-١ بيئة السياسات

على الرغم من أن الفول السوداني كان محصولاً نقدياً مهماً منذ تاريخ بعيد، فضلاً عن أنه محصول تصدير رئيس بالنسبة للسودان، إلا أنه لم يحدث تطوير أو دعم لاقتصاد الفول السوداني، بحسب تعلّيق دي وال في عام ١٩٨٩م:

الفول السوداني هو المحصول النقدي الرئيس في دارفور، ويشير تاريخه خلال هذه الفترة (منذ ثمانينيات القرن العشرين) إلى الانخفاض المحزن لاقتصاد المحصول النقدي بعد أن لاحت بُشريات منتصف سبعينيات القرن العشرين. وبالتأكيد لعبت الإنتاجية المنخفضة دوراً مهماً، غير أن المشاكل ذات العلاقة بالمدخلات، عدم استقرار الأسعار، البنيات التسويقية غير الفعّالة وتكاليف النقل المتصاعدة على ذات الدرجة من الأهمية، (دي وال، ٢٠٠٥م: ١٠٦).

لقد كان المجهود المبذول من قبل السياسة الحكومية لمقاومة ومكافحة هذه العوامل السالبة قليلاً منذ ذلك الوقت. والفول السوداني كمحصول يتطلب تكاليف إنتاج عالية نسبياً (عند مقارنته بالحبوب مثلاً: راجع القسم ٣,٢ أدناه)، فإن الفشل في توفير السلفيات للمزارعين الذين يعملون في مساحات زراعية صغيرة في القطاع المطري التقليدي يعني أن المدخلات المطلوبة لزراعة الفول السوداني لا يمكن الحصول عليها بواسطة العديد من المزارعين (نفس المرجع).[١٥]

تهدف سياسة حكومية حديثة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من زيوت الطعام متمشيةً مع الأهداف الحكومية ذات العلاقة بالاقتصاد الكلي و التي تتمثل في خفض الواردات وتحسين ميزان المدفوعات. ولكن يتوفر دليل بسيط حتى الآن حول التنفيذ الفعلي لهذه السياسة بدارفور فيما يتصل بإنتاج الفول السوداني، ويظهر جلياً تنفيذ هذه السياسة في القطاعات الزراعية شبه الآلية والمروية، كما هو الحال في الجزيرة التي تم فيها تعزيز وتشجيع إنتاج نبات زهرة الشمس[١٦]. وعلى الرغم من أن المقارنة بين إنتاج الفول السوداني والسمسم مع إنتاج نبات زهرة الشمس لا تزال ضعيفة، فقد ازداد إنتاج نبات زهرة الشمس بثبات منذ العام ٢٠٠٤م/ ٢٠٠٥م.

وعلى الرغم من محاولات الحكومة الخاصة باستيراد البديل إلا أن الأرقام تشير إلى أن واردات السودان من زيوت الطعام تميل إلى الارتفاع المتصاعد - راجع الشكل٧. يبدو أن هنالك عاملين تسببا في ذلك؛ العامل الأول هو سعر الصرف المرتفع خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، والذي يعني أن الواردات أصبحت أكثر قدرة تنافسية بما يؤدي إلى تخفيض استخدام جزء من الزيوت المنتجة محلياً؛[١٧] والعامل الثاني هو الطلب المتنامي على الزيوت المكررة من قبل سكان المناطق الحضرية الذين تتزايد أعدادهم بسرعة. يبدو أن كمية كبيرة من الزيوت المستوردة هي زيوت النخيل من ماليزيا التي يُطلق عليها محلياً اسم «زيت الأولين»، وبحسب موظفين رسميين تابعين لوزارة التجارة فإن الحكومة تشجع حالياً الإستثمار الأجنبي في تكرير الزيوت المُنتجة محلياً للوفاء بمتطلبات الذوق المتغيِّر لمستهلكي المناطق الحضرية، ومثال على ذلك كان هنالك إستثمار سعودي في مصنع زيوت صافولا الذي يصنع زيت بذرة نبات زهرة الشمس ويعيد تعبئة الزيت المكرر المستورد.

الشكل ٧. إستيراد زيوت الطعام للسودان

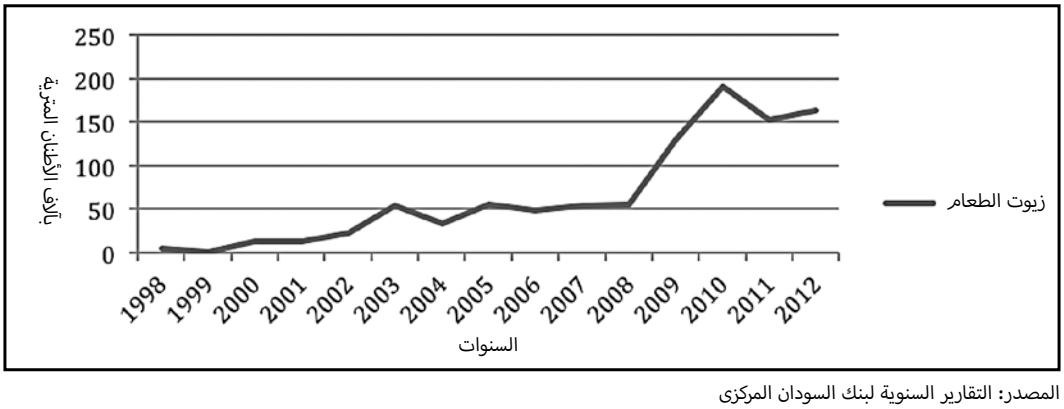

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزى

15 - تم إنشاء البنك الزراعي السوداني في عام 1976 م حتى يوفر لصغار المزارعين قروضاً يمكن تسديدها – وهذا هدف فشل البنك في تحقيقه (دي وال، 2005 م).

16 - يمكن إنتاج دورتين من الحصاد في السنة في قطاع الزراعة المروية.

17 - يوضح التحليل الذي اضطلع به برنامج القدرات المؤسسية للسودان – شمال السودان- عن التسلسل الزمني لبيانات السعر في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين علاقة تبادلية موجبة بين سعر زيت الفول السوداني المُنتَج محلياً بالخرطوم والسعر العالمي للزيت النباتي (برنامج القدرات المؤسسية للسودان – شمال السودان، 2008 م).

يُعتبر إنتاج وتجارة الفول السوداني على المستوى الولائي داخل نطاق دارفور مصدراً مهماً من مصادر الإيرادات للحكومة الولائية، كما هو مبيَّن أدناه. تقدم التجربة الحديثة بولاية جنوب دارفور أحد أكثر الأمثلة إيجابيةً عن الكيفية التي يمكن بها أن تدعم سياسة الحكومة إنتاج الفول السوداني؛ فقد وفرت وزارة الزراعة البذور المحسَّنة والجرارات واشتركت مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجموعة دال في مشروع تجريبي خاص بإنتاج الفول السوداني الخالي من الأفلاتوكسين – راجع الإطار ٣ أدناه[١٨]. كما تتعاون منظمة الزراعة والأغذية (الفاو)، التابعة للأمم المتحدة، مع هيئة البحوث الزراعية السودانية باستخدام الدعم الدولي، للبحث في الكيفية التي يمكن بها دعم إنتاج بذور الفول السوداني (والذرة أيضاً) محلياً.

الإطار ٣:

إشترك منسوبو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مجموعة دال ووزارة الزراعة بولاية جنوب دارفور في مشروع تجريبي لتعزيز إنتاج الفول السوداني

تسعى مجموعة دال بالخرطوم سعياً حثيثاً لشراء كميات ونوعية جيدة من أمباز الفول السوداني الذي تحتاجه (حوالى ٦٠،٠٠٠ طن متري سنوياً من أمباز الفول السوداني الخالي من الأفلاتوكسين) لأعلاف الماشية الخاصة بالمزارعين من منتجي الألبان الذين تشتري منهم المجموعة الحليب في ضواحي الخرطوم. ولهذا فقد دخلت في مشروع تجريبي مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة وطنية غير حكومية ووزارة الزراعة بولاية جنوب دارفور، لدعم إنتاج الفول السوداني عالي الجودة في كتيلا، بمنطقة عد الفرسان بجنوب دارفور، وهي منطقة تتمتع بدرجة من الأمن تعد جيدة نسبياً. تلقَّى موظفو وزارة الزراعة والمزارعون المحليون التدريب الفني بواسطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بغرض رفع درجة الوعي عن الأفلاتوكسين والكيفية التي يمكن بها تجنبه من خلال ممارسات الحصاد والتخزين. تم توفير بذور الفول السوداني وجوالات الخيش (الجوت) الخاصة بالتخزين للمزارعين المشاركين في المشروع كما تم التعاقد مع منظمة غير حكومية محلية بواسطة مجموعة دال لشراء الفول السوداني من منطقة عد الفرسان وترحيله لنيالا. ليتم اختبار الفول السوداني في كل من ولاية جنوب دارفور وأم درمان للتأكد من جودته النوعية، وبصفة خاصة إجراء اختبار الأفلاتوكسين. ظهرت العديد من الدروس المستفادة من التجارب التي تمخضت عن هذا المشروع التجريبي. أولاً: لم تتمكن المنظمة غير الحكومية المحلية من تسديد كافة الضرائب والرسوم التي تم طلبها في المسافة بين كتيلا ونيالا، كما لم تستطع منافسة التجار الذين يعملون على نفس الطريق. وهذا يعني أنه من الممكن أن التجار وجدوا طرقاً لتفادي تسديد بعض الضرائب، وربما أنهم يحققون معدلات ربح قليلة جداًومتدنية جداً. ثانياً، كان من الواضح أن درجة الوعي بمخاطر الأفلاتوكسين وكيفية تجنبه منخفضة على مستوى الحقل في حالة المزارعين الذين يحبذون استخدام الجوالات البلاستيكية الرخيصة؛ وقد بيَّنت القياسات الأساسية للأفلاتوكسين التي أجريت في بداية المشروع وجود مستويات عالية للأفلاتوكسين. ومع ذلك فإنه وبمرور موسم زراعي واحد أنتج المزارعون الذين تمت مساعدتهم فول سوداني يحتوى على مستويات منخفضة من الأفلاتوكسين داخل نطاق الحد المقبول دولياً، وتم رفض نسبة ١٢٪ فقط من الفول السوداني الذي تم شراؤه من مزارعين بمنطقة عد الفرسان لتدني الأفلاتوكسين في فولهم مقارنةً بمعدل رفض يصل لنسبة ٤٢٪ للفول السوداني، الذي تم شراؤه بسوق نيالا بغرض المقارنة. يتلخص ناتج هذه التجربة أن التدريب الذي تم بمنطقة عد الفرسان قد أحدث فارقاً جوهرياً في نوع المنتج من الفول من حيث خلوه من الإصابة بالأفلاتوكسين، وهو مؤشر إيجابي يفيد بأنه من الممكن تحقيق النتائج المرتجاة، وبسرعة، عند إجراء الإستثمار الملائم الخاص برفع درجة الوعي لدي منتجي الفول السوداني وزيادة جرعة التدريب الخاص بتقنيات الحصاد والتخزين وبإستخدام تكنولوجيا بسيطة نسبياً. يتطلب تحقيق خفض الأفلاتوكسين بطريقة عملية، على مستوى القياس القومي، حملة ملتزمة ومُستدامة خاصة برفع الوعي لدى المزارعين وتكثيف التدريب. ثالثاً، كانت هنالك مستويات عالية من التلوُّث في الفول السوداني المقشور الأمر الذى يثير قضية التكنولوجيا الضعيفة وضبط الجودة النوعية على المستوى المحلي. تلقي النقطتان الأخيرتان الضوء على الحقيقة التي مفادها أنه لا تتوفرعلاوة أو محفزات مادية يقدمها السوق حالياً فيما يتصل بالجودة النوعية في قطاع الفول السوداني، ولذا فإن المعايير المتدنية تسود.

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مجموعة دال ووزارة الزراعة بولاية جنوب دارفور.

18 - أفلاتوكسين هو فطر ينمو على بذور الفول السوداني إذا تم الحصاد بطريقة سيئة أو تم تخزين الفول السوداني وأصبح رطباً، وهو مادة سامة لكلٍ من الإنسان والحيوان، ويمكن أن يؤدى استهلاك الإنسان للأفلاتوكسين لإصابته بسرطان الكبد.

تصوير: عبدالجبار عبدالله فضل

حقل للفول السوداني في شمال دارفور، ٢٠١٣م

لقد وفرت الحكومة الاتحادية قروض السلم أيضاً لإنتاج الفول السوداني لعدد من السنوات (راجع أدناه).

لايمكن أن تؤثر سياسة الحكومة الولائية على إنتاج وتجارة الفول السوداني فحسب، وكما تم وصفه أعلاه، فإن السلطات الولائية تتمتع بقدر عالٍ من الاستقلالية ونطاق عمل مقدَّر لتضع سياساتها، وبصفة خاصة تلك السياسات التي تؤثر على البيئة التجارية المحلية فيما يلي السياسات الضريبية الخاصة بها. ومع ذلك يبدو أن السياسة، على مستوى المحلية، يتم وضعها لغرض معيَّن وتكييفها لتتواءم مع زيادة التحصيل الضريبي دون أن يستصحب ذلك وضع اعتبار لتقييم التأثير الأشمل. التجار الذين تم إجراء مقابلات معهم بصدد هذه الدارسة، وبصفة خاصة أعضاء الغرفة التجارية، أوضحوا بجلاء العواقب المترتبة على الحكم اللامركزي، إذ لم يعد التفاوض مع الوزارات الحكومية الولائية عن البيئة والأعمال التجارية كافياً، فقد أصبح لسلطات المحلية حالياً تأثيرُ مُقدَّرُ، أيضاً.

٣-٢ الإنتاج

نظرة عامة لإنتاج الفول السوداني في دارفور قبل النزاع

المنطقتين الرئيستين لإنتاج الفول السوداني بدارفور هما ولايتا جنوب وشرق دارفور، اللتان ظل يمثل الفول السوداني فيهما لفترة طويلة، ثاني أهم محصول بعد الدخن (مورتون، ٢٠٠٥م). كما يتوفر بولاية غرب دارفور إنتاج كبير للفول السوداني، ومثال على ذلك بمحليتي بيضة وكرينك وعلى الحدود مع تشاد[١٩] بالإضافة إلى وادي صالح بوسط دارفور. أما في ولاية شمال دارفور فإن المنطقة الرئيسية لإنتاج الفول السوداني هي المنطقة الجنوبية الشرقية حول اللعيت. تتم زراعة الفول السوداني على تربة القوز الرملية نسبة لخصائصها المتعلقة بتثبيت النيتروجين. يتميَّز الفول السوداني كنبات ينتمي للفصيلة البقولية بأنه محصول يتمتع بدورة زراعية جيدة مع الدخن. عموماً الفول السوداني أكثر مقاومةً للآفات الزراعية مقارنة بباقي المحصولات الزراعية الأخرى. كما أن إنتاجه يحتاج لعمالة مكثَّفة بدرجة أكبر مقارنةً بالحبوب، وبصفة خاصة في مرحلة تحضير الأرض وزراعته وفترات الحراثة. في بداية تسعينيات القرن العشرين حدث اختراق في عملية الحراثة باستخدام المحاريث التي تجرها الحيوانات، عندما تم تطوير محراث تسحبه الحمير بواسطة هيئة تنمية غرب السافنا، وتم تبنيه بصورة موسَّعة بجنوب دارفور واستخدم في مناطق أكبر بصفة أساسية حتى تتم الزراعة بواسطة الأسر منفردةً. استفاد مزارعو جنوب دارفور أيضاً من العمالة الزراعية المكثفة من الدينكا النازحين من جنوب السودان خلال عقد التسعينيات (بوكانان - سميث وجاسبرز، ٢٠٠٦م)[٢٠]. تحتاج زراعة الفول السوداني إلى مباعدة المسافات بدرجة أقل وبذا فإنها تتطلب معدلاً أعلى من البذور مقارنةً بمحاصيل الحبوب، وهذا عامل آخر يسهم في زيادة تكاليف إنتاجه. ولهذه الأسباب لا تتم زراعة الفول السوداني بشكل موسّع بواسطة الأسر الزراعية الأكثر فقراً، ويكون توفُّر السلفيات مهماً بالنسبة لهذه الأسر التي تزرع الفول السوداني. النظام الريفي للسلفيات الذي دعم إنتاج الفول السوداني قبل النزاع هو نظام الشيل؛ وهو نظام يقدم فيه يقدم التاجر قرضاً مبدئياً نقدياً أو بذور للمزارع في بداية الموسم الزراعي مقابل شراء الحصاد المستقبلي بسعر يعادل جزءاً من سعر الموسم السابق، تحدد قيمته مسبقاً. ربما تكون هنالك قروض إضافية خاصة بنظام الشيل أثناء موسم الحراثة وقبل الحصاد بفترة قليلة (دي وال، ٢٠٠٥م).

كان إنتاج الفول السوداني معرّضاً «للأثر العنكبوتي» قبل بداية النزاع، ويحدث ذلك عندما يستجيب المزارعون لإشارات السعر من السنة السابقة ويتحوَّلون لإنتاج الفول السوداني بناءً على الفترة التي كانت فيها الأسعار مرتفعة، وفي هذه المرحلة سوف يجبر المستوى المرتفع

19 - للعديد من من المزارعين في المناطق الحدودية أراضٍ زراعية في كلٍ من السودان وتشاد.

20 - يعمل العديد من النازحين من الدينكا مزارعين يستغلون الأرض لمصلحة المالك مقابل جزء من محصول (مُحاصصة) الفول السوداني (65% من الأسر تقريباً) وكما يعمل نحو 20% منهم عمالاً في الزراعة (بوكانا – سميث وجاسبرز، 2006 م).

بيع الفول السوداني في سوق الفاشر، شمال دارفور

للإنتاج المزارعين على خفض الأسعار. لقد كانت استجابة المزارعين بدارفور لتذبذبات الأسعار واضحة لفترة طويلة. عندما تصاعدت أسعار محاصيل الحبوب خلال سلسلة من سنوات الجفاف في منتصف ثمانينيات القرن العشرين تحوَّل مزارعو الفول السوداني لإنتاج محاصيل الحبوب بدلاً عنه. (دي وال، ٢٠٠٥م).

تأثير النزاع على إنتاج الفول السوداني في دارفور

عند نشوب النزاع الذي انتشر بسرعة في دارفور في عام ٢٠٠٣م انخفض إنتاج الفول السوداني بسرعة كبيرة. وبحسب بيانات وزارة الزراعة بالخرطوم فقد انخفض الإنتاج بنسبة تربو على ٤٠٪ بين عامي ٢٠٠٢م و ٢٠٠٣م، كما انخفض مرة أخرى في عام ٢٠٠٦م وعام ٢٠٠٧م[٢١] حين نزحت أعداد كبيرة من مزارعيه. بحسب مقدمي المعلومات الرئيسيين الذين استطلعوا في دارفور فإن الدلالة الواضحة هي انخفاض إنتاج الفول السوداني بنسبة تصل إلى حوالي ٥٠٪ من مستواها قبل اندلاع النزاع، أو ربما كان الانخفاض أكبر بولاية غرب دارفور، وفي بعض المناطق التي سجلت أعلى معدلات النزوح؛ ومثال على ذلك منطقتي كبم والردوم بولاية جنوب دارفور. وفي المواقع الأخرى التي تكون فيها ممارسة الزراعة مازالت ممكنة، فقد خفَّض المزارعون في أحوال كثيرة المساحة المزروعة بالفول السوداني بنسبة تقارب ٥٠٪ كما هو الحال في مناطق كتيلا، قريضة والضعين، وقد كان ذلك جزئياً بسبب انعدام الأمن، وجزئياً أيضاً بسبب التكاليف المرتفعة للإنتاج (راجع أدناه) - راجع الإطار ٤ الخاص بحكاية أحد منتجي محصول الفول السوداني بالقرب من نيالا حيث يوضح الإطار الكيفية التي انخفضت بها المساحة التي كان يزرعها منذ عام ٢٠٠٣م. يتم إنتاج الفول السوداني في بعض الولايات في مناطق جديدة حسب الحالة الأمنية وهي المناطق التي يمكن الوصول إليها. ومثال على ذلك ما يحدث في ولاية غرب دارفور، فإن المزارعين بالمنطقة الحدودية ينتجون حالياً الفول السوداني في المنطقة المتاخمة للجانب التشادي من الحدود، لأنها المنطقة الأكثر أمناً ويبدو أنهم يحصلون على المدخلات الزراعية من الحكومة التشادية، وقد تم إنتاج الفول السوداني لأول مرة في منطقة جبل مون بغرب دارفور في السنتين الأخيرتين.

بدأ النازحون بولاية شمال دارفور زراعة الفول السوداني في عام ٢٠١٢ م بالمناطق الريفية الجنوبية الغربية بالقرب من مدينة الفاشر. راجع الأشكال ٨،٩،١٠و١١ التي توضح المناطق التي تمت فيها زراعة الفول السوداني عام ٢٠١٢م مقارنةً بالسنوات التي سبقت النزاع في مناطق شمال، غرب، جنوب وشرق دارفور بالتتالي. كما توضح هذه الأشكال بعض المناطق التي كانت مناطق مهمة لإنتاج الفول السوداني في جنوب وشرق دارفور، ولكنها لم تُعد تنتج الفول السوداني مطلقاً. يوضح الجدول ٢ الكيفية التي تغيَّرت بها مناطق زراعة الفول السوداني في ولايات جنوب، شرق، شمال وغرب دارفور.

يبدو أن هنالك بعض التعافي الذي ظهر على إنتاج الفول السوداني منذ عام ٢٠٠٨م راجع الأشكال ٢،١، ٢،٢ و٢،٣ في الملحق ٢ الخاصة بإنتاج الفول السوداني في كافة مناطق دارفور وفي جنوبها وغربها على التوالي (يجب ملاحظة التناقض في بيانات المصادر المختلفة). تشير بيانات وزارة الزراعة في الخرطوم إلى انتعاش أكبر مقارنةً ببيانات الوزارات على المستوى الولائي، مما يثير تساؤلات حول درجة الاعتماد على هذه البيانات، على الرغم من أنه يبدو أن الاتجاه الكلي لبعض التعافي قد كان ثابتاً منذ عام ٢٠٠٨م)، لقد كان التعافي بدرجة أقوى في بعض الولايات منه في ولايات أخرى. ويعتقد بأن التعافي في الإنتاج قد حدث بدرجة أقل في ولاية غرب دارفور التي نزحت منها أعداد كبيرة من المزارعين ولم تتوفر لهم إمكانية الوصول للمناطق الريفية، كما أن هنالك مخاطر أكبر متعلقة باجتياح الحيوانات للحقول المزروعة قبل وصول الزراعة لمرحلة الحصاد وترعاه الماشية على أساس أنه طليق (عندما يحضر الرعاة ماشيتهم داخل حقول المزارعين للرعي في بقايا المحاصيل الزراعية).[٢٢] في السنوات الأخيرة أصبح نمط العودة الموسمية للنازحين في ولايات أخرى أكثر شيوعاً عندما يعود النازحون لمناطقهم الأصلية بصفة مؤقتة أثناء فصل الخريف أو يزرعون أرض مستأجرة بالقرب من المدينة/ معسكر للنازحين - ومثال على ذلك في المناطق حول نيالا وزالنجي.

21 - يحب التعامل مع البيانات الخاصة بإنتاج المحاصيل في دارفور أثناء سنوات النزاع بشئ من الحذر؛ فقد أعاق عدم الوصول إلى العديد من المناطق الريفية، نتيجةً لانعدام الأمن، عمليات تقييم المحاصيل. تم تقديم البيانات الحكومية الرسمية الخاصة بالفول السوداني والصادرة من وزارات الزراعة على المستويين الاتحادي والولائي في الملحق 2، ومع ذلك توجد تناقضات في البيانات الصادرة من مصادر أخرى.

22 - تم تكوين لجان محلية للرعاة والمزارعين في بعض محليات غرب دارفور – الجنينة، بيضة وكرينيك – حتى يتم التفاوض حول حماية المزارع بدرجة أكبر.

الشكل ٨. إنتاج الفول السوداني في منطقة شمال دارفور قبل المشكلة و ٢٠١٢م

الشكل ٩. إنتاج الفول السوداني في منطقة غرب دارفور قبل المشكلة و ٢٠١٢م

الشكل ١٠. إنتاج الفول السوداني في منطقة جنوب دارفور قبل المشكلة و ٢٠١٢م

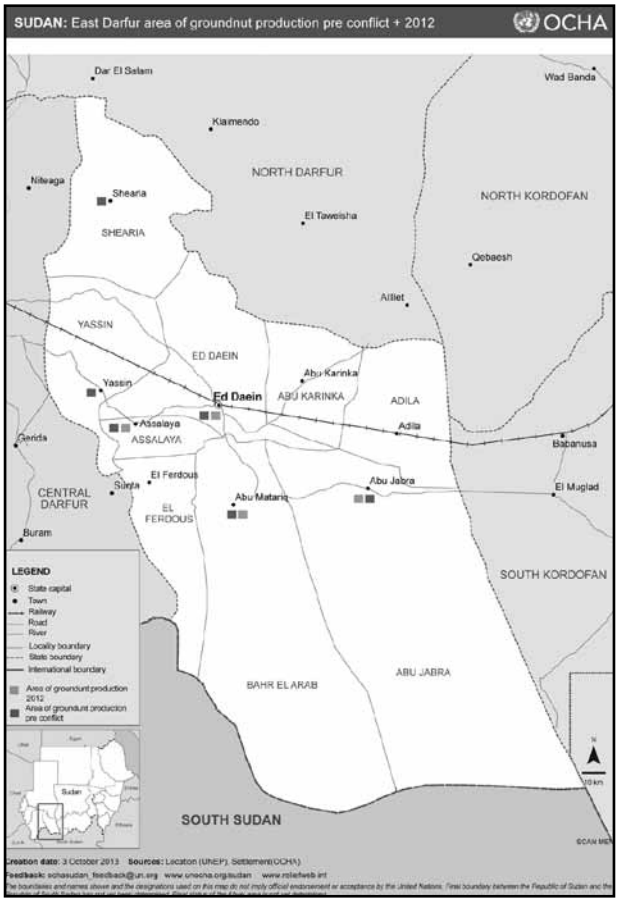

الشكل ١١. إنتاج الفول السوداني في منطقة شرق دارفور قبل المشكلة و ٢٠١٢م

الجدول ٢. مناطق زراعة الفول السوداني والكيفية التي تأثرت بها هذه المناطق بالنزاع

الولاية	مناطق زراعة الفول السوداني قبل نشوب النزاع فى عام ٢٠٠٣م	مناطق زراعة الفول السوداني خلال عقد من النزاع (٢٠٠٣ م -٢٠١٣م)
جنوب درافور	كتيلا،أم تكينة، كاس،أبوعجورة، دونكي دريسة، جوغانة، ديتو، القوز الغربي، العمود الأخضر، قريضة، لبدو، كبم، الردوم، رهيد البردي	أبو عجورة، جوغانة، القوزالغربي، العمود الأخضر، قريضة، كتيلا، كاس
شرق دارفور	منطقة الضعين، ياسين، عديلة، شعيرية، أم خيرات، مهاجرية	منطقة الضعين، ياسين، عديلة، شعيرية، أم خيرات
غرب دارفور	محلية بيضة، محلية كرينك	مناطق حدودية - على الجانب التشادى من الحدود، جبل مون
شمال دارفور	اللعيت، دار السلام، ساني كرو	اللعيت، دار السلام، ساني كرو، مساحات زراعية صغيرة جنوب غرب مدينة الفاسر
وسط دارفور	مكجر، بندسي، قارسيلا، دليج، أوركوم	قارسيلا، دليج، أوركوم

المصدر: المقابلات التي أجريت مع مقدمي المعلومات الرئيسين أثناء العمل الميدانى، مارس/أبريل ٢٠١٣ م

الإطار ٤:

التجربة العملية لمزارع فول سوداني بمنطقة ساني دليبة، جنوب دارفور

تم تقديم التجربة العملية المبيَّنة أدناه، وهي تجربة مر بها مزارع فول سوداني من منطقة سانيا دليبة (قرية تقع على بعد ٢٠ كيلومتر جنوب نيالا على الطريق الذي يؤدي إلى قريضة). وتوضح هذه التجربة الكيفية التي تناقصت بها المنطقة التي يزرعها عاماً بعد عام خلال عقد من النزاع، وكذلك الكيفية التي أحدثت بها ديناميات النزاع المتغيِّرة باستمرار التأثير السالب على المنطقة المزروعة، كما توضح أيضاً الإنتاج المتذبذب بحسب مستويات هطول الأمطار.

السنة	المساحة المزروعة (بالمُخمَّس)	الكمية الكلية للإنتاج (بالجوال)	السعر (بالجنيه سودانى / جوال)
٢٠٠٣م	١٠٠	٣٠٠٠	١٥ - ٥٠
٢٠٠٤م	٢٠ (انعدام الأمن)	١٣٠	٤٠ - ٧٥
٢٠٠٥م	٥٠	١٠٠٠	٥٠ - ٧٥
٢٠٠٦م	٣٠	٤٠ (الجفاف)	٤٥ - ٦٠
٢٠٠٩م	١٥ (انعدام الأمن)	٩٠	٥٠ - ٧٥
٢٠١٠م	١٠ (انعدام الأمن)	١٨٠	٥٠ - ٧٥
٢٠١١م	٣٠	٥٠ (الجفاف)	٥٠ - ١٥٠
٢٠١٢م	٢٠	١١٠	١٢٠ - ٩٥

الارتفاع المفاجئ في إنتاج الفول السوداني في دارفور عام ٢٠١٢م

حدث ارتفاع مفاجئ وكبير في إنتاج الفول السوداني في دارفور عام ٢٠١٢م. وبحسب بيانات وزارة الزراعة بالخرطوم (راجع الشكل ٢,١ في الملحق ٢) فإن إجمالي إنتاج الفول السوداني بدارفور كان أكثر ارتفاعاً مقارنةً بأي عام آخر منذ عام ١٩٩١م، على الرغم من أن مدى هذا الإرتفاع المفاجئ في الإنتاج لم يكن مؤيَّدا بالبيانات من وزراتي الزراعة بولايتى جنوب دارفور وغرب دارفور بالتتالي (راجع التعليقات أعلاه الخاصة بمصداقية البيانات).

البيع اليدوي للفول السوداني غالباً مايتم بصورة سيئة

يبدو أن هنالك أسباب رئيسية لزيادة الإنتاج في عام ٢٠١٢م: أولا، الأسعار المرتفعة للفول السوداني وزيت الفول السوداني في عام ٢٠١١م/٢٠١٢م التي قدمت حافز سعر قوي للمزارعين في عام ٢٠١٢م؛ وثانيا كان فصل خريف عام ٢٠١٢م مُبشراً ومواتياً للإنتاج الزراعي بصفة خاصة، بالإضافة إلى وجود عدد كبير من النازحين بنيالا الذين زرعوا الفول السوداني في عام ٢٠١٢م، وتبعد بعض المزارع مسافة تتراوح بين ٨٠-٦٠ كيلومتراً عن المدينة والعديد من هؤلاء المزارعين لم يزرعوا الفول السوداني قبل نشوب النزاع. قدّر مقدمو المعلومات الرئيسون الذين استطلعوا أن المساحات المزروعة بالفول السوداني بجنوب دارفور كانت أكبر في عام ٢٠١٢م مقارنةً بالمساحة المزروعة بالفول السوداني في أي سنة أخرى منذ اندلاع النزاع في عام ٢٠٠٣م، ولكن هذه المساحة مازالت تعادل ٦٠٪ - ٦٥٪ تقريباً من المساحة المزروعة قبل عام ٢٠٠٣م. وقد انخفضت الإنتاجية أيضاً مقارنةً بمستويات الإنتاج في الفترة التي سبقت النزاع (وهذا يبعث على الشك في مصداقية بيانات وزارة الزراعة الاتحادية لعام ٢٠١٢م) راجع الجدول ٣.

يشكل عنصر نقص العمالة معوِّقاً رئيساً من معوِّقات الإنتاج في عام ٢٠١٢م، ويُعزى السبب جزئياً لمغادرة النازحين من جنوب السودان بعد الانفصال؛ أما السبب الآخر فهو التأثير الذي أحدثه التنقيب عن الذهب بشمال دارفور الذي سحب العديد من الشباب ورمي بهم بعيداً عن الزراعة في عام ٢٠١٢م. تشيرالمعدلات العالية لتكلفة العمالة إلى ارتفاع تكلفة إنتاج الفول السودانى عام ٢٠١٢ م إذ تتراوح تقديرات تكلفة إنتاج زراعة مُخمّس واحد بجنوب دارفور في عام ٢٠١٢م ما بين (٩٥٠ - ١,٢٥٠ جنيه سوداني).[٢٣] وعندما انخفض سعر القطاعي لجوال الفول السوداني إلى ٩٥ جنيهاً سودانياً في نيالا في شهر أبريل، وكان متوسط إنتاجية المُخمَّس ١٠ جوالات فقد كان الربح قليلاً في أحسن الحالات بالنسبة للمزارع؛ وفي أسوأ الحالات فإن المزارع سوف يخسر فعلياً في حصاد موسم ٢٠١٢م/٢٠١٣م، وهو اهتمام عام عبر عنه العديد من المزارعين الذين أجريت مقابلات معهم في غضون هذه الدراسة. وبحلول شهر مارس ٢٠١٣م كان سعر الفول السوداني في بعض الأسواق الابتدائية بجنوب دارفور يتراوح بين ٦٠ - ٧٠ جنيهاً سودانياً للجوال الواحد.

تسبب الارتفاع المفاجئ في إنتاج الفول السوداني في عام ٢٠١٢م في ظاهرة غير عادية فيما يتعلق بالسعر إذ انخفض السعر على أرض الواقع

الجدول ٣. انخفاض المساحة المزروعة بواسطة كل مزارع وانخفاض إنتاجية الفول السوداني بجنوب دارفور عام ٢٠١٢ م مقارنةً بعام ٢٠٠٢م

السنة	المنطقة المزروعة بمحصول الفول السوداني (مُخمَّس) لكل مزارع	الإنتاجية (جوال لكل مخمَّس)
٢٠٠٢م-٢٠٠٣م (قبل النزاع)	٥٠-١٠	٢٥-١٠
٢٠١٢م-٢٠١٣م	٢٥-٥	١٥-١٠

المصدر: مقدمو المعلومات الرئيسون الذين استطلعوا باتحاد المزارعين، نيالا

23 - بناءً على تقديرات وزارة الزراعة ووغيرها من مقدمي المعلومات الرئيسين .

الشكل ١٢. الاتجاهات الموسمية لأسعار الفول السوداني في اللعيت، شمال دارفور

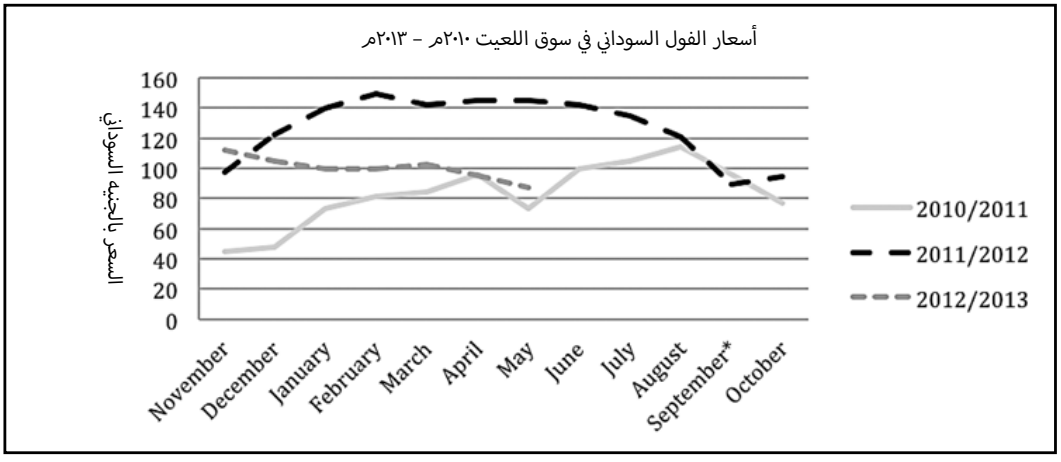

بيانات شهر سبتمبر ٢٠٠٣ م غير مسجلة

المصدر: مشروع رصد وتحليل اتجاهات الأسواق والتجارة التابع لمنظمة دارفور للتنمية وإعادة التعمير (ضرا).

في شهور الحصاد التي بدأت في شهر نوفمبر راجع الشكل ١٢ لسوق اللعيت بشمال دارفور الذي يوضح اتجاهاً مختلف جداً للسعر في عام ٢٠١٢م/٢٠١٣م مقارنةً بالسنتين السابقتين. تم شرح الأسباب التي لم تمكّن السوق من استيعاب هذا الزيادة المفاجئة في الإنتاج في القسم ٣,٣ أدناه. إن النتيجة المحتملة بالنسبة للعام المقبل، ٢٠١٣م، هي انسحاب العديد من المزارعين من إنتاج الفول السوداني.

الفول السوداني كمحصول مقاوم للنزاع

تتوفر العديد من المزايا للفول السوداني في البيئة الحالية للنزاع في دارفورعند مقارنته بالمحاصيل الأخرى؛ أولاً، الفول السوداني غير معرَّض للآفات الزراعية كالحبوب، وهذه خاصية مهمة في البيئة الحالية التي تكون فيها خدمات وقاية النباتات التي توفرها الحكومة في حدها الأدنى. ثانياً، الفول السوداني لا يكون معرَّضاً بنفس القدر للأضرار التي يتسبب فيها رعي الماشية له، في بيئة انهارت فيها الآليات المحلية للتفاوض بين المزارعين والرعاة بخصوص دخول قطعان الرعاة للأراضي الزراعية في مجالات عدة، على الرغم من أنه يمكن للماشية أن ترعى على أوراق الفول السوداني فإن البذرة والنبات الجذري الموجود داخل التربة لا يمكن إتلافه، ولهذا الأمر أهمية كبيرة في المناطق التي يجمع فيها الرعاة ماشيتهم في مناطق عديدة من غرب دارفور ومن جنوب دارفور، ومنها المناطق التي تقع شرق وجنوب نيالا، مثل منطقة قريضة ودونكي دريسه التي يتجمَّع فيها الرعاة الأبَّالة (رعاة الإبل).

المعوِّقات الأخرى الخاصة بإنتاج الفول السوداني في دارفور خلال سنوات النزاع

تتضمن القيود الرئيسة الأخرى لإنتاج الفول السوداني خلال سنوات النزاع: أولاً وقبل كل شئ انهيار السلفيات التقليدية التي كان يقدمها نظام الشيل، والذي يعتبر إحدى الكوارث التي نتجت عن النزاع نسبةً لانهيار الثقة بين المجموعات المختلفة نتيجةً لارتفاع مخاطر التعامل التجاري وانخفاض توفر السيولة النقدية. وكما تم وصف ذلك بواسطة خوجلي وهانسن في عام ٢٠١٠م: «لا تتوفر لدى كافة المزارعين الممتلكات التي يضمنوا بواسطتها الدخول للأراضي الزراعية، ويمكن أن يفقد المزارعون الأكثر فقراً حصاد أحد المواسم نتيجةً للافتقار لتمويل المدخلات»(٥٩). توقف توفير قروض السلم بواسطة المصارف وهو النظير الرسمي لنظام الشيل (نفس المرجع) في عام ٢٠٠٣م عندما نشب النزاع، قبل أن يعود العمل به لاحقاً في العالم في العام ٢٠١١م. ومثال على ذلك وفَّر البنك الزراعي السوداني قروض السلم لمزارعي الفول السوداني خلال موسم إنتاج عام ٢٠١٢م بناءً على سعر يتم الاتفاق عليه مسبقاً لكمية محددة في وقت الحصاد. وعلى الرغم من أن هذا الأمر قد قلل من الضغط الذي نتج عن عدم توفر السلفيات إلى حدٍ ما في بعض مناطق دارفور إلا أن عدداً قليلاً من المزارعين يمكنهم الحصول على قروض السلم.[٢٤]

تشير الأسعار المنخفضة للفول السوداني بعد حصاد عام ٢٠١٢م/٢٠١٣م إلى أنه يجب على البنوك أن تعمل على استثناء ولاية جنوب دارفور بعد الضغوط التي مارسها اتحاد المزارعين والهيئة التشريعية وتحديد سعر يعادل ١٢٠ جنيهاً سودانياً للجوال في وقت الحصاد، وهو سعر أعلى من السعر السائد بالسوق، حتى لا يتعرض المزارعون للخسائر. ثانياً، ألقى العديد من المزارعين، كبار أعضاء اتحاد المزارعين وموظفي وزارة الزراعة الولائية الذين تم أجريت مقابلات معهم بصدد هذه الدراسة الضوء على نوعيات البذور المحلية التي كانت إنتاجيتها متدنية وتحتوي على مقدار أقل من الزيت مقارنة بالأنواع التي طوّرها مجلس النهضة الزراعية في مركز البحوث الزراعية بالأبيض.

24 - يمكن للمزارعين بولاية غرب دارفور أن يحصلوا على قروض السلم إذا نظموا أنفسهم في جمعيات تتكوّن من خمسين عضواً على الأقل، وتعطى الأولوية لمزارعي الحبوب في الحصول على قروض السلم في عام 2010 م.

العديد من النساء يعملن بتجارة التجزئة للفول السوداني

النوع الاجتماعي (الجندرة) وإنتاج الفول السوداني في دارفور

خصصت قطعة أرض صغيرة لأعضاء الأسرة الزراعية من الإناث بطريقة تقليدية، ويمكن للمرأة أن تستخدم المبلغ الذي تكتسبه من تلك الأرض بناءً على تقديرها الخاص. في الفترة التي سبقت النزاع كان من الشائع في مناطق إنتاج الفول السوداني بجنوب دارفور أن تختار المرأة زراعة الفول السوداني (مورثون، ٢٠٠٥م). كما أن النساء يعملن أيضاً في الأراضي الزراعية الخاصة بأزاوجهن/الأسرة ومع ذلك يبدو أن النساء يلعبن دوراً أكثر أهمية في إنتاج الفول السوداني خلال سنوات النزاع في أجزاء عديدة من دارفور. وبحسب أعضاء اتحاد المزارعين بنيالا أصبح الدور المتعاظم للنساء بجنوب دارفور واضحاً، كما هو مبيَّن في الجدول ٤.

إن انعدام الأمن هو أحد الأسباب الرئيسة التي جعلت النساء يأخذن حصة أكبر في زراعة الفول السوداني. وعلى الرغم من إمكانية تعرُّضهن للتحرش فإن احتمال الهجوم عليهن وقتلهن بواسطة الجماعات المسلحة أقل. توجد إفادة عن النمط المتَّبع في نيالا وشمال دارفور أيضاً ولكن ذلك كان بدرجة أقل بولاية غرب دارفور.

الجدول ٤. تقديرات تقسيم العمل حسب النوع الاجتماعي (الجندرة) لإنتاج الفول السوداني قبل وأثناء النزاع بجنوب دارفور

النشاط الزراعي	قبل نشوب النزاع: قبل عام ٢٠٠٣م		أثناء النزاع: ٢٠٠٣ م -٢٠١٣ م	
	النسبة المئوية للعمالة النسائية	النسبة المئوية لعمالة الرجال	النسبة المئوية للعمالة النسائية	النسبة المئوية لعمالة الرجال
الحراثة	٢٠	٨٠	٤٠	٦٠
الزراعة	٩٠	١٠	٩٥	٥
التخلُّص من الحشائش	٧٠	٣٠	٨٠	٢٠
الحصاد	٨٠	٢٠	٩٠	١٠

المصدر:مقدمو المعلومات الرئيسون الذين استطلعوا باتحاد المزارعين، نيالا،أبريل ٢٠١٣ م

الجدول ٥. أسعار مخلفات الفول السوداني في نيالا، بين شهري نوفمبر ومايو سنوياً

المُنتَج الثانوى	٢٠٠٣ م	٢٠٠٧ م	٢٠١٢ م	٢٠١٣ م
الأمباز (بالجنيه السوداني/جوال)	٢٠-٣٠	٣٠-٤٠	٩٥-١١٥	٧٥-١٠٠
أوراق الفول السوداني (بالجنيه السوداني/جوال)	٣-٥	٧-١٠	٢٠-٣٠	١٥-٢٥
قشرة الفول السودانى (بالجنيه السوداني/جوال)	١-٢	٢-٣	٥-٧	٨-١٠

المصدر: عمل ميداني بنيالا، أبريل ٢٠١٣ م

٣-٣ المنتجات الثانوية للفول السوداني

استخدم أمباز الفول السوداني في أعلاف الماشية والدواجن لفترة طويلة، ولكنه أصبح منتجاً ثانوياً ثميناً بطريقة متصاعدة خلال سنوات النزاع، وقد نتج هذا عن ازدياد سكان المدن الذي انتظم كل دارفور، وذلك لأن عدداً كبيراً من سكان المناطق الريفية قد تحرك تجاه أماكن الأمن النسبي في المدن الرئيسة بدارفور، الأمر الذي دعم بدوره صناعة الألبان المزدهرة في العديد من مدن دارفور. لقد تسببت المخاطر الأمنية المتمثلة في عملية رعي الماشية في مناطق نائية عن المدن الرئيسة في انتعاش سوق أمباز الفول السوداني بالمدن. كان أمباز الفول السوداني رخيصاً قبل النزاع ويقدمه بعض أصحاب مصانع التصنيع الزراعي مجاناً إلا أن سعر أمباز الفول السوداني ارتفع أثناء سنوات النزاع بنسبة تفوق ٣٠٠٪ بحلول عام ٢٠١٢م- راجع الجدول ٥. ومثلما حدث لأسعار الفول السوداني فقد انخفضت أسعار أمباز الفول السوداني في عام ٢٠١٣م عندما ارتفع الإنتاج ارتفاعاً مفاجئاً.

يتم ترحيل أمباز الفول السوداني أيضاً من دارفور إلى الخرطوم، ولكن عانت هذه التجارة من تكاليف النقل المرتفعة المرتبطة بالنزوح وارتفاع الضرائب، ومثالاً على ذلك فإن تكلفة نقل أمباز الفول السوداني من الجنينة إلى الخرطوم ازدادت بنسبة ٢٠٠٪ في عام ٢٠١٣ م مقارنةً بهذه التكلفة في عام ٢٠١٢ م.

ظهر سوق جديد لأوراق الفول السوداني أيضاً منذ عام ٢٠٠٥ م/ ٢٠٠٦ م لاستخدامه علفاً للماشية ، وقد كانت القيمة السوقية لها منخفضة أو منعدمة قبل عام ٢٠٠٣ م. وبحلول عام ٢٠١٢م/ ٢٠١٣م جمعت وبيعت أوراق الفول السوداني، ومثالاً على ذلك فإنها لم تكن ذات قيمة في كاس في عام ٢٠٠٣م ، ولكن في بداية عام ٢٠١٣م كان يتم بيع الجوال الواحد منها بسعر ٣ جنيهات سودانية، بينما يعادل سعر جوال أوراق الفول السوداني بنيالا ١٥ جنيهاً سودانياً في أبريل ٢٠١٣ م وسعره في الفاشر ٢٥ جنيهاً سودانياً للجوال ويعكس هذا السعر الأخير النقص الكبير في العلف بولاية شمال دارفور، وأحياناً تنقل الشاحنات أوراق الفول السوداني من جنوب دارفور إلى الفاشر.

تطوّر سوق لمُنتَج آخر من المنتجات الثانوية للفول السوداني وهو قشرته التي يتم مزجها مع المركزات في علف الماشية، كما يتم طحنها لاستخدامها في أعلاف الدواجن، وتُستخدم كوقود بواسطة أصحاب مصانع الزيوت الصغيرة (معاصر الزيوت) ومصانع الصابون.[٢٥] ارتفع سعر قشرة الفول السوداني بنيالا من واحد جنيه سوداني للجوال في العام ٢٠٠٣ م لتصل قيمة الجوال إلى ثمانية جنيهات سودانية بحلول أبريل ٢٠١٣ م راجع الجدول ٥.

وتساعد مبيعات هذه المنتجات الثانوية في تغطية التكاليف العالية لإنتاج الفول السوداني شيئاً ما، ولكن يرجح أن يكون مزارعو دارفور الذين زرعوا الفول السوداني في مواقع عديدة في موسم ٢٠١٢م/ ٢٠١٣م، قد خسروا في ذات الموسم. لقد نوقشت تداعيات هذا الأمر في القسم ٣,٤ أدناه. يمكن أن تفاقم القيمة الأكبر «لبقايا المحاصيل الزراعية» التوترات التي تطرأ بين المزارعين والرعاة لأن المزارعين لا يسمحون للماشية بالرعي داخل حقولهم بعد فترة الحصاد.

٣-٤ التجارة

تجارة الفول السوداني في دارفور قبل بداية النزاع

كان عدد تجار الفول السوداني كبيراً قبل نشوب النزاع، وبصفة خاصة في أسواق الفول السوداني الرئيسة بنيالا، الضعين، قريضة وبُرام. إن قياس حجم الأعمال التجارية لبعض كبار التجار أمر أساسي بالنسبة للتجار الذين يتعاملون بانتظام في كميات تتراوح بين ٢٠٠٠٠ – ١٥٠٠٠ طن متري من الفول السوداني في كل موسم زراعي، وبعضهم وكلاء لشركات بالخرطوم تعمل في مجال تصدير الفول السوداني، وهذا دليل على أهمية دارفور للإنتاج القومي والتصدير. ينبني نظام السوق على كميات كبيرة من السلفيات التي توفرها شركات التصدير لوكلائها بدارفور والذين يدفعون هذه السلفيات للوسطاء الذين يوفرون بدورهم السلفيات بواسطة نظام الشيل (الذي وصف فوق) لمزارعي الفول السوداني الذين يشترون منهم مباشرةً أو ربما يشتري الوسطاء من الأسواق الثانوية بكلٍ من كاس، شعيرية وود هجّام. توفر بعض البنوك بنيالا القروض أيضاً في هذا الوقت لكبار تجار الفول السوداني وتتراوح قيمة القرض بين ٢٥٠٠٠ – ٥٠٠٠٠ جنيه سوداني لكل تاجر، ويتم تسديد هذه القروض على أقساط، كما يتم بيع الفول السوداني خلال هذه الفترة عن طريق المزاد العلني – المعروف بنظام الدلالة – ويتم تحديد السعر بواسطة قُوى السوق، كما يتنافس التجار على الكميات التي سوف يشترونها وينظم اتحاد التجار والبورصة (نقطة الضرائب) هذا المزاد العلني.

25 - تم حظر استخدام قشرة الفول السوداني للوقود في الفاشر نسبةً لكمية الدخان التي تنتج عن ذلك الاستعمال والتلوُّث الذي تتسبب فيه، إذ تقع أغلب مصانع التصنيع الزراعي التي تستخدم مثل هذا المصدر للطاقة في وسط المدينة.

بالإضافة إلى شركات التصدير الكائنة بالخرطوم ، فإن المنافذ التجارية الأخرى للفول السوداني بدارفور هي أصحاب مصانع التصنيع الزراعي للفول السوداني التي تعمل بنيالا وتنتج زيت الفول السوداني للسوق المحلي داخل نطاق دارفور بصفة رئيسة. كما يتم التعامل به تجارياً عبر الحدود إلى تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. وكما تم ذكره آنفاً فإن السكك الحديدية بمثابة مفتاح لتوسيع تجارة الفول السوداني وأمباز الفول السوداني من دارفور وبصفة خاصة جنوب دارفور ومنها إلى وسط السودان.

تأثير النزاع على تجارة الفول السودانى فى دارفور

أ) انخفاض حجم التجارة

تم تدمير تجارة الفول السوداني بدارفور خلال فترة مبكرة من النزاع إذ ارتفعت الأسعار في أسواق المدن الكبرى مثل سوق نيالا بينما انخفضت في أسواق قريبة من مناطق الإنتاج مثل الضعين، قريضة وبُرام عندما تم تعطيل الطرق التجارية (بوكانان – سميث وجاسبرز، ٢٠٠٦ م). تضرر التجار ضرراً بليغاً، وبصفة خاصة، كبار التجار الذين ارتبطوا بعقود مع شركات كبيرة بالخرطوم وبأسعار سبقت تاريخ بداية النزاع عندما ارتفعت الأسعار بنيالا، وكان من الصعب الوصول إلى مناطق الإنتاج الريفية، ولهذا السبب لم يتمكن بعض التجار من الوفاء بالتزاماتهم تجاه هذه العقود وأفلسوا (بوكانان – سميث وفضل، ٢٠٠٨ م). أفاد بعض كبار التجار في دارفور والذين اجريت معهم مقابلات لفائدة هذه الدراسة بأنه كان لديهم مخزون كافٍ من الفول السوداني عندما نشب النزاع، وقد كان هذا المخزون يكفي للمحافظة على أعمالهم التجارية حتى عام ٢٠٠٧ م/ ٢٠٠٨ م وهي الفترة التي انتهى فيها المخزون. كما افاد تجار آخرون بأن إنتاج الفول السوداني بالكاد يفي بالطلب المحلي للزيوت داخل نطاق دارفور، إذا تجاوزنا عن ذكر تزويد وسط السودان بالزيوت (نفس المرجع).

يبدو جلياً أن الحجم الكلي لتجارة الفول السوداني من دارفور للخرطوم قد تأثر سلبياً نتيجةً للنزاع. وبحسب إفادة أحد كبار التجار فإن عدد الشاحنات التي تنقل الفول السوداني من دارفور لأم درمان قد انخفض من ١٠٠ شاحنة في اليوم إلى ٥٠ شاحنة فقط في اليوم في العام ٢٠١٣ م. وتؤكد بيانات بورصة نيالا الخاصة بالكمية السنوية للفول السوداني التجاري غير المقشور هذا الاتجاه - راجع الشكل ١٣. حدث انخفاض تجاري كبير في عام ٢٠٠٥ م وأعقبه انتعاش تجاري بسيط عام ٢٠١٠م كما انعكس حجم التدفقات التجارية فعلاً بولاية غرب دارفور. فقد كان ينقل الفول السوداني بصفة رئيسة من دارفور لتشاد قبل النزاع ، ولكن يتم جلبه حالياً من تشاد لولاية غرب دارفور، وهذا يدل على المدى الذي انخفض إليه الإنتاج بهذه الولاية؛ كما أن بعض التجار يركزون جهودهم في الزراعة في مناطق أكثر أمناً في دولة تشاد المجاورة، وتتضمن هذه التجارة عبر الحدود تجارة الفول السوداني، أمباز وزيت الفول السوداني، وقد دخلت النساء في هذا المجال التجاري من أوسع أبوابه.

ب) التحوُّل في مركز الجذب التجاري من نيالا للأبيض

كان تحوُّل مركز الجذب التجاري لتجارة الفول السوداني بغرب السودان من نيالا للأبيض بشمال كردفان هو أحد تداعيات النزاع، على الرغم من أن الأبيض ما زالت تعتمد على إنتاج الفول السوداني من دارفور، على الأقل في جزء من الإمداد بالمحصول، لأنها تُعتبر سوقاً أكثر أمناً بالنسبة لشركات التصدير التي يمكن أن يعمل وكلاؤها فيه. أشار تجار الفول السوداني بالأبيض الذين اجريت معهم مقابلات بصدد هذه الدراسة بأن الفول السوداني الوارد من دارفور كان يوفر أكثر من ٥٠٪ من كمية الفول السوداني الوارد للأبيض قبل بداية النزاع، وانخفضت هذه الحصة لتصل إلى ٢٠٪ تقريباً عندما نشب النزاع في دارفور، على الرغم من بعض الزيادة التي طرأت على الكميات الواردة من دارفور وبصفة خاصة في عام ٢٠١٢ م/ ٢٠١٣ م عندما كان الإنتاج في ذروته.

الشكل ١٣. حجم تجارة الفول السوداني ببورصة نيالا، ٢٠٠٢م – ٢٠١٢م

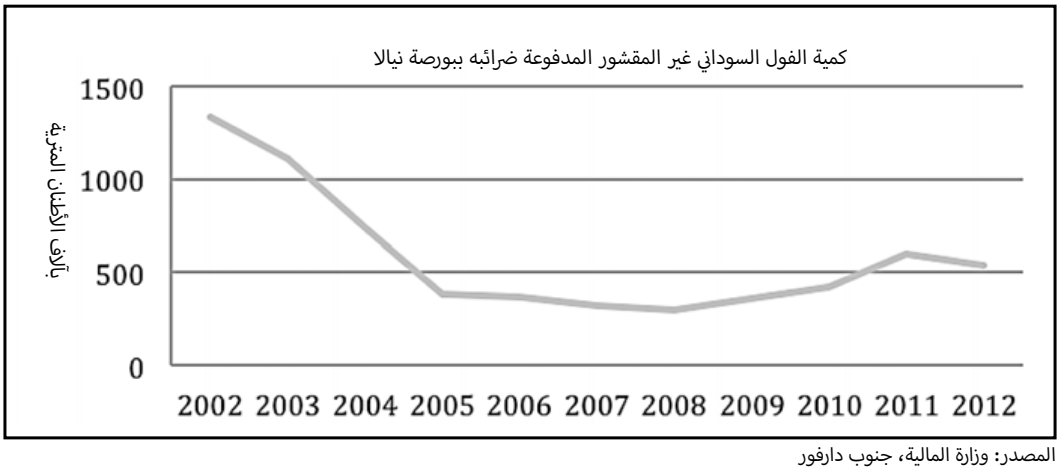

المصدر: وزارة المالية، جنوب دارفور

ج) انخفاض عدد كبار التجار وارتفاع عدد صغار التجار

ليس من المفاجيء أن ينخفض عدد تجار الفول السودانى بنيالا بدرجة كبيرة، حيث تشير التقديرات إلى أن عدد كبار تجار الفول السوداني في عام ٢٠٠٧ م قد انخفض من ٥٠ تاجر إلى ١٠ تجار تقريباً (بوكانان – سميث وفضل، ٢٠٠٧ م). لقد كانت الهجرة الأكبر إلى دارفور من قِبل تجار لا ينتمون في الأصل للإقليم. الذي يجدر ذكره أن صغار التجار سارعوا لملء هذا الفراغ بسوق نيالا، وقد كان بعضهم وسطاء في تجارة الفول السوداني في السابق في المرحلة التي سبقت اندلاع النزاع، كما كان بعضهم تجار في مناطق إنتاج الفول السوداني ثم انتقلوا للمدينة يبحثون عن منطقة أكثر أمناً والاستمرار في أداء أعمالهم التجارية. ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أنهم يعملون بمستوى أقل مقارنةً بكبار تجار الفول السوداني في السابق بنيالا. وقد لوحظ نمط مماثل بمدينة الفاشر التي ازداد فيها فعلاً عدد صغار التجار والتجار من الطبقة المتوسطة في مجال تجارة الفول السوداني أثناء سنوات النزاع وازداد العدد ثلاثة أو أربعة مرات، ويُعزى ذلك لسببين رئيسين: أولاً، الزيادة الكبيرة التي طرأت على الطلب على زيت الفول السوداني (وبالتالي الفول السوداني) نتيجةً للزيادة الكبيرة في عدد المستهلكين بالفاشر أثناء سنوات النزاع؛ ثانياً، تحوّل صغار تجار الماشية بالفاشر إلى تجارة الفول السوداني وزيته، نسبةً لإدراكهم بأن هذه التجارة ذات مخاطر أقل مقارنةً بتجارة الماشية في بيئة النزاع. ظهر بالجنينة أيضاً العديد من التجار الذين ينتمون لأعراق غيرعربية في سوق الفول السوداني، وقد كانوا في السابق تجار ماشية ويعيشون حالياً في المعسكرات وتحوّلوا لتجارة الفول السوداني لأنها أقل مخاطر. لقد كان هؤلاء الوافدون الجدد للسوق أكبر عدداً من تجار الفول السوداني الذين هجروا أعمالهم التجارية في هذا المجال عندما بدأ النزاع، نتيجة للإفلاس، النزوح وإنعدام الأمن، كما أنهم يعملون بمستوى أقل بدرجة كبيرة. يقدر بأن ثلاثة أرباع تجار الفول السوداني الذين كانو يباشرون أعمالهم التجارية قبل النزاع قد هجروا هذه التجارة ، كما تمت الإفادة عن نفس الظاهرة في سوق فوربرانقا التي تضاعف فيها عدد تجار الفول السوداني منذ عام ٢٠٠٢م ، وعلى الرغم من ذلك فإن الكمية الكلية للفول السوداني الذي يباع في السوق قد انخفضت إلى النصف ، وهذا يشير إلى أن دورة رأس المال لكل تاجر كانت أقل بدرجة كبيرة.

د) تأثير الحالة الأمنية المتدهورة بمدينة نيالا

في الوقت الذي أجري فيه العمل الميداني الخاص بهذه الدراسة في شهر أبريل ٢٠١٣م تدهور الوضع الأمني بصورة خطيرة بمدينة نيالا، مما دفع بعض كبار تجار الفول السوداني الذين ظلوا حتى الآن يمارسون أعمالهم التجارية أثناء النزاع إلى مغادرة نيالا والتحرك باتجاه أم درمان والخرطوم، وتم تهديد أحد هؤلاء التجار على الأقل بالاختطاف. يستثمر كبار التجار مبالغ طائلة لحماية أنفسهم، عائلاتهم، مساكنهم ومخازنهم بنيالا. وقد وصل بعض التجار إلى قناعة بأن هذا الوضع لايستحق البقاء فيه لفترة أطول. وعلى الرغم من حصاد الفول السوداني الجيد جداً في عام ٢٠١٢م/٢٠١٣م فإن هذا الأمر لم يكن كافياً لجذب كبار التجار للعودة لنيالا. أضر انعدام الأمن والأعمال الإجرامية بنيالا ببيئة العمل التجاري وثقة كبار التجار الذين تُتاح لهم فرصة اختيار المكان الذي يديرون فيه أعمالهم التجارية، ولا تتوفر لبعض صغار التجار مثل هذه الفرصة- راجع الإطار٥. أفادت الغرفة التجارية بنيالا بأنه مازال لديها عدد كبير من الأعضاء المسجلين ولكن هجر العديد منهم أعمالهم التجارية، وقد أُجرت مخازن الفول السوداني الموجودة في كل ولاية جنوب دارفور بصفة خاصة لوكالات الإغاثة ولأغراض أخرى.[٢٦]

الإطار٥:

حكاية تاجر فول سوداني في نيالا أثناء عقد من النزاع

اشترى أحد كبار تجار الفول السوداني بنيالا ٥٠٠٠ طن متري من الفول السوداني عام ٢٠٠١ م/٢٠٠٢ م وقد كان الإنتاج جيداً ذلك الع، عندما كان الأمن متوفراً نسبياً. وقد كان وكيلاً لتاجر بالخرطوم يدفع له السلفيات مقدماً بغرض تمويل بعض المشتريات. نقل هذا التاجر الذي يعمل بنيالا ٤٠٠٠ طن متري تقريباً من الفول السوداني عن طريق السكة حديد إلى بورتسودان للتصدير واستخدم ١٠٠٠ طن متري، وهي كمية الفول السوداني المتبقية للتصنيع الزراعي المحلي لإنتاج زيت الفول السوداني للاستهلاك المحلي. انخفض إنتاج وتجارة الفول السوداني، عندما بدأ النزاع وبصفة خاصة في الفترة بين عامي ٢٠٠٦ م – ٢٠١٠ م التي تم فيها استخدام أغلب كميات الفول السوداني الذي تم تخزينه. انسحب أغلب تجار الخرطوم من أعمالهم التجارية بدارفور. وفي عام ٢٠٠٧ م انخفضت مشتريات هذا التاجر إلى كمية تتراوح بين ١٥٠٠ – ١٠٠٠ طن متري، وكان يتم استخدام كل الكمية في التصنيع الزراعي نسبةً لارتفاع أسعار زيت الفول السوداني الذي كان متوفراً بدرجة أكبر. وما زال هذا التاجر يشترى ١٠٠٠ طن متري من الفول السوداني بغرض التصنيع الزراعي. لقد أعاق انعدام رأس المال والمشاكل المرتبطة بالتصنيع الزراعي التي تتضمن الإمداد المتذبذب بالطاقة والافتقار إلى قطع الغيار مقدرة التاجر على توسيع أعماله التجارية في التصنيع الزراعي. ويفكر هذا التاجر في مغادرة نيالا بطريقة جادة في أبريل ٢٠١٣م نتيجةً للتدهور الخطير في الحالة الأمنية بالمدينة في الشهور السابقة، مما يهدد أعماله التجارية وسلامته الشخصية.

26 - راجع خوجلي وهانسن، 2010 م؛ وبوكانان – سميث وفضل، 2008 م.

على الرغم من الاتجاه الكلي السالب في تجارة الفول السوداني، فقد اجتمع فريق البحث مع شركة تجارية كبيرة كائنة بالخرطوم تخطط للاستثمار في تجارة الفول السوداني في دارفور، واضعةً نصب عينيها الإمكانات والفرص المتاحة لتطوير هذه الامكانات بواسطة التكنولوجيا الحديثة الخاصة بالتصنيع الزراعي.

هـ) انهيار عنصر الثقة

أحدث انهيار عنصر الثقة أثناء سنوات النزاع تغييراً رئيسً في الأسلوب المتَّبع حالياً في تنظيم تجارة الفول السوداني في دارفور، إذ تعتمد العلاقات التجارية الحالية اعتماداً كبيراً على العلاقات الشخصية مع الأقارب، المنتجين والتجار الذين ينتمون إلى نفس المجموعة العرقية. لم يعُد نظام المزاد العلني بواسطة الدلالة يعمل، فقد أفاد تجار الفول السوداني الذين ما زالوا يمارسون أعمالهم التجارية في عام ٢٠١٣ م، بأن التجارة تنحصر في كميات قليلة جداً مقارنةً بالكميات التي كانت متوفرة قبل النزاع. ومثال على ذلك فقد اعتاد تاجر فول سوداني بمنطقة كاس على بيع ٢٢,٥٠٠ جوالاً تقريباً في موسم واحد وفي العام ٢٠١٢ م باع ٩٠٠٠ جوالاً بنسبة انخفاض تعادل ٦٠٪.

و) زيادة الضرائب

تأتي مشكلة الضرائب في المرتبة الثانية من ناحية الأهمية بعد مشكلة انعدام الأمن، والتي يواجهها تجار الفول السوداني، بالإضافة إلى الانكماش الذي صاحب الاقتصاد. وعلى الرغم من ذلك فإن السلطات الولائية وسلطات المحليات تعتمد بطريقة متزايدة على تحصيل الايرادات لتسديد تكلفة الخدمات التي تقع في نطاق مسئوليتها، مما أدى لتصاعد الضرائب المحلية. تمت الإفادة بأن الضرائب المفروضة على الفول السوداني إزدادت من مرتين لأربع مرات في عام ٢٠٠٧ م مقارنةً بمستوياتها في الفترة التي سبقت النزاع (بوكانان – سميث وفضل، ٢٠٠٨م)، وقد كان الوضع في عام ٢٠١٣ م مماثلاً - راجع الجدول ٦. لا يتوفر دليل داخل نطاق دارفور على تنفيذ سياسة الحكومة الاتحادية التي تقضي بعدم فرض ضرائب على السلع الزراعية.

في أبريل ٢٠١٣ م كانت بورصة الجنينة تفرض على الشاحنة المُحمَّلة بمائتين وخمسين قنطاراً من الفول السوداني المقشور، الذي تم تقدر قيمته بمبلغ ٣٢٥٠٠ جنيه سوداني، ضريبة تتراوح بين ٥٠٠٠ – ٤٠٠٠ جنيه سوداني عن كل شاحنة، وهذا المبلغ يعادل نسبة ١٤٪ تقريباً من القيمة الكلية للفول السوداني في بيئة كان من المفترض أن يكون المُنتَج الزراعي فيها معفياً من الضرائب. علاوةً على ذلك يجب على سائق الشاحنة تسديد العديد من الضرائب الإضافية، بالإضافة إلى ضرائب بورصة الجنينة والشاحنة في طريقها لمحطتها النهائية، ويتضمن ذلك الجبايات التي يتم دفعها لسلطات المحلية والرسوم غير الرسمية لأشخاص يديرون نقاط التفتيش المتعددة.

على الرغم من الضرائب الباهظة المفروضة على الفول السوداني لم يستشهد أيٌّ من التجارالذين أجريت مقابلات معهم بصدد هذه الدراسة بالكيفية التي تتم بها إعادة الاستثمار مرة أخرى في هذا القطاع، وقد أكد الموظفون الرسميون بوزارة المالية بولاية جنوب دارفور ذلك، وهذا يتسبب في الكثير من الاستياء. تشجع مثل هذه الضرائب المرتفعة في هذه البيئة التجارية المحفوفة بالتحديات على تهرُّب التجار من تسديد الضرائب، ومن ذلك أيضاً اختيار التجار لطرق تقع خارج نطاق ولاية جنوب دارفور حتى يتم تخفيض معدلات الضرائب للحد الأدنى على

الجدول ٦. ضرائب ورسوم تجارة الفول السوداني بنيالا عام ٢٠٠٣ م مقارنةً بعام ٢٠١٢ م

الضريبة/الرسوم	المستوى عام ٢٠٠٣	المستوى عام ٢٠١٢م
القيمة المُضافة	٪١٠	٪١٧
أرباح الأعمال التجارية	٪٥	٪١٠
رسوم المحلية (عن كل جوال)	٠	٧
الرسوم الولائية (عن كل جوال)	٥	١٠
الرسوم المدفوعة للبورصة (عن كل شاحنة)	٢,٠٠٠	٥,٠٠٠
رسوم ضبط الجودة (عن كل جوال)	٥	١٥
الرخصة السنوية (لكل تاجر)	١٠٠-١٥٠	٢٠٠-٣٠٠
الزكاة	٪١٠	٪١٠
تجميل المدينة (عن كل جوال)	٠	٥
دعم الطلاب (عن كل جوال)	٠	٥٠
نقاط التفتيش (عن كل شاحنة) من قريضة لنيالا	١٥-٥٠	٥٠-١٠٠٠

المصدر: اتحاد التجار بنيالا، مارس/أبريل ٢٠١٣م

طول الطريق. ومثالاً على ذلك أن ينقل التجار الفول السوداني مباشرةً من كتيلا، وهي منطقة إنتاج رئيسة، لأم درمان ويتفادون المرور بنيالا؛ بالإضافة إلى الرشوة وتخزين كميات من المحاصيل لا يصل إليها محصلو الضرائب وتخفيض عدد الجوالات المحمَّلة على كل شاحنة.

تبيِّن المقارنة بين معدلات الضرائب المفروضة على الفول السوداني على المستوى الولائي بدارفور وولاية القضارف أن تجار دارفور يدفعون ضرائب أعلى بأحد عشر مرة تقريباً مقارنةً بتجار القضارف، حيث تفرض رسوم تسويق بسيطة بالإضافة إلى الزكاة بولاية القضارف التي لا يتم فرض ضرائب ولائية فيها.

ز) تكاليف النقل المتصاعدة

أدت الضرائب الباهظة وبصفة خاصة الرسوم غير الرسمية التي يتم سدادها على نقاط التفتيش، بالإضافة إلى انعدام الأمن إلى تصاعد تكاليف النقل. تشير الحالة السيئة جداً للسكك الحديدية بالإضافة إلى مهاجمة القطارات المُحمَّلة بالبضائع عدة مرات إلى أن التجار يجب عليهم أن يعتمدوا على السفر براً بصفة رئيسة، مع العلم بأن هذه الوسيلة هي أيضاً معرَّضة للتعطيل نتيجةً للنزاع. و من ذلك ما حدث في أبريل ٢٠١٣م من إغلاق للطريق التجاري الرئيس بين الضعين ونيالا لمدة تقارب الشهر. وأخيراً وصل طوف كبيرمكوَن مما يربو على ألف شاحنة ، وقد كانت بعض الشاحنات تنتظر بالضعين مدة أربعة أسابيع قبل أن تصل إلى نيالا ترافقها قوة عسكرية كبيرة. يوضح الجدول ٧ الكيفية التي ارتفعت بها تكاليف نقل الفول السوداني، وقد تضاعفت على الأقل بين مناطق الإنتاج بجنوب دارفور ونيالا مقارنةً بهذه التكاليف عام ٢٠٠٣ م، وأحياناً ترتفع أكثر من ذلك. تمت الإفادة عن نمط مماثل بمدينة الفاشر، حيث تعمل نقاط التفتيش الموجودة على الطريق الطويل بين الجنينة وأم درمان كمعوِّق رئيس لتجارة الفول السوداني. وعلى سبيل المثال كان عدد نقاط التفتيش في أبريل ٢٠١٣ م خمسة وسبعين نقطة تفتيش بين الجنينة والفاشر يتم بواسطتها تحصيل الرسوم التي تتراوح بين ٢٥٠ – ٥ جنيهاً سودانياً عن كل شاحنة في كل نقطة تفتيش. حالياً يجلب المزارعون في منطقة كاس الفول السوداني من مناطق الإنتاج المجاورة التي تُعتبر أكثر أمناً بواسطة الحيوانات مقارنةً باستخدام الشاحنات التي كانت تمثل وسيلة النقل قبل اندلاع النزاع.

يوضح الجدول ٨ الكيفية التي ارتفعت بها تكاليف النقل بين نيالا والخرطوم، وكيف أنها كانت أعلى بدرجة كبيرة من تكاليف النقل بين الأبيض والخرطوم، على الرغم من أنه يصل بينهما طريق مسفلت، وهذا الأمر يجعل الأبيض مدينة محورية ومركز لسوق الفول السوداني بطريقة مباشرة. لم ترتفع تكاليف الترحيل داخل دارفور وبين دارفور ووسط السودان فحسب، إذ أن السفر يستغرق وقتاً أطول نتيجةً لانعدام الأمن ونقاط التفتيش المتعددة، وهذا يترتب عليه حجز رأس المال لمدة أطول من الزمن، كما أن نوعية العديد من الطرق بدارفور بائسة ومتردية.

الجدول ٧. تكاليف ترحيل الفول السوداني من مناطق الإنتاج بجنوب دارفور إلى نيالا

السوق الثانوي	٢٠٠٣(بالجنيه السوداني/جوال)	٢٠١٢ (بالجنيه السوداني/جوال)
منطقة قريضة (جنوب نيالا)	٥-١٠	١٠-١٨
منطقة شعيرية (شرق نيالا)	٣-٨	٨-١٥
منطقة كاس (غرب نيالا)	١-٢	٥-٧
ودهجام (أقصى الجنوب من نيالا)	١٠-١٥	١٥-٢٠
كتيلا (غرب نيالا)	٣	٧

المصدر: الغرفة التجارية، نيالا

الجدول ٨. تكاليف ترحيل الفول السوداني من نيالا للخرطوم ، مقارنةً مع تكاليف الترحيل من الأبيض للخرطوم

الطريق	٢٠٠٣ م	٢٠٠٣ م	٢٠١٢ م	٢٠١٢ م
	جنيه سوداني/جوال فول سوداني	جنيه سوداني/ جركانة زيت فول سوداني	جنيه سوداني/جوال فول سوداني	جنيه سوداني/جركانة زيت فول سوداني
نيالا إلى الخرطوم	١٠-٢٠	٥-١٠	٤٠-٥٠	١٠-١٥
الأبيض إلى الخرطوم	٥-١٠	١-٢	١٥-٢٠	٣-٥

المصدر: الغرفة التجارية، نيالا

و) الجودة النوعية المتدهورة

نسبةً للارتفاع الكبير الحالي الذي صاحب تكاليف النقل داخل نطاق دارفور فإن أغلب المنتجين يقشِّرون الفول السوداني في مناطق الإنتاج حتى يتسنى لهم تخفيض حجم المحصول الذي يتم نقله بعد ذلك؛ وهذا الأمر يعني التراجع إلى الخلف إلى الممارسة التي كانت متَّبعة قبل وصول السكة حديد إلى نيالا ،عندما كان يتم تقشير الفول السوداني يدوياً بواسطة المزارعين. وعند إنشاء السكة حديد أسس التجار مصانع قشر آلية أكثر كفاءَة بنيالا، ولا يتم استغلالها حالياً بطاقتها القصوى (مورتون، ٢٠٠٥م). ومع ذلك فإن عمليات القشر الرئيسة المُستخدمة حالياً بالمناطق الريفية تؤثر على الجودة النوعية للفول السوداني - راجع أيضاً الإطار ٣ أعلاه. أفاد التجار بأن هنالك احتمالاً أكبر بأن يتم هرس بذرة الفول السوداني مقارنةً بخيار استخدام الأساليب الميكانيكية، كما أن التربة تصل إلى أكياس الفول السوداني، ويمكن أن يُلحِق ذلك الأضرار بماكينات تفريز الزيت. عموماً يبدو أن الجودة النوعية للفول السوداني الذي تم التعامل به تجارياً أثناء سنوات النزاع قد تدهورت، وهنالك استثمار ضئيل في عملية ضبط الجودة والنوعية.

أما فيما يختص بموضوع الأفلاتوكسين فإن هنالك وعياً متدنياً بمخاطر وأسباب الأفلاتوكسين في أوساط المنتجين والتجار على حد سواء بدارفور. إذ أن أغلب المنتجين والتجار يستخدمون الجوالات البلاستيكية لترحيل وتخزين الفول السوداني على الرغم من أنها تخلق بيئة رطبة ينشط فيها الأفلاتوكسين ويتكاثر. إن الطريقة الأفضل هي استخدام جوالات الخيش (الجوت) الأعلى قيمة لتفادي الأفلاتوكسين. حاول المشروع الذي تبناه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجموعة دال – راجع الإطار ٣ أعلاه – معالجة هذا الأمر بواسطة تدريب المزارعين بمنطقة كتيلا على الكيفية التي يجب أن يحصد ويخزن بها الفول السوداني بواسطة وزارة الزراعة بولاية جنوب دارفور، ولكن هذا يتطلب حملة مُستمرة وعلى مستوى كبير حتى تُحدث فارقاً عملياً، وتتم إزالة الافلاتوكسين من الفول السوداني بدارفور. وكما عَلق أحد موظفي مجموعة دال الذي أفاد بأن إحدى المشاكل هي أن السوق لا يدفع حالياً علاوة مادية تشجيعية على إنتاج الفول الخالي من الأفلاتوكسين بالسودان، كما توجد أيضاً مواقع قليلة جداً لاختبار وجود الأفلاتوكسين بالبلاد. بما أن تجار الفول السوداني يعملون حالياً للحصول على هوامش ربحية ضعيفة جداً، ربما يتوجب أن يتوفر بعض الاستثمار في البنية التحتية المطلوبة لدعم إنتاج وتجارة فول سوداني خالٍ من الأفلاتوكسين: ومثالاً على ذلك توفير جوالات الخيش (الجوت) مجاناً أو بأسعار تشجيعية أو مدعومة.

ز) عدم توفُّر الإقراض (السلفيات)

بينما تصاعدت التكاليف التجارية لم يتمكن أغلب التجار من الحصول على السلفيات، وبصفة خاصة منذ أن توقفت آليات التسليف غير الرسمية التي كانت تعمل قبل بداية النزاع، بالإضافة إلى انهيار عنصر الثقة. وفي حالة البنوك التي مازالت توفر القروض فإنها نادراً ما تكون لفترة تزيد عن العام. ويدعي التجار أن هذه الفترة قصيرة جداً وبصفة خاصة إذا كان عليهم البدء في السداد بعد انقضاء فترة سماح تمتد لتسعة شهور فقط. وللتدليل على ذلك وفر بنك النيل بالفاشر قروضاً لثلاثة تجار فول سوداني فقط سنوياً منذ عام ٢٠١١م.

يبدو أن الافتقار إلى رأس المال المُستخدم في التجارة يعوق مقدرة التجارعلى التعامل مع الارتفاع المفاجئ في الإنتاج الذي حدث في عام ٢٠١٢ م – ٢٠١٣ م. شرح أحد تجار الجنينة أنه اعتاد على شراء كمية من الفول السوداني تتراوح بين ١٠٠٠-٧٠٠ جوال أسبوعياً قبل النزاع، ولكنه يشتري حالياً ٢٠٠ جوال فقط أسبوعياً، ويُعزي ذلك بصفة رئيسة إلى الافتقار لرأس المال نسبةً لارتفاع أسعار الفول السوداني.

في ظل ضعف صادرات الفول السوداني يبدو أن السودان لا يستطيع الاستفادة من ارتفاع أسعار الفول السوداني في السوق العالمي، من العام ٢٠١٣-٢٠١٢م ، والذي بلغ فيه الإنتاج القومي من الفول ذروته - راجع الشكل ٥ في القسم ٢,١ أعلاه-. وربما يُعزى السبب في ذلك لخسارة السودان للصفة التنافسية الدولية على المدى الطويل. فإذا لم يتم التعامل مع هذه المعوِّقات يمكن أن تتكرر ظاهرة الأسعار المنخفضة بعد الحصاد في عام يكون فيه الإنتاج غزيراً جداً، كما هو موضَّح بالشكل ١٢ بالقسم ٣,٢ أعلاه. وهذا يعمل على عدم تشجيع أو حفزالإنتاج في السنوات القادمة. ومنذ انتهاء أعمال الشركة شبه الحكومية، وهي شركة الحبوب الزيتية السودانية في وقت مبكر من تسعينيات القرن العشرين، لم تتوفر أي آليات بالسودان تعمل على استقرار أسعار الفول السوداني بالسوق: مثل آلية الاحتياطي الاستراتيجي (وهي قضية سوف يأتي بحثها لاحقاً في التوصيات في القسم ٨).

ح) تجارة زيت الفول السوداني

على الرغم من الحظر التجاري مع جنوب السودان إلا أن هناك إفادات عن تجارة مهمة غير رسمية في زيت الفول السوداني من جنوب دارفور إلى دولة جنوب السودان في عام ٢٠١٣م، وبصفة خاصة من نيالا عبر مناطق بُرام والردوم على الرغم من استحالة تقدير حجم هذه التجارة. كان سعر جركانة زيت الفول السوداني في أبريل ٢٠١٣ م بجنوب السودان ٥٠٠ جنيه سوداني مقارنةً بسعر ١٤٠ جنيهاً بنيالا. بالإضافة إلى ذلك توجد تجارة غير رسمية عبر الحدود في زيت الفول السوداني بين ولاية جنوب دارفور وجمهورية أفريقيا الوسطي.

المرأة (النوع - الجندرة) والتجارة

يسيطر الرجال على تجارة الفول السوداني بجنوب دارفور،وبصفة خاصة في نيالا، بينما نجد أن أكثر من نصف صغار التجار والطبقة المتوسطة من التجار بالفاشر بولاية شمال دارفور من العنصر النسائي. وهذا نمط مختلف جداً عن النمط الذي كان سائداً قبل النزاع عندما كان الرجال يسيطرون على تجارة الفول السوداني.ويبدو أن الأسباب وراء ذلك نتجت عن انكماش حجم التجارة بشمال دارفور، وهذا يشير إلى أن هذه التجارة تماثل حالياً التجارة الثانوية التي تهيمن عليها النساء.

٣-٥ التصنيع الزراعي

تتضمن أغلب مناحي التصنيع الزراعي تصنيع زيت الفول السوداني وإنتاج الأمباز كمُنتَجات ثانوية. وقد كانت مدينة نيالا المركز الرئيس لتصنيع زيت الفول السوداني قبل النزاع، حيث تمد أغلب مناطق دارفور بالإضافة لمدن في شمال و وسط وشرق السودان مثل دنقلا، مدني، كوستي وبورتسودان بهذه المنتجات الثانوية. وبالتأكيد يمثل تصنيع الفول السوداني الصناعة الثانية من ناحية الأهمية بنيالا بعد طحن الدقيق (مورتون،٢٠٠٥ م) وبحسب المسح الصناعي الذي أجري في عام ٢٠٠٣ م

تأتي ولاية جنوب دارفور في المرتبة الثانية بعد ولاية الخرطوم بالنسبة لعدد المؤسسات الصناعية. وعلى الرغم من أن أغلب هذه المؤسسات ذات حجم متوسط وهي عبارة عن مصانع صغيرة جداً (معاصر زيوت) لتصنيع الزيوت ويعمل العديد منها بمدينة نيالا وتعتمد على التصنيع الزراعي الذي يلي الحصاد (البنك الدولي ٢٠٠٧م) ومع ذلك فقد فعل النزاع فعلته وأحدث آثاره المدمرة، إذ كان بنيالا ٢٢ مصنعاً كبيراً لتصنيع وتفريز الفول السوداني تعمل على تصنيع كمية تتراوح بين ٢٠٠٠ – ١٥٠٠ طن متري من الفول السوداني سنوياً عندما نشب النزاع في عام ٢٠٠٣ م . أما الآن فتوجد ٩ مصانع فقط عاملة، ويعمل بعضها بطاقة تعادل ٥٠٪ فقط من طاقتها، و حيث أن هذه المصانع كانت تعمل لمدد تتراوح بين ثمانية إلى عشرة شهور في السنة فإن العديد منها يعمل الآن لمدد تتراوح بين شهرين لأربعة شهور فقط - سنوياً. يظهر نمط مماثل خاص بتجار الفول السوداني (سبق ذكره)؛ فقد غادر العديد من رجال أعمال التصنيع الزراعي الذين لاينتمون لدارفور خلال سنوات النزاع، كما حوَّل آخرون أعمالهم التجارية لأعمال أخرى أكثر ربحية مثل نقل وترحيل سلع الإغاثة. هنالك أسباب عديدة لانخفاض معدل التصنيع الكبير للفول السوداني وتتضمن هذه الأسباب مايلي:

- انخفاض إنتاج الفول السوداني.
- الإمداد الكهربائي المتذبذب الذي لايمكن الاعتماد عليه لتشغيل الماكينات.
- التكلفة العالية لقطع غيار الماكينات المستوردة وبصفة خاصة عندما انخفضت قيمة العملة السودانية في أسواق الصرف العالمية.
- التكلفة المرتفعة لنقل زيت الفول السوداني من دارفور للأسواق الأخرى.
- مستويات عالية للضرائب (راجع أدناه).
- توفُّر محدود للسلفيات من البنوك التجارية مقترنةً بفترة سماح قصيرة لسداد السلفيات.
- توفُّر محدود للعمالة الماهرة لتشغيل الماكينات نيجةً لمغادرة الكثير من العمال المهرة لدارفور أثناء سنوات النزاع.

عندما انخفض التصنيع الكبير للفول السوداني بنيالا ازداد عدد صغار رجال الأعمال الذين يعملون في مجال التصنيع الزراعي. وتعادل الطاقة الإنتاجية لهذه المصانع الصغيرة خمسة أطنان مترية تقريباً من الفول السوداني يومياً، ويتوافر بها عدد من المزايا في البيئة الحالية تتفوَّق بها على المصانع الكبيرة؛ أولاً، أنها لاتحتاج لكهرباء ويمكن تشغيلها بواسطة الجازولين؛ ثانياً، تحتاج هذه المصانع الصغيرة لشخص واحد أو شخصين لتشغيلها؛ وثالثاً، تكلفة قطع غيارها منخفضة نسبياً. يعادل سعر ماكينة تصنيع الفول السوداني الصغيرة الحجم ٢٠٠٠٠ جنيه سوداني تقريباً بينما سعر قشَّارة الفول السوداني ١٠٠٠٠ جنيه سوداني. لقد كان تصنيع الفول السوداني على نطاق ضيق للوفاء باحتياجات الاستهلاك المحلي، وأتاح ذلك فرصة اقتصادية نادرة في مدن دارفور المزدحمة بالسكان بالنسبة للمواطنين الذين يمتلكون رأس مال صغير للاستثمار، ويتضمن ذلك النازحين الذين يبحثون عن مصالحهم في الأعمال التجارية. ومثالاً على ذلك، فقد نما إلى علم فريق الدراسة معلومات عن تجار ماشية اختاروا أن يتعاملوا تجارياً في تصنيع الفول السوداني على أساس أنه مغامرة تجارية تتميَّز بقلة المخاطر.

انتشرت المصانع الصغيرة (معاصر الزيوت) في كافة مناطق دارفور خلال السنوات العشر الأخيرة، ومثالاً على ذلك مدينة الفاشر التي كان يتم إمدادها من نيالا، فقد كان بها ثلاثة مصانع قبل النزاع إثنان منهما ما زالا في حالة تشغيلية، وازداد فيها عدد مصانع الزيوت الصغيرة زيادة ملحوظة ووصل عددها إلى سبعة مصانع بحلول عام ٢٠١٣ م، حتى يتم الوفاء بمتطلبات المجموعة السكانية الحضرية التي ازدادت أعدادها بشكل مطرد. حوَّل بعض صغار المصنِّعين بالمدن الريفية بشمال دارفور مثل مدينة ودعة أعمالهم التجارية للفاشر أثناء سنوات النزاع نسبةً لتوفر الأمن بدرجة أكبر، بالإضافة إلى الفرص المُتاحة بالسوق والتي يوفرها النمو السريع للمدُّن. كان بالجنينة ثلاثة مصانع للزيوت قبل النزاع وهي تتكوَّن من مصنع واحد كبير بطاقة تعادل ٢٥ طناً مترياً في اليوم بالإضافة إلى مصنعين صغيرين (معصرتا زيوت) طاقة كل منهما ٢ طن متري في اليوم. يعمل المصنع الكبير حالياً بأقل من نصف طاقته (راجع الإطار ٦) ويوجد حوالي ٥٠ مصنعاً صغيراً (معصرة زيت) تتراوح طاقة كل منها ما بين ١ – ٢ طن متري في اليوم، ولكن القليل منها في حالة تشغيلية نسبةً لعدم كفاية الإمداد بالفول السوداني وانعدام رأس المال لتشغيل المصانع. اعتادت زالنجي الحصول على أغلب احتياجاتها من زيت الفول السوداني من نيالا، وقبل بداية النزاع كان بها مصنعان صغيران فقط لتصنيع الفول السوداني، ويوجد بزالنجي حالياً ٢٧ مصنعاً صغيراً لتصنيع الفول السوداني ويؤدي النازحون أغلب عمليات التشغيل. ويتكرر هذا النمط في المدن الصغيرة الأخرى؛ ومثالاً على ذلك فقد كان عدد مصانع الفول السوداني بكاس قد ازداد من سبعة مصانع عام ٢٠٠٣ م ليصل إلى خمسة وعشرين مصنعاً صغيراً في عام ٢٠١٢ م. وباختصار، فقد أصبح تصنيع الفول السوداني يعمل بطريقة تتسم بأنها تميل لأن تكون أكثر محليةً ويقترن ذلك باستخدام الماكينات الأساسية بدرجة أكبر حتى يفي بالاحتياجات المحلية بمدن دارفور خلال العشر سنوات الأخيرة. بينما اعتاد جزء مهم من الصناعة على التجارة في كميات كبيرة من زيت الفول السوداني خارج نطاق دارفور والتجارة عبر الحدود. فقد انخفضت هذه الكميات بطريقة فعلية خلال العقد الأخير وانخفضت طاقة المصانع الكبيرة التي ما زالت تعمل انخفاضاً كبيراً بمدن نيالا، الفاشر والجنينة. كانت الجودة النوعية لكلٍ من الزيوت وأمباز الفول السوداني رديئة جداً عندما يتم تشغيل مصانع الزيوت التقليدية الصغيرة. اتضح من البحوث التي أجريت أن الزيوت المُنتجة صناعياً أكثر محافظةً على نوعيتها عند تخزينها، ولذا فإن عمرها التخزيني أفضل من الزيوت التي يتم إنتاجها بطريقة تقليدية بواسطة مصانع الزيوت الصغيرة (التوم ويعقوب، ٢٠٠٧ م). أفاد التجار الذين أجريت مقابلات معهم بصدد هذه الدراسة أن أمباز الفول السوداني المُنتَج من المصانع الصغيرة يكون ملوَّثاً في العادة، ومن ذلك التلوُّث بواسطة رمل السيليكا.

ظهر تحوُّل آخر يرتبط مباشرة بالتأثير الذي أحدثه النزاع، وهو التحوُّل في نموذج العمل التجاري بالنسبة لبعض مصانع الزيوت الصغيرة، ومثالاً على ذلك التحوُّل الذي حدث في الفاشر والجنينة؛ حيث اعتاد التجار الذين يعملون هناك في مجال التصنيع الزراعي على شراء الفول السوداني و تصنيعه ثم بيعه. وعندما ارتفعت أسعار الفول السوداني ولم يحصل التجار على السلفيات في بيئة تحيط بها مخاطر أكبر فإنهم لم يستطعوا شراء ما يحتاجونه من الفول السوداني وبدلاً عن ذلك أصبحوا يقدمون خدمات التصنيع لتجار آخرين يؤدون أعمال صغيرة ويصنِّعون الزيوت

لهؤلاء التجار مقابل رسوم ثم يتم بيعه في السوق المحلي.[٢٧]

ظل برنامج الغذاء العالمي يقدم زيت الطعام خلال فترة طويلة من العقد الأخير كجزء من العون الغذائي. وقد وصلت لفريق البحث تقارير متضاربة عمَّا إذا كان هذا الأمر قد أثر سلباً على سوق زيت الفول السوداني المُنتَج محلياً، بينما يشعر الآخرون أن الطلب الكلي للمجموعات السكانية المتمدنة المتزايدة قد عمل على معادلة وتعويض أي أثر سالب، كما أن العون الغذائي قد أوفى باحتياجات كبيرة في أوساط الفقراء وبصفة خاصة النازحين. وبما أن المعونات الغذائية المقدمة بواسطة برنامج الغذاء العالمي قد انقطعت في السنوات الأخيرة، فيبدو أن كميات زيوت المعونة الغذائية التي تباع بالأسواق كانت أقل. وكما هو موَّضح بالشكل ١٤ ارتفعت أسعار الفول السوداني بدرجة كبيرة عندما توقف الإمداد بزيوت الطعام المقدمة بواسطة المعونة الغذائية، وارتفعت الأسعار لتبلغ ذروتها في عام ٢٠١٢ م. تم أدخلت كروت الغذاء خلال هذه الفترة (تتضمن زيت الطعام) في بعض مناطق دارفور ومثال على ذلك الفاشر، سرف، عمرة وكبكابية. وبحسب تقييم السوق الذي أجراه برنامج الغذاء العالمي على مشروع كروت الغذاء، فقد زاد هذا المشروع كمية زيت الفول السوداني المُباعة بالفاشر بثلاثة أضعاف، وقد كانت نسبة الزيادة ١٠٠٪ بمنطقتي سرف عمرة وكبكابية. وبهذا فقد حدث تحفيز للسوق المحلي. يتم إمداد السوقين الأخيرين بزيت الفول السوداني من مدينة نيالا بالإضافة إلى زيت الفول السوداني الذي يتم تصنيعه محلياً (برنامج الغذاء العالمي ووزارة الزراعة بولاية شمال دارفور، ٢٠١٢ م). يتطلب التأثير طويل الأجل للأغذية التي تم تخفيضها ومشروع كروت الغذاء بحثاً إضافياً.

يجب أن ينافس زيت الفول السوداني المُنتَج محلياً الزيت المستورد المكرر نسبةً لأن زيت أولين المستورد يُباع بمدينة نيالا بثلث سعر زيت الفول السوداني المُنتَج محلياً.

يُعتبرالعبء الضريبي الذي زاد زيادة كبيرة أحد المعوِّقات الرئيسة لرجال أعمال التصنيع الزراعي، بالإضافة إلى تجار الفول السوداني، الأمر الذي يزيد من الضغط على أرباحهم وتقليلها. لقد ازدادت الضرائب المفروضة على جركانة الزيت بنيالا بنسبة مئوية تصل إلى ٤٠٪ خلال العقد الأخير. إزدادت تكاليف النقل والضرائب (لا يشمل ذلك تكلفة الجازولين) الخاصة بترحيل أمباز الفول السوداني من الجنينة إلى الخرطوم، وتضاعفت أربع مرات على الأقل أثناء العقد الأخير - راجع الجدول ٩.

الشكل ١٤ - أسعار زيت الفول السوداني في نيالا

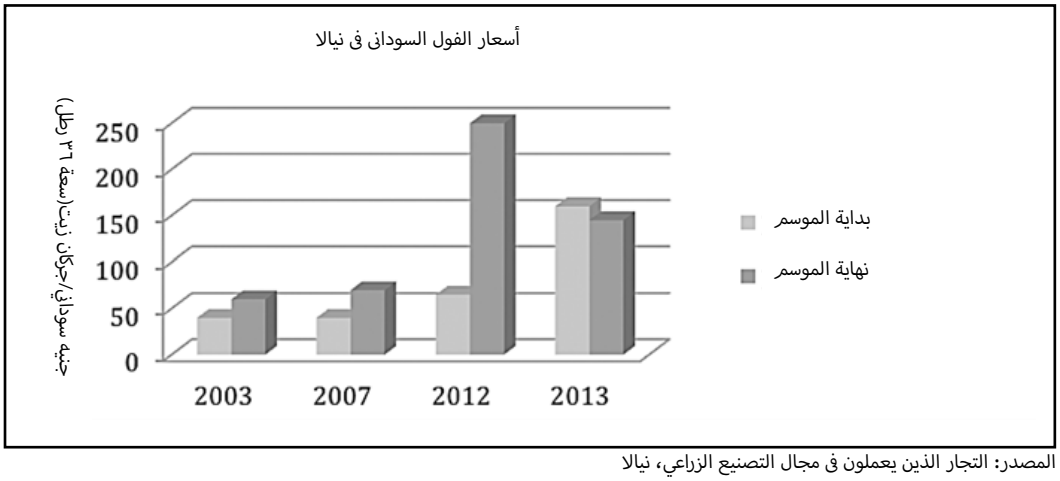

المصدر: التجار الذين يعملون فى مجال التصنيع الزراعي، نيالا

27 - كانت تكلفة تصنيع طن متري واحد من الفول السوداني 150 جنيهاً سودانياً في الفاشر في عام 2009 م. وبحلول عام 2013 م ارتفعت التكلفة بأكثر من الضعف لتصل إلى 350 جنيهاً سودانياً للطن المتري.

الإطار٦:

حكاية أحد رجال أعمال التصنيع الزراعي في الجنينة

بدأ أحد مصانع التصنيع الزراعي الذي تم إنشاؤه بالجنينة منذ فترة طويلة أعماله التجارية في عام ١٩٧٥م وتعادل طاقته التشغيلية ٢٥ طناً متريا في اليوم، ويتم تشغيله في أغلب شهور السنة. وفرت أعمال التصنيع الزراعي السلفيات لمزارعي الفول السوداني حتى يتم تشجيعهم على الإنتاج، وكذلك توفير السلفيات التي يقدمها بنك الخرطوم بمدينة الجنينة. عند نشوب النزاع في عام ٢٠٠٣ م تراجعت أعمال المصنع بدرجة كبيرة، فقد كان يعمل في البداية بأقل من نصف طاقته بكمية تعادل ١٠ طن متري من الفول السوداني في اليوم، وانخفضت طاقته بعد ذلك بدرجة أكبر ليعمل على تصنيع ٢ طن متري فقط من الفول السوداني في اليوم. وبهذا فإنه يكون قد اقترب من فقدان العمل التجاري في الفترة بين عامي ٢٠٠٥ م و٢٠٠٧ م التي كانت فيها الحالة الأمنية سيئة جداً في الجنينة بصفة خاصة. هنالك سببان لهذا الانكماش في العمل التجاري: أولهما، انخفاض كميات الفول السوداني الواردة؛ وثانيهما المنافسة التي حدثت من جانب العديد من مصانع التصنيع الزراعي الصغيرة (المعاصر)، عندما كان النازحون وغيرهم من المواطنين يكافحون للحصول على فرصة عمل تجاري في البيئة الحالية للنزاع. لقد كان هذا المصنع يغذي مناطق عديدة بولاية غرب دارفور، كما كان يصدِّر الزيوت لتشاد أيضاً، وقد أصبح السوق الذي يتعامل معه حالياً بصفة رئيسة هو عدد السكان المتنامي بمدينة الجنينة، ويتضمن ذلك النازحين الموجودين بالمعسكرات حول الجنينة. لم تعد أعمال التصنيع الزراعي تبحث عن السلفيات من بنك الخرطوم نسبةً لمعدلات الفائدة المرتفعة التي يتم فرضها، بالإضافة إلى مخاطر عدم الوفاء بتسديد هذه السلفيات.

الجدول ٩. تكاليف النقل وضرائب الأمبازعندما يتم نقله بواسطة الشاحنات (٢٧ طناً متريا) من الجنينة إلى لخرطوم

البند	السنة		
	٢٠٠٢ (جنيه سوداني)	٢٠٠٧ (جنيه سوداني)	٢٠١٣ (جنيه سوداني)
أجرة الشاحنة	٣,٥٠٠	٥,٠٠٠	١١,٠٠٠
الزكاة (على المستوى الاتحادي)	٨٧٥	١,٢٥٠	٣,١٢٥
ضريبة مانفستو (على المستوى الاتحادي)	١٥٠	٢٥٠	١,٦٠٠
ضبط الجودة (على المستوى الاتحادي)	٠	٠	١٥٠
رسوم المحلية	٠	٣١٣	٧٥٠
رسوم نقاط التفتيش	٠	٣٠٠	٥٠٠
رسوم الطوف	٠	٠	٢٥٠
الإجمالي	٤,٥٢٥	٧,١١٣	١٧,٣٧٥

المصدر: الغرفة التجارية، الجنينة، أبريل ٢٠١٣ م.

٤ السمسم

٤-١ إنتاج السمسم في دارفور

ولاية غرب دارفور هي المنطقة الرئيسة لإنتاج السمسم بدارفور، إذ يزرع في أغلب الأوقات في الجزء الجنوبي من الولاية حول محليات فوربرانقا، أم دخن، بيضة وهبيلا وكذلك كرينك وكلبُس. تزرع أغلب كميات محصول السمسم في ولاية جنوب دارفور في المنطقة التي تقع شمال وشرق مدينة نيالا في مناطق مسكو، ميرشنج، شعيرية وكورنجى بالاضافة إلى المناطق التي تقع جنوب الولاية بمنطقة الردوم. يزرع السمسم في ولاية شرق دارفور وبصفة خاصة في شمال الضعين، بينما تتم زراعة كميات قليلة جداً بولاية شمال دارفور وأغلب زراعته في منطقتي ودعة، ودار السلام. عموماً السمسم ليس محصولاً رئيساً في دارفور من حيث إسهامه في سبل كسب العيش أو في التجارة، ويزرع في أغلب الأحيان بغرض الاستهلاك المحلي. إن زيت الفول السوداني هو الزيت المفضَّل بدرجة أكبر على زيت السمسم في طبخ الطعام في غرب السودان.

انخفض إنتاج السمسم بنفس الطريقة التى انخفض بها إنتاج الفول السودانى في السنوات الأولى للنزاع، ويقدر مقدمو المعلومات الرئيسون الذين استطلعوا أن إنتاج السمسم انخفض بنسبة مئوية تعادل ٢٠٪ تقريباً من مستويات إنتاجه قبل نشوب النزاع في ولاية غرب دارفور، كما انخفض بنسبة مئوية تعادل ٥٠٪ تقريباً في ولاية جنوب دارفور، على الرغم من أن البيانات الرسمية من وزارات الزراعة تشير إلى أن انقطاع الإنتاج حدث بدرجة أقل من ذلك - راجع الأشكال ٢,٤ و٢,٥ فى الملحق ٢. (يثير هذا الموضوع مرة أخرى تساؤلات حول درجة موثوقية البيانات الرسمية وبصفة خاصة البيانات التي سجلت في وقت مبكر من النزاع، عندما كانت هنالك قيود مفروضة جزئياً على دخول الموظفين للمناطق الريفية). توضح بيانات وزارة الزراعة بالجنينة أنه ربما حدث بعض التعافي في إنتاج السمسم وبصفة خاصة منذ عام ٢٠٠٩ م - راجع الشكل ٢,٤ في الملحق ٢. لقد كان السبب الرئيس لانخفاض إنتاج السمسم هو النزوح الذي أحدثه النزاع، وهو محصول يتميَّز بحساسية كبيرة تجاه مجريات النزاع، كما أنه لا يحتاج لعمالة مكثَّفة فحسب مقارنةً بإنتاج الفول السوداني، وبصفة خاصة في وقت الحصاد، ولكن يجب أن يتم حصاده في الميقات الصحيح والدقيق عندما ينضج – عادةً خلال فترة أسبوع – وإذا لم يحدث ذلك فربما يتم فقدان الحصاد كله. وحتى يتم الحصاد في هذا التوقيت الدقيق فإن هذا الأمر لا يتوافق مع بيئة ينعدم فيها الأمن ويكون دخول المزارعين للحقول دورياً وعلى فترات مختلفة غير آمن. ومثال ذلك أن فقد المزارعون بمنطقة سربا بولاية غرب دارفور كل حصاد السمسم نتيجةً لانعدام الأمن في عام ٢٠٠٨ م لأنهم لم يستطعوا الدخول لحقولهم في الوقت المناسب. الفترة التي يقضيها السمسم حتى ينضج أطول مقارنةً بالفول السوداني، ولهذا السبب فإنه يكون عُرضةً لأن ترعى عليه الماشية، كما أنه ليس له منتجات ثانوية – لذا يفضل المزارعون زراعة الفول السوداني في البيئة الحالية بدارفور.

السمسم المنتج في دارفور غالبا مايتم استهلاكه محليا

نسبةً لأن إنتاج السمسم يحتاج لعمالة مكثَّفة مثل عمالة إنتاج الفول السودانى فقد كان إنتاج السمسم يعتمد، بطريقة تقليدية، على السلفيات التي يتم الحصول عليها بواسطة نظام الشيل، وبطريقة أو أخرى انهار هذا النظام أثناء سنوات النزاع. تتضمن القضايا المزمنة الأخرى التي أدت إلى خفض إنتاج السمسم بدارفور الإنتاجية المتدنية للنوعيات المحلية والإصابة بالآفات الزراعية، التي تفاقمت خلال سنوات النزاع، عندما كانت موارد إدارة وقاية النباتات التابعة لوزارة الزراعة شحيحة ودخول العاملين للمناطق الريفية تحفه المخاطر.

تلعب النساء دوراً رئيساً في إنتاج السمسم إذ يقدِّر مقدمو المعلومات الرئيسون الذين أجريت مقابلات معهم بصدد هذه الدراسة أن النساء كنَّ وما زلن يسهمن بنسبة ٦٠٪ من إنتاج السمسم بدارفور. تتم زراعة السمسم في أحوال كثيرة على قطعة أرض مُخصصة لإمرأة في الأسرة لتعمل على زراعتها بنفسها، ويمكنها أن تحتفظ بعائدات أي مبيعات خاصة بإنتاج هذه الأرض الزراعية.

على الرغم من ترقية بعض مناحي الإنتاج والتصدير بواسطة الحكومة الاتحادية في السودان، إلا أن السياسات والبرامج بدارفور يلقيان اهتماماً ضئيلاً. إن التدخل الوحيد الذي وقف عليه فريق البحث هو توفير بذور سمسم ذات نوعية مُجازة لمزارعي ولاية جنوب دارفور بواسطة وزارة الزراعة في السنوات الثلاث الأخيرة. تم توزيع البذور المُحسَّنة التي تتمتع بإنتاجية عالية وتحتوي على نسبة زيوت عالية، فضلاً عن أن هذه البذور تنضج مبكراً مقارنةً بالنوعيات المحلية للسمسم. تشير بيانات وزارة الزراعة بنيالا إلى أن إنتاجية السمسم قد ارتفعت في الفترة بين عامي ٢٠٠٩م و٢٠١٢م، مما يشير إلى احتمال وجود تأثير إيجابي أحدثه هذا التدخل، على الرغم من الحاجة للمزيد من الإشراف.

٤-٢ تجارة السمسم في دارفور

بما أن الكميات الكبيرة من السمسم التي تم التعامل بها تجارياً بدارفور قد كانت مُعدَّة للاستهلاك المحلي، فإن صغارالتجار يلعبون دوراً مهماً في سلسلة السوق، وهم في الغالب الأعم من النساء اللواتي يبعن محصولهن أيضاً لكبار التجار. يتم التعامل التجاري مع أغلب كميات حصاد السمسم خارج نطاق دارفور إما عبر نيالا، من المنطقة الجنوبية لغرب دارفور ومن مناطق الإنتاج بولاية جنوب دارفور أو عبر سوق الجنينة، وعلى سبيل المثال الإنتاج الوارد من منطقة بيضة.

بيَّن الرصد المستمر للسوق الذي تتم إدارته بواسطة منظمة دارفور للتنمية وإعادة الإعمار (ضرا) أن كميات قليلة جداً من السمسم كانت متوفرة بالسوق في الشهور الثمانية عشرً الأخيرة - حتى في ولاية غرب دارفور التي تمثل المنطقة الرئيسة للإنتاج. ورد في مجلة التجارة والأسواق لغرب دارفور للفترة الممتدة بين شهري سبتمبر ونوفمبر ٢٠١٢ م تقرير حول توفر السمسم فقط في أسواق الجنينة، هبيلا، كيريندنق (في شهر واحد من ربع العام) وفوربرانقا.[٢٨] أفادت دراسة خاصة بالتجارة في دارفور بعنوان «التكيُّف والدمار» أُجريت عام ٢٠٠٨م أن التدفُّقات التجارية بين سوق الجنينة وتشاد انعكست بالفعل، حيث أن الجنينة كانت تصدِّر عدداً من السلع الزراعية التي تتضمن تصدير السمسم إلى تشاد و قد انخفضت أو توقفت. ويبدو أن تشاد أصبحت تعمل في التصدير النهائي للعديد من السلع (بوكانان – سميث وفضل، ٢٠٠٨م). عندما انخفض إنتاج السمسم بغرب دارفور، يبدو أن هذا الإنتاج قد ازداد بدرجة أكبر على الجانب التشادي من الحدود في المنطقة التي تتوفر فيها درجة أكبر من الأمن ومن المحتمل أن يحصل المزارعون على تعويض إذا تأثرت محاصيلهم عندما تجتاحها الماشية.

لقد ارتفع سعر السمسم بدرجة كبيرة أثناء سنوات النزاع، فقد كان سعر القنطار بنيالا يعادل ٤٠ جنيهاً سودانياً في عام ٢٠٠٣ م وبحلول عام ٢٠١٣ م كان سعر قنطار السمسم يتراوح بين ٣١٥ – ٣٠٠ جنيهاً سودانياً ؛ بينما كان سعر قنطار السمسم في كاس يعادل ٣٠ جنيهاً سودانياً في بداية موسم عام ٢٠٠٣ م وبحلول عام ٢٠١٣ م أصبح سعره في بداية الموسم أيضاً يعادل ٢٨٣ جنيهاً سودانياً. ربما كان هنالك عدد من العوامل التي أسهمت في ارتفاع السعر وتتخطى هذه العوامل معدلات التضخم: أولاً وقبل كل شئ الانخفاض في الإنتاج؛ ثانياً، ارتفاع سعر التصدير بدرجة كبيرة خلال هذه الفترة. ومثال على ذلك ارتفاع السعر العالمي بنسبة مئوية تعادل ٩٤٪ [٢٩] في الفترة بين عامى ٢٠٠٧م و٢٠٠٨م، كما ارتفع متوسط السعر المحلي داخل نطاق السودان بنسبة مئوية تعادل ٨٧٪. وكما لاحظ برنامج السودان لبناء القدرات المؤسسية: معلومات تخطيط الأمن الغذائي، للإجراء – شمال السودان فإن هذا يشير إلى درجة عالية من نقل السعر العالمي إلى السوق المحلي، الأمر الذي تم بطريقة غير مفاجئة نسبةً لأن أكثر من نصف كمية إنتاج السمسم بالسودان تم تصديرها. ومع ذلك فإن التحليل الذي اضطلع به برنامج السودان لبناء القدرات المؤسسية: معلومات تخطيط الأمن الغذائي، للإجراء - شمال السودان، يوضح مدى ضعف تكامل أسواق السمسم بدارفور مع الأسواق الرئيسة بوسط السودان، وعلى الأقل ينطبق ذلك على عام ٢٠٠٨ م - راجع الشكل ١٥ الذي يوضح الكيفية التي انخفض بها سعر السمسم في نيالا بدرجة أكبر من سعره بوسط السودان لفترة امتدت لثمانية شهور على الأقل من نهاية عام ٢٠٠٧ م وحتى عام ٢٠٠٨ م.

28 - راجع http://sites.tufts.edu/Feinstein/files/2013/WEST-Darfur-sept-to-Nov-2012.pdf.

29 - كما جاء في إفادة برنامج القدرات المؤسسية للسودان – معلومات الأمن الغذائي للإجراء – شمال السودان (2008 م) التي تشير إلى السعر العالمي للسلعة على ظهر السفينة في لاغوس، نيجيريا.

الشكل ١٥. سعر الجملة الشهري للسمسم في أسواق مختارة بالسودان تتضمن سوق نيالا

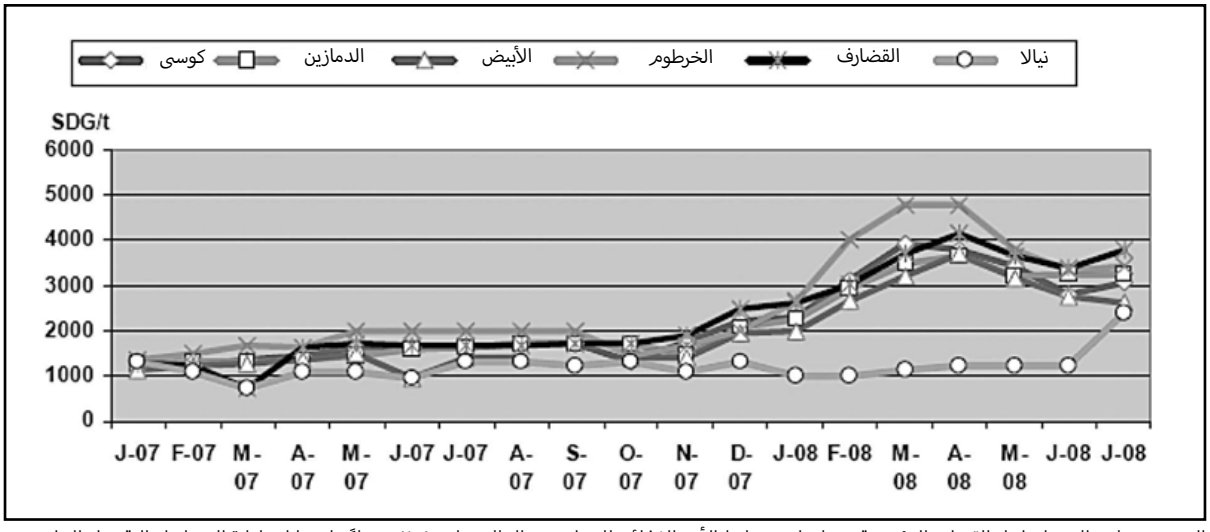

المصدر: برنامج السودان لبناء القدرات المؤسسية: معلومات تخطيط الأمن الغذائي، للإجراء – شمال السودان، ٢٠٠٨م، بناءً على بيانات إدارة التخطيط والاقتصاد الزراعي، وزارة الزراعة والغابات، الخرطوم

٥ الصمغ العربي

٥-١ وضع السودان في السوق العالمي وارتفاع الطلب المحلي

كان السودان منذ وقت طويل منتجاً عالمياً رائداً للصمغ العربي. وهو سلعة يتم إنتاجها بصفة رئيسة في إفريقيا[٣٠]. وبحسب مجموعة استيرلنج العالمية (٢٠١٢م) يسهم السودان بنسبة تربو قليلاً على ٥٠٪ من إنتاج قارة إفريقيا من الصمغ العربي في عام ٢٠١٠م، وتليه دولة نيجيريا بنسبة ٣٥٪ وتشاد بنسبة ١٠٪. نوعية الصمغ العربي المُنتَج بالسودان نوعية فائقة الجودة، ومع ذلك انخفضت حصة السودان في سوق الصادر العالمي بدرجة كبيرة خلال العقدين الأخيرين. وحتي بداية تسعينيات القرن العشرين كان السودان مهيّمناً على السوق العالمية وأسهم بنسبة ٨٠٪ من الامداد بالصمغ العربي. وبحلول عام ١٩٩٧م انخفضت حصة السودان إلى ٤٠٪ تقريباً، وفي عام ٢٠١٢م كانت تلك النسبة تعادل ٤٥٪ (نفس المرجع)، وبينما انخفضت حصة السودان ارتفعت حصة نيجيريا.

تذبذب السوق العالمية للصمغ العربي بدرجة كبيرة حيث فاقت الصادرات العالمية للصمغ العربي ٦٠،٠٠٠ طن متري في الفترة من منتصف ستينيات القرن العشرين وحتى بداية السبعينيات، ولكنها انخفضت إلى ٣٠،٠٠٠ طناً متريا تقريباً في الفترة من ثمانينيات القرن العشرين وحتى منتصف التسعينيات منه، وبعد ذلك ارتفعت الصادرات العالمية إلى ٥٠،٠٠٠ طن متري تقريباً بحلول عام ٢٠٠٠م. واستمرت هذه الزيادة وقد تم ذلك بطريقة تتسم بالغرابة لتصل الصادرات إلى قمتها في عامي ٢٠٠٧ م و٢٠٠٩ م، عندما زادت عن ١٠٠،٠٠٠ طن متري (مجموعة استيرلنج العالمية، ٢٠١٢م). ونسبةً للاستخدامات العديدة للصمغ العربي مثل استخدامه كعامل مُستحلب وكمادة حافظة نسبةً لخصائصه الطبيعية والكيميائية فإن الطلب المتنامي على الصمغ العربي يكون بصفة رئيسة لاستخدامه في صناعة المشروبات الغازية و صناعة الحلويات بالإضافة إلى استخدامه في المنتجات الصحية والغذائية (كوتيودير، ٢٠٠٧م). وكمنتج طبيعي فإن الصمغ العربي يكون في مرتبة "عدم احتوائه على المواد الاصطناعية المضافة" كما أنه مصدر عالٍ للألياف أيضاً (مجموعة استيرلنج العالمية، ٢٠١٢م) وتظهر أهمية الصمغ العربي بصفة خاصة في صناعة المشروبات الغازية، ويتضح ذلك من الضغوط التي مارسها الكونجرس الأمريكي فيما يتصل بشركة الكوكاكولا وشركات أخرى لضمان استثناء الصمغ العربي من الحظر التجاري الأمريكي المفروض على السودان[٣١]. (المجموعة الدولية لإدارة الأزمات، ٢٠٠٦م). و مع ذلك فإن المُهددات الرئيسة لإنتاج الصمغ العربي - تتضمن الجفاف و عدم الاستقرار السياسي في مناطق إنتاج الصمغ العربي والتي تسببت في النقص الكبير الذي حدث في بعض الفترات مثل فترة الجفاف التي ضربت منطقة الساحل بداية السبعينيات ومنتصف ثمانينيات القرن العشرين - وشجعت العديد من المصنِّعين والمستخدمين الأخيرين على البحث عن بدائل. وعلى الرغم من عدم نجاح ذلك حتى الآن فإن البحث عن بدائل يمثل تهديداً محتملاً على الطلب العالمي للصمغ العربي في المستقبل (مجموعة إستيرلنج العالمية، ٢٠١٢م). إن الدول الرئيسة المستوردة للصمغ العربي هي الولايات المتحدة الأمريكية و أقطار أخرى كثيرة تقع ضمن نطاق الاتحاد الأوروبي بقيادة فرنسا وهي دولة مهمة لإعادة التصدير[٣٢] ، كما أن الهند و كوريا الجنوبية و الصين أسواق صمغ عربي نشأت حديثاً.وبرغم النقص الذي صاحب حصة السودان من الصمغ العربي في السوق العالمي ، فإن كمية الصمغ العربي التي صدرها السودان ازدادت في السنوات الأخيرة نسبةً لزيادة الإنتاج - راجع الشكل ١٦ والقسم ٥,٢ أدناه.

الشكل ١٦. صادرات السودان من الصمغ العربي

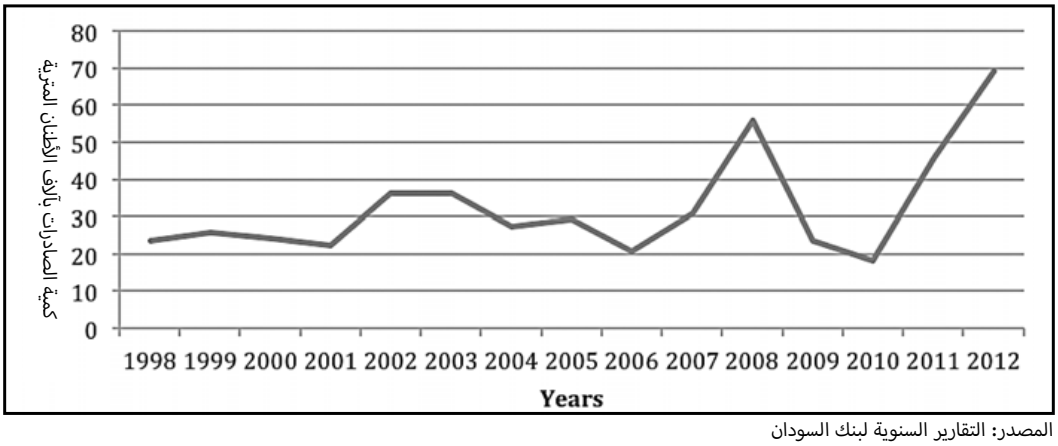

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان

30 - يتم إنتاج 40% فقط في مناطق أخرى من العالم (مجموعة إستيرلنج العالمية، 2012 م).

31 - بحسب مجلس الصمغ العربي يتم استخدام 50% من صادرات السودان من الصمغ العربي بواسطة شركتي كوكاكولا وبيبسي.

32 - بحسب مجموعة إستيرلنج العالمية (2012 م) تسهم الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 30% من التجارة العالمية للصمغ العربي بين عامى 2008 م و2011 م، بينما تسهم أوروبا بنسبة 20%.

المصدر: التقارير لقد ارتفع الاستهلاك المحلي للصمغ العربي بدرجة كبيرة أيضاً في السنوات الأخيرة. وبحسب مجلس الصمغ العربي فقد وصل الاستهلاك المحلي إلى ١٠,٠٠٠ طن متري سنوياً بحلول عام ٢٠١٢م مقارنةً باستهلاك محلي يعادل ٥٠٠ طن متري عام ٢٠٠٨م و يُعزى ذلك بصفة رئيسة للتوسُّع في صناعة الأغذية بالسودان، وبصفة خاصة صناعة المشروبات الغازية والحلويات.

٢-٥ الإنتاج القومي و بيئة السياسات

تكشف البيانات الرسمية لإنتاج الصمغ العربي بالسودان مستويات متذبذبة من عام لآخر مع انخفاض كلي حتى عام ٢٠٠٧م/٢٠٠٨م عندما بدأ الإنتاج في الارتفاع .. راجع الشكل ١٧ و القسم ٥,٣ أدناه. لاحظت مجموعة استيرلنج العالمية (٢٠١٢م) أن هنالك العديد من المشاكل الموجودة في البيانات الرسمية الخاصة بالإنتاج السنوي للصمغ العربي بالسودان، وهي متوفرة بصفة أساسية في سجلات سوق الصمغ العربي الذي يتم بيعه بطريقة رسمية وتتضمن هذه المشاكل ما يلي:

(١) في أحوال كثيرة، لا يمكن الحصول على بيانات الإنتاج الخاصة بالموسم الذي تم فيه تجميع الصمغ العربي.

(٢) يتم تخزين كميات كبيرة من الصمغ العربي، خاصةً في الفترة الأخيرة، كتخزين للقيمة مقابل التضخم حتى يتم بيعه في السنة التالية.

(٣) هنالك تجارة غير رسمية كبيرة في محصول الصمغ العربي وبصفة خاصة تجارة التهريب من دارفور عبر الحدود و التي لا تظهر في الإحصائيات الرسمية.

الشكل ١٧ .. تقديرات إجمالي إنتاج الصمغ العربي في السودان: ١٩٩٩م - ٢٠١٠

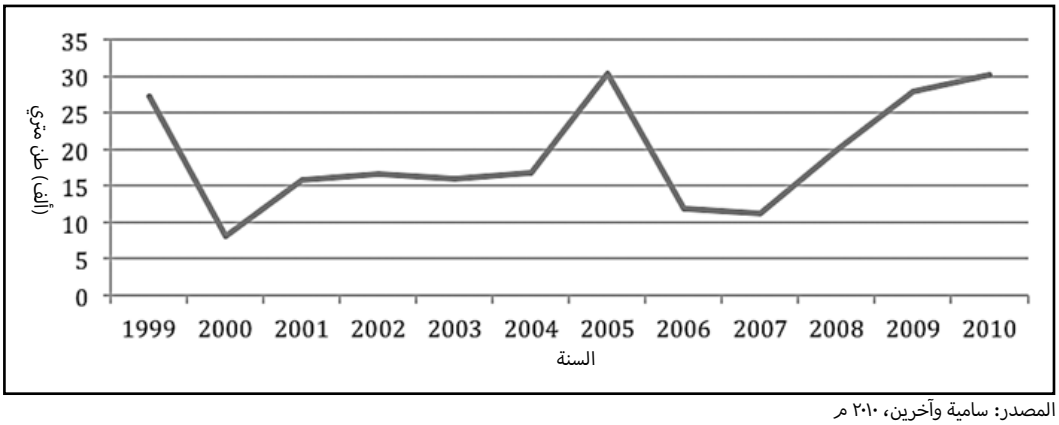

المصدر: سامية وآخرين، ٢٠١٠ م

الإطار٧:

وصف موجز لإنتاج الصمغ العربي في السودان

يتم (طق) الصمغ العربي من نوعين من أشجار السنط – الأولى أكاشيا سنغال التي يُطلق عليها محلياً إسم شجرة الهشاب والثانية أكاشيا سيال المعروفة محليا باسم شجرة الطلح. إن الصمغ العربي المُنتَج من شجرة الهشاب ذو جودة نوعية عالية، وفي الغالب يتم إنتاجه من أشجار مزروعة في حقول المزارعين، ومع ذلك تكون هذه الحقول عموماً غير مسوَّرة ويتم التعامل مع الأشجار كمنفعة عامة ترعي عليها الماشية الأمر الذي يقلل من إنتاجيتها. ينمو شجر الطلح في الغالب كشجر بري على ضفاف النيل بالإضافة إلى دارفور ويتم (طق الصمغ) في المناطق البرية. وعندما يتراوح عمر الأشجار بين ٧-٥ سنوات لكلا النوعين تكون الشجرة جاهزة للإنتاج في أغلب الأحوال. يتفاوت الإنتاج السنوي للأشجار ولكنه يتراوح في العادة بين ٥٠٠-٢٥٠ جرام (بحسب مجلس الصمغ العربي). يبدأ موسم طق الصمغ العربي بدارفور خلال الفترة الممتدة من يناير إلى مايو/ يونيو. اعتاد المزارعون الموجودون بحزام الصمغ العربي بالسودان على استخدام نظام الدورات الذي يتراوح بين ١٠ -٣ سنوات للصمغ العربي، الحبوب والمحاصيل النقدية الأخرى، وقد ساعدت خصائص تثبيت النيتروجين وخصائص احتفاظ التربة بالمواد الخاصة بأشجار الهشابعلى المحافظة على خصوبة التربة(١). وكما سبق أن تم شرحه فإن نظام الدورات المتبع قد انهار.

راجع الإطار ٧. الخاص بوصف إنتاج الصمغ العربي في السودان

العنصر الرئيس الذي يؤثر على قطاع الصمغ العربي بالسودان هو السياسة القومية للحكومة، وبصفة خاصة ما يتصل بترتيبات التسويق المحلي للصمغ العربي. تم تكوين شركة الصمغ العربي عام ١٩٦٩م ومُنحت امتياز حصرياً خاصاً بتصدير الصمغ العربي الخام من السودان، وقد كان من المفترض أن يعزز ذلك ممارسة السودان سلطته التسويقية في الأسواق العالمية، وذلك بحماية المنتجين بواسطة سعر تركيز كحد أدني للسعر، الأمر الذي يضمن الإنتاج ويحمي البيئة. ولكن التأثير مختلف جداً على أرض الواقع (بوكانان - سميث وفضل، ٢٠٠٨م)، فقد كان الحد الأدني للسعر الذي وضعته شركة الصمغ العربي يتراوح عادة بين ١٠٪-٣٠٪ من سعر التسليم على ظهر السفينة ببورتسودان، وبهذا فإن هذه الطريقة لم تمنح المزارعين حافزاً كافياً لإنتاج الصمغ العربي. وقد كان دعم الإرشاد الزراعي الذي قدمته شركة الصمغ العربي - بقصد ضمان الإمداد بصمغ عربي عالي الجودة يتم الاعتماد عليه - ضعيفاً جداً أيضاً (أنون،، ٢٠١١م؛ البنك الدولي،٢٠٠٧م). لقد كانت هنالك تداعيات للجمع بين إدارة تسويق الصمغ العربي الضعيفة[٣٣] والافتقار للاستثمار في الإنتاج على حزام الصمغ العربي بالسودان عندما وقع اختيار المزارعين على التحوُّل من زراعة أشجار الهشاب لزراعة المحاصيل، وبصفة خاصة عندما توسعت رُقعة الأراضي الزراعية. ترتبط الأشجار بالأضرار المتصاعدة التي تصيب محاصيل الحبوب بسبب تواجد الطيور بما في ذلك الطيور من نوع كيولي، وهذا هو السبب الذي قاد المزارعين إلى قطع أشجار الهشاب. ويحدث ذلك بصفة خاصة عندما تتدني أسعار الصمغ العربي تدنياً كبيراً. كما أن شجرة الهشاب شجرة مفضَّلة لاستخدامها في البناء و حطب الوقود وإنتاج الفحم[٣٤] بالإضافة إلى تأثير الجفاف أيضاً على حزام الصمغ العربي.

شجعت الأسعار المتدنية التي تقدمها شركة الصمغ العربي على تهريبه عبر تجارة الحدود وبصفة خاصة التهريب من دارفور لتشاد،[٣٥] وبحلول عام ١٩٨٦م صدر تقرير يفيد بأن تشاد من ضمن الدول الرئيسة المُصدِّرة للصمغ العربي على الرغم من أن المزارعين التشاديين لم تكن لديهم أشجار سُنط تنتج الصمغ في ذلك الوقت (جمال و هنتسينغر، ١٩٩٣م).

أخيراً وفي عام ٢٠٠٩م حررت الحكومة السودانية تجارة الصمغ العربي. وعلى الرغم من أنها التزمت بسياسة إلغاء احتكار التصدير بواسطة شركة الصمغ العربي الذي استمر لسنوات، فإن امتياز شركة الصمغ العربي الحصري لم يلغ رسمياً حتى أبريل ٢٠٠٩م. وفي هذه المرحلة كان من المفترض أن يكون إنتاج الصمغ العربي معفياً من الضرائب مثله مثل المنتجات الزراعية الأخرى (أنون،،٢٠١١م)، على الرغم من ذلك كانت الممارسة مختلفة جداً - راجع القسم ٥,٤ أدناه. ومنذ عام ٢٠٠٩م ظهرت العديد من الشركات التي تعمل في تجارة الصمغ العربي، وفي عام ٢٠١٢م كان هنالك حوالي ستون تاجراً مسجَّلاً كمصدِّر للصمغ العربي من السودان، على الرغم من أن العديد منهم كانوا مستوردين للسلع المصنَّعة والكمالية وتتضمن هذه السلع الملابس، وقد كان هؤلاء التجار يصدرون الصمغ العربي للحصول على العملة الأجنبية. وبذا فقد أصبح تصدير الصمغ العربي وسيلة لغاية وهي المحافظة على أعمالهم التجارية الرئيسة الخاصة بهم التي لا تشمل تجارة الصمغ العربي بينما يتراوح عدد مصدري الصمغ العربي النشطين بين ٣٠-٢٠ مصدِّراً.

أنشئ مجلس الصمغ العربي في عام ٢٠٠٩م و هو أحد ثمانية عشر مجلساً للسلع تكوَّنت بموجب برنامج النهضة الزراعية، وذلك على غرار نماذج أخرى من مجالس السلع مثل مجلس سلعة القهوة(البن) بأثيوبيا ومجلس محصول القمح بكندا، وأهدافه تتمثل في ترقية إنتاج الصمغ العربي ودعم المنتجين والمصنِّعين، بالإضافة إلى الإشراف على الجودة النوعية للصمغ العربي وتحسين مواصفاته[٣٦]. وبما أن مجلس الصمغ العربي يتبع لرئاسة الجمهورية فإنه يرسل تقاريره مباشرةً لنائب الرئيس السوداني الأمر الذي يوفر له السلطة والوضع المتميِّز. وعموماً يُعتبر هذا المجلس أحد أكثر مجالس السلع فعالية في السودان.

كان لتحرير تجارة الصمغ العربي تأثير فوري مباشر على أسعار هذا المُنتِج بالسودان، إذ إرتفع السعر بمدينة الأبيض وهي مركز تجارة الصمغ العربي بغرب السودان، من ٥٠ جنيهاً سودانياً للقنطار الواحد عام ٢٠٠٨م إلى ٢٥٠ جنيهاً سودانياً للقنطار في عام ٢٠١٠م ليصل سعر القنطار إلى ٦٥٠ جنيهاً سودانياً بحلول عام ٢٠١٣م. [٣٧] وارتفع الإنتاج أيضاً، كما هو مبيَّن في الشكل ١٧.

لقد بحث البنك الدولي لفترة طويلة عن وسيلة لتعزيز قطاع الصمغ العربي بالسودان حتى يتمكن من السير قُدماً، وقد كان من المؤيدين الرئيسين لتحرير سوق الصمغ العربي لينهي احتكار شركة الصمغ العربي. يموِّل صندوق إئتمان المانحين المتعددين، الذي يديره البنك الدولي بالإضافة إلى التمويل المُقدَّم من آخرين، العمل الذي يعزز إنتاج الصمغ العربي في إحدى عشرة محلية تمتد عبر ولايات شمال وجنوب كردفان، النيل الأبيض والنيل الأزرق وسنار بواسطة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد). وفي وقت كتابة هذا التقرير هنالك اقتراح مُقدَّم بواسطة صندوق إئتمان المانحين المتعددين لدعم الصمغ العربي بولاية جنوب دارفور على الرغم من عدم تنفيذ هذا المقترح حتى الآن.

33 - في الوقت الذى تتم فيه كتابة هذا التقرير هنالك تحقيق جارى مع شركة الصمغ العربى بخصوص الفساد والشركة قاربت على الإفلاس

34 - كمثال، راجع أيوب، 1998 م.

35 - يُقدر مجلس الصمغ العربى أن 1,5000 طن متري من الصمغ العربي يتم تهريبها إلى خارج السودان سنوياً على الرغم من أنه لا يمكن تأكيد هذه الأرقام.

36 - راجع http://www.gumboard.gov.sd/.

37 - بيانات الأسعار مقدمة بواسطة مجلس الصمغ العربي.

٣-٥ إنتاج الصمغ العربي في دارفور وتأثير النزاع

ينتج ٣٠٪، على الأقل، من الصمغ العربي الذي يتم التعامل به تجارياً بالسودان بدارفور.[٣٨] وتُعتبر ولايتا جنوب وشرق دارفور بصفة خاصة مناطق مهمة لإنتاج الطلح من أشجار أكاشيا سيال. وبحسب الهيئة القومية للغابات بولاية جنوب دارفور فإن الولايتين تسهمان بما تعادل نسبته ٦٠٪ من الطلح بالسودان و بصفة رئيسة من منطقتي بُرام والضعين، ويتم تجميع جزء كبير منه بواسطة الرعاة من قبائل البقارة (رعاة الأبقار). تتوفر بالولايتين نسبة تعادل ١٦٪ من أشجار الهشاب بالسودان الذي يتم إنتاجه بصفة رئيسة بمناطق مهاجرية، لبدو، الضعين، شعيرية، خزان جديد، كتيلا وكاس - راجع الشكلين ١٩، ١٨ اللذين يوضحان الكيفية التي تغيَّرت بها مناطق إنتاج الصمغ العربي بوسط وجنوب دارفور أثناء سنوات النزاع. تُعتبر محليات جبل مون، كرينك وكلبس مناطق مهمة لحزام الصمغ العربي من الهشاب. يتم إنتاج الصمغ العربي بولاية شمال دارفور في المنطقة الجنوبية الشرقية من الولاية في اللعيت ويتم التعامل التجارى به بولايتي كردفان أو الخرطوم، كما يتم إنتاجه أيضاً بمحلية كلمندو ويتم التعامل التجارى به في ولاية جنوب دارفور.

الشكل ١٩ .. إنتاج الصمغ العربي في منطقة جنوب دارفور قبل المشكلة و ٢٠١٢م

الشكل ١٨ .. إنتاج الصمغ العربي في منطقة وسط دارفور قبل المشكلة و ٢٠١٢م

38 - بحسب مجلس الصمغ العربي.

ترتبط شجرة الهشاب ارتباطاً وثيقاً في بعض المناطق بنظام وحقوق الأراضي المعروف بالحاكورة،الذي تشير بواسطته أشجار الهشاب بوضوح إلى حقوق الأراضي الخاصة بالأفراد و الأسر أو القبائل، ولكن هذا الأمر محدَّد بواسطة المحيط البيئي. وتُعتبر أشجار الهشاب أيضاً منفعة عامة، الأمر الذي يمكن أن يلقي بظلاله ليصبح مصدراً للنزاع، لأن الرعاة يسمحون لماشيتهم برعي الأشجار وهذا يدخلهم في تنافس مباشر مع المزارعين الذين يعتبرون الأشجار ملكيتهم الخاصة حيث يتم (الطق) للحصول على الصمغ العربي.[٣٩] و يمكن أن يكون التنافس بين الرعاة و المزارعين حول ستخدام أشجار أكاشيا سيال أكثر حدةً (بانتو ليانو، ٢٠٠٧م).

تأثرت دارفور تأثراً بالغاً بالتدهور طويل الأمد الذي تعرض له قطاع الصمغ العربي بالسودان كما سبق ذكره، وعلى مدى عقدين من الزمان، على الأقل قبل نشوب النزاع عام ٢٠٠٣م، قطعت وأزيلت العديد من أشجار الهشاب وكان الاستثمار ضئيلاً في زراعة أشجار أخرى بديلة بعد انتهاء العمر الزمني الإنتاجي للأشجار. وبما أن السعر بالمزرعة الذي تقدمه شركة الصمغ العربي كان متدنياً جداً اتجه المزارعون نحو زراعة الحبوب والمحاصيل النقدية وقطعوا أشجار الهشاب لخفض الأضرار التي تسببها طيور كويليا (برنامج الأمم المتحدة البيئي، ٢٠٠٧م).

تأثّر إنتاج الطلح، بصفة خاصة، أثناء العقد الأخير من النزاع بدارفور تأثراً بالغاً إذ انعدم الأمن بدرجة كبيرة في المناطق النائية التي تتوفر بها كميات كبيرة من أشجارالطلح، بالإضافة إلى أنها أصبحت مناطق طاردة نسبة لشح المياه بها. وبحسب الهيئة القومية للغابات بنيالا، فقد حدث بعض التعافي في إنتاج أشجارالطلح بولايتي جنوب وشرق دارفور في السنوات الثلاث الأخيرة، ولكن ربما ينخفض الإنتاج مرة أخرى جراء تدهور الأمن حالياً في هاتين الولايتين. يتطلب الهشاب إدارة مستمرة للحصول على أعلى مستوى من الإنتاجية، ولذا فقد تأثر أيضاً إنتاج مثل هذا النوع من الصمغ العربي تأثراً بالغاً بسبب النزاع ، وعلى سبيل المثال في المناطق التي توجد بها مستويات عالية من نزوح سكان الريف شمال وشرق مدينة نيالا، حيث توقف إنتاج الصمغ العربي نهائياً في مناطق مهاجرية ولبدو. أفاد مقدمو المعلومات الرئيسون الذين استطلعوا بمنطقة كاس أن إنتاج الصمغ العربي انخفض من ١٥ -١٠ قنطار شهرياً عام ٢٠٠٣م ليصبح ٥ قنطار فقط شهرياً عام ٢٠١٣ م، ومع ذلك ما زال تجميع الصمغ العربي من أشجارالهشاب مستمراً بجبل مون، كلبس وكرينك منذ بداية نشوب النزاع، ولكن بنسب منخفضة جداً نتيجة للنزوح من المنطقة.

كان طق الصمغ العربي عملاً يؤديه عادةً الرجال في مناطق عديدة من دارفور، وكانوا يتعرضون لمخاطر القتل، إذا غامروا بالدخول في مناطق ريفية غير آمنة. وقد كان هذا بمثابة تأثير جزئي للانخفاض الذي صاحب إنتاج الصمغ العربي أثناء سنوات النزاع. وفي غرب دارفور يبدو أن النساء يضطلعن بمهمة طق الصمغ العربي بصفة رئيسة، كما أن الأشجار معرَّضة أيضاً للأضرار التي تلحق بها نتيجةً لغزوها بواسطة الجراد، في زمن انهارت فيه خدمات وقاية النباتات في دارفور أثناء السنوات العشر الأخيرة. انطلق سكان المناطق الحضرية بدارفور الذين ازدادت أعدادهم بسرعة تصاعدية في تنفيذ طفرة معمارية متنامية سريعة قدمت حافزاً قصير الأجل نتج عنه قطع أشجار الهشاب (وبصفة خاصة أكاشيا سنغال – سنط السنغال) التي تُستخدم في بناء الأعمدة وإنتاج الفحم (برنامج الأمم المتحدة البيئي ٢٠٠٨).

لقد فشلت أغلب الجهود الدولية التي بُذلت حتى الآن لدعم قطاع الصمغ العربي بالسودان في الوصول إلى دارفور، فقد أعاق النزاع المستمر وانعدام الأمن هذه الجهود. إن منظمة ويرلد فيشن (الرؤية العالمية) هي إحدى الوكالات الدولية القليلة التي تستثمر حديثاً في الصمغ العربي بولاية جنوب دارفور في مجال تجديد التشجير الطبيعي بواسطة المزارعين بمنطقة عد الفرسان ورهيد البردي. وقد دعم برنامج الغذاء العالمي ومنظمة كونسيرن إنتاج وزراعة النباتات والشجيرات الصغيرة بولاية غرب دارفور.

٤-٥ تجارة الصمغ العربي من دارفور وتأثير النزاع

انسحبت شركة الصمغ العربي من أجزاء من دارفور في فترة مبكرة من بداية النزاع ، حيث أنها أوقفت عملياتها مؤقتاً بولاية شمال دارفور وأغلقت فرعها بالفاشر (بوكانان - سميث وفضل، ٢٠٠٨م). من جانب آخر غادر بعض كبار تجار الصمغ العربي نيالا، ثم غادر بعضهم حديثاً في عام ٢٠١٣ م عندما تدهور الوضع الأمني بدرجة أكبر. ظهر انهيار سوق الصمغ العربي بدارفور عام ٢٠٠٧م عندما انخفض سعر القنطار لأقل من ربع مستوى قيمته قبل بداية النزاع (نفس المرجع)؛ ومع ذلك، ومنذ تحرير السوق عام ٢٠٠٩م عاد عدد من الشركات إلى دارفور. وفي بدايات عام ٢٠١٣م كان لثماني شركات صمغ عربي وجود بنيالا بواسطة وكلائها، وفي نفس الوقت انخفض عدد تجار الصمغ العربي ووكلائهم بمنطقة كاس من عشرة تجار وخمسة وكلاء في عام ٢٠٠٣ م إلى سبعة تجار ووكيلين في عام ٢٠١٣ م، وهذا يشير إلى أنه ربما اختار بعض التجار تغيير مواقع أعمالهم التجارية من المدن الريفية إلى عواصم ولايات دارفور. أفادت شركة تصدير كبرى أجريت مقابلة معها في الخرطوم، أنها اشترت صمغ الهشاب من الفاشر ونيالا وصمغ الطلح من الضعين وبُرام- يوضح الإطار ٨ الكيفية التي انكمشت بها تجارة الصمغ العربي في إحدى أسواق جنوب دارفور الرئيسة أثناء سنوات النزاع.

يبدو أن سلسلة السوق الخاصة بالصمغ العربي، أثناء سنوات النزاع، تبدأ من المزارعين إلى الأسواق الثانوية بالمناطق الريفية مثل عد الفرسان أو لعواصم الولايات مثل مدينة نيالا ومنها عن طريق الشاحنات لأواسط السودان، وتعود العديد من الشاحنات التي تجلب المعونة الغذائية والسلع المصنَّعة لدارفور إلى أواسط السودان وهي نصف فارغة. ولهذا فقد أصبحت تكاليف الترحيل من دارفور لأواسط السودان أقل تكلفةً عند مقارنة تكلفة الترحيل من الخرطوم لعواصم ولايات دارفور أثناء

39 - شجعت هذه المنافسة على أشجار هشاب الصمغ العربي بعض المزارعين على تسوير المناطق المحيطة بالأشجار بغرض منع الماشية من الرعي في هذه المناطق، الأمر الذي تسبب في تصاعد التوترات بين مجموعتي سبل كسب العيش (سعيد، 2009 م).

سنوات النزاع. وتنطبق هذه الظاهرة على كافة المحاصيل النقدية التي يتم نقلها خارج دارفور ولكنها مفيدة لتجار الصمغ العربي بصفة خاصة، لأنه يتم ترحيله في الغالب في موسم الجفاف ولا يبدو أن الطرق التجارية الرئيسة من دارفور لأواسط السودان قد تغيَّرت أثناء فترة النزاع. والطرق هي:

- الطريق من رهيد البردي وعد الفرسان إلى نيالا، ومن ثم يتم الترحيل بواسطة الشاحنات و/أو القطار إلى الخرطوم.
- الطريق من بُرام عبر قريضة إلى نيالا أو مباشرةً من بُرام للخرطوم.

على الرغم من أن السياسة الحكومية تقضي بأن يكون الصمغ العربي معفياً من الضرائب، إلا أن الضرائب ارتفعت ارتفاعاً كبيراً على أرض الواقع أثناء سنوات النزاع - راجع الجدول ١٠. وحيث أن أغلب الضرائب يتم تسديدها بواسطة شركة الصمغ العربي فإنه يجب على التجار تسديد كافة الضرائب الحالية كلٌ على حده ، ومع ذلك فقد أفاد التجار بأنهم لا يحصلون على أيه خدمات تقدمها لهم الحكومة مقابل ذلك.

يعد التجار نقص التسليف معوقاً رئيساً وأحد النتائج السلبية لغياب وتوقف نشاط شركة الصمغ العربي التي كانت توفر لهم السلفيات.

على غير العادة انخفض سعر الصمغ العربي بنيالا أثناء فترة موسم عام ٢٠١٣م، و هذا ما يتعارض مع الاتجاهات الموسمية العادية. راجع الشكل ٢٠. وقد عزا التجار هذا الانخفاض، جزئياً، لانعدام السلفيات الذي أدى بدوره إلى انعدام السيولة بالإضافة إلى تدهور الحالة الأمنية.

أسعار الصمغ العربي خلال الموسم

علَّق مجلس الصمغ العربي على استخدام التجار للجوالات البلاستيكية لتخزين وترحيل الصمغ العربي، بأن الرطوبة التي يتم احتجازها داخل الجوالات البلاستيكية تتسبب في التصاق قطع الصمغ بالإضافة إلى أنه يكتسب رائحة و نكهة أي سلعة كانت مخزَّنة من قبل في هذه الجوالات البلاستيكية، مثل البصل. كذلك الحال بالنسبة للفول السوداني فإن استخدام جوالات الخيش سوف يكون أفضل على الرغم من ارتفاع تكلفتها.

عندما تسبب النزاع في فرض قيود إضافية على تجارة الصمغ العربي مع وسط السودان يبدو أن التجارة غير الرسمية عبر الحدود قد ازدادت وبصفة خاصة من دارفور إلى تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى أيضاً، وتتضمن أحياناً عناصر عسكرية. يوضح الإطار ٩ الكيفية التي أصبحت

الإطار٨:

دراسة حالة تاجر صمغ عربي فى خزان جديد

خزان جديد هو أحد الأسواق الرئيسة للصمغ العربي بجنوب دارفور. سافر التاجر قبل اندلاع نزاع دارفور من نيالا لخزان جديد لحضور أيام السوق في يومي الأحد والأربعاء من كل أسبوع لشراء الصمغ العربي (صمغ الهشاب). وأثناء الموسم ترد إلى السوق ٤٠٠ قنطار من الصمغ العربي (هشاب) لخزان جديد في كل يوم سوق من مواقع كثيرة بولايتي جنوب شرق دارفور (الحالية) . وقد كان سعر الصمغ العربي يتراوح بين ٤٠٠-٣٥٠ جنيه للقنطار. وفي عام ٢٠١٣ تم إحضار كمية من الصمغ العربى تتراوح بين ١٠٠ - ٨٠ قنطار فقط لخزان جديد كل يوم سوق من أربعة مواقع فقط بجنوب دارفور وانخفض السعر ليتراوح بين ٣٠٠ -٢٥٠ جنيهاً سودانياً للقنطار.

الجدول ١٠. ضرائب تجارة الصمغ العربي في نيالا

الرسوم/الضرائب والرخص	٢٠٠٢ م	٢٠١٣ م	الزيادة بالنسبة المئوية
الرخصة التجارية السنوية	٥٥ جنيهاً سودانياً	٩٧ جنيه سودانى	٧٦٪
الزكاة	٢٠ - ١٠ جنيه سوداني / قنطار	٢٠ - ١٠ جنيه سوداني / قنطار	٠
ضرائب الهيئة القومية للغابات	٧ جنيه سوداني / قنطار	٧ جنيه سوداني / قنطار	٠
خدمات ولائية	٠	٥-٤ جنيه سوداني / قنطار	٥٠٠ - ٤٠٠٪
ضرائب أرباح الأعمال التجارية	٠	٣-٢ جنيه سوداني / قنطار	٣٠٠ - ٢٠٠٪
ضريبة الدمغة الولائية	٠	٥-٤ جنيه سوداني / قنطار	٥٠٠ - ٤٠٠٪

المصدر: مقابلات مع التجار بنيالا، أبريل ٢٠١٣م

الشكل ٢٠ اتجاهات أسعار الصمغ العربي أثناء فترة الموسم، نيالا

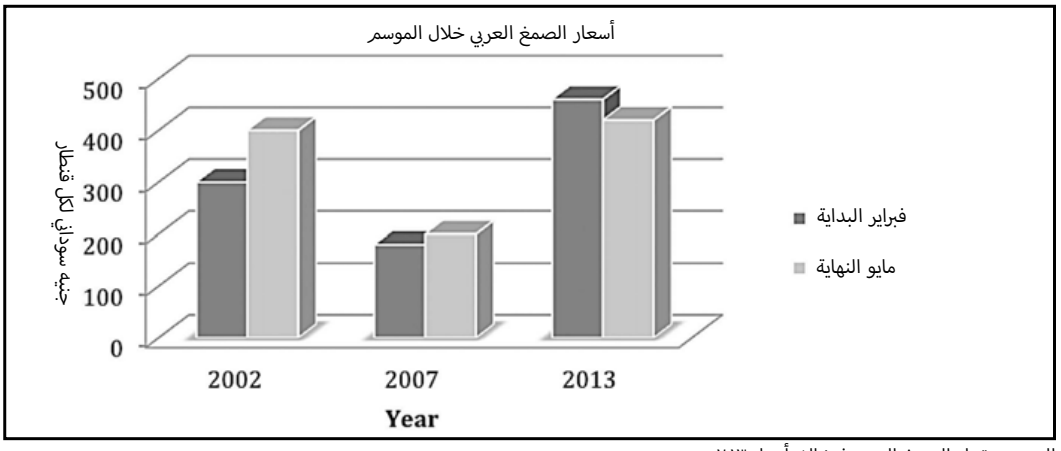

المصدر: تجار الصمغ العربي في نيالا، أبريل ٢٠١٣ م.

الإطار٩:

تجارة الحدود في الصمغ العربي من جبل مون لتشاد

استمر إثنا عشر تاجر صمغ عربي في أعمالهم التجارية بمحلية جبل مون أثناء سنوات النزاع بتجميع مخزونهم من الصمغ العربي على المستوى الأسري، وكان السعر الذي حصل عليه عشرة من الإثني عشر تاجراً في منطقة بيرك، التي تقع في الجانب التشادي من الحدود، هو ٥٠٠ جنيه سوداني للقنطار في موسم ٢٠١٢م/٢٠١٣ م مقارنةً بسعر يتراوح بين ٤٠٠ – ٣٥٠ جنيه سوداني للقنطار بالجنينة. هنالك يومان مخصصان للسوق في بيرك وتُقدر كمية الصمغ العربي التي ترد للسوق في كل يوم من هذين اليومين بحوالي ٢٠٠ -١٧٠ قنطار.

بها التجارة غير الرسمية عبر الحدود أكثر جذباً للتجار من جبل مون بغرب دارفور مقارنةً بالسوق المحلي. تتطلب تجارة الحدود في الصمغ العربي إجراء بحوث إضافية، وتبحث الحكومة السودانية حالياً الطريقة التي يمكن بها تنظيم تجارة الحدود غير الرسمية / التهريب ، ومنها ، على سبيل المثال، عقد اتفاقية سوق حر مع دولة تشاد.

٥-٥ تصنيع الصمغ العربي

يوجد حالياً تصنيع قليل جداً للصمغ العربي بالسودان، وأغلب صادرات السودان من الصمغ العربي تكون على شكل صمغ عربي خام، ويمتلك بعض المصدِّرين الماكينات الضرورية لإنتاج الصمغ العربي المجفف والصمغ المطحون؛ ولكن يوجد مصنع واحد فقط – مشروع أوروبي/ سوداني مشترك – ينتج بدرة الصمغ المجففة التي يوجد طلب كبير عليها (مجموعة إستيرلنج العالمية، ٢٠١٢ م).

تمت السيطرة على تصنيع الصمغ العربي لفترة طويلة بواسطة المصنِّعين من أوروبا وأمريكا الشمالية، على الرغم من أن هذا التصنيع يمكنه إضافة قيمة حقيقية للصمغ داخل السودان. وبحسب مجموعة إستيرلنج العالمية (في نفس المكان) يمكن توفير التكنولوجيا المطلوبة لتصنيع الصمغ العربي، كما أنها في متناول يد الخبرات المحلية بالسودان، على الرغم من أن التكلفة العالية للطاقة والمياه النقية يمكن أن تشكل معوِّقات للتصنيع. وبحسب مقدمي المعلومات الرئيسين الذين أجريت معهم مقابلات بصدد هذه الدراسة، فقد كان هنالك عدم تشجيع للاستثمار الدولي فيما يتصل بتصنيع الصمغ العربي داخل السودان وذلك بسبب الضرائب العالية التي تفرضها الحكومة على التجارة والأعمال التجارية.[٤٠] يوضح البحث الذي أجرته مجموعة إستيرلنج العالمية أيضاً أن الأسعار التي تدفع للصمغ العربي الوارد من السودان في انخفاض مستمر مقارنةً بالأسعار التي تدفع للصمغ العربي الوارد من نيجيريا و تشاد بالرغم من الجودة النوعية العالية للمُنتج الأول في منطقة الإنتاج، مما دعاهم للاستنتاج بأن السودان يحتاج إلى استراتيجية يخطط لها تخطيطاً جيداً، وتركز على زيادة الصادرات للأسواق الرئيسة التي نشأت حديثاً وإضافة القيمة لضمان أسعار ممتازة (نفس المرجع).

40 - يبدو أن شركة فرنسية قررت الاستثمار في تصنيع الصمغ العربي في باكستان بدلاً عن السودان نتيجةً للضرائب المرتفعة بالسودان..

٦ التمباك

٦-١ إنتاج التمباك في دارفور

تُعتبر ولاية شمال دارفور المركز الرئيس لإنتاج التمباك (تبغ المضغ) في التربة الطينية ذات الرواسب الغروية على طول وادي الكوع. تمتد منطقة إنتاج التمباك من كُرمة في الشمال عبر تابيت، طويلة و ترنا ثم إلى شنقلي طوبايا. لقد كان هنالك اقتصاد مزدهر للتمباك لفترة طويلة في هذه المنطقة من شمال دارفور.

تسببت المستويات العالية للنزوح من هذه المناطق في فترة مبكرة من النزاع في انخفاض إنتاج التمباك. جاءت التقديرات في عام ٢٠٠٧م بأن حوالي ١٠٪ فقط من مزارعي التمباك ما زالوا يعيشون في نفس المزارع التي تقع بمناطقهم أو في المناطق المجاورة لها (بوكانان - سميث وفضل، ٢٠٠٨م) بحلول عام ٢٠٠٦م/٢٠٠٧م يبدو أن انتعاشاً جزئياً في إنتاج التمباك قد حدث، عندما عاد المزارعون الذين نزحوا لمعسكرات أُقيمت حول مدينة الفاشر في موسم إنتاج التمباك إلى مزارعهم لزراعته. ولكن المختصين يرون عدم ارتفاع مستوى الإنتاج أثناء العقد الأخير عن نسبة تتراوح بين ٥٠ -٤٠٪ من مستوى إنتاجهم قبل النزاع.

يُعتبر التمباك، من وجوه عديدة، محصولاً مقاوماً للنزاع، لأنه لا يتطلب رعاية فلاحية يومية، وبدلاً عن ذلك يمكن رعايته على فترات زمنية متقطعة ومتى كان ذلك ممكناً، لذا فإنه من الممكن أن يحدد المزارع الوقت الذي يذهب فيه لمزرعة التمباك خلال الفترات التي يتوفر فيها مستوى أكبر من الأمن، ويعود للمعسكر أثناء الفترات التي ينعدم فيها الأمن. ونسبةً لأن محصول التمباك غير مستساغ للماشية فإن حقول التمباك التي لا تتم حراستها لا تكون معرَّضة لأن ترعى فيها الحيوانات (بوكانان - سميث وجاسبارز، ٢٠٠٦م)؛ ومع ذلك فإن التمباك محصول يحتاج لمجهود مكثَّف من العمالة حتى يتم إنتاجه. لقد اعتمد إنتاج التمباك قبل نشوب النزاع اعتماداً كبيراً على توفير السلفيات من التجار للمزارعين عبر نظام الشيل، و توفر هذه الطريقة السيولة النقدية التي يحتاجها المزارعون حتى يتمكنوا من استخدام العمالة، إلا أن نظام الشيل وكما سبق أن ورد، قد انهار خلال سنوات النزاع ونتيجةً لذلك، فإن أغلب الأسر التي ما زالت تنتج التمباك تفعل ذلك بدرجة أقل مما كانت عليه خلال الفترة التي سبقت النزاع.

ويبدو أن إنتاج التمباك قد انخفض مرةً أخرى بحلول عام ٢٠١٣م بسبب هطول الأمطار الغزيرة والفيضانات في موسم خريف عام ٢٠١٢م والسدود الصغيرة وقنوات المياه المستخدمة في حصاد المياه لإنتاج التمباك،[٤١] وقد عانت النباتات لأول مرة من الغزو بواسطة العثة العنكبوتية الحمراء التي زادت من انخفاض الإنتاج، وربما تمثل هذه الآفة الزراعية مهدداً جديداً لاقتصاد التمباك في المستقبل.[٤٢]

يمثل النساء المصدر التقليدي الرئيس للعمالة الزراعية في مزارع التمباك بولاية شمال دارفور. وقد شهدت سنوات النزاع انخفاض مشاركة العنصر النسائي نسبةً لنزوح العديد من النساء من مناطق زراعة التمباك

تعتمد العديد من المعينات الحياتية في شمال دارفور علي تجارة التمباك (تباكو المضغ)

وزن التمباك الجاف في الفاسر

٤١ - راجع منظمة دارفور للتنمية وإعادة الإعمار (ضرا) "مجلة التجارة واللأسواق لشمال دارفور،" مجلد ٣، رقم ١.

٤٢ - تؤثر العثة العنكبوتية الحمراء على بعض محاصيل الخضروات التى تتضمن البامية، الطماطم والباذنجان.

لمعسكرات النازحين التي أُقيمت حول مدينة الفاشر، وهذه المعسكرات بعيدة عن مزارع التمباك ولهذا السبب لم تتمكن النساء من السفر للعمل بالمزارع.

٦-٢ تجارة التمباك في دارفور

مدينة الفاشر هي مركز تجارة التمباك الذي يتم تمويله من مناطق إنتاج التمباك المنتشرة على طول وادي الكوع، كما يتم التمويل بالتمباك من حقول بعيدة أيضاً، مثل منطقة سرف عمرة غرباً وأم شالايا. و تجدر الإشارة إلى وجود فئتين رئيستين من تجار التمباك وهما:

١. صغار التجار الذين يعملون بين مناطق الإنتاج الرئيسة والفاشر.

٢. كبار التجار الذين يعملون بين الفاشر وبقية ولايات السودان التي تشمل الخرطوم، كسلا، القضارف، وولاية النيل الأزرق. لقد كان جنوب السودان لفترة طويلة سوقاً رئيساً للتمباك الذي يتم إنتاجه في دارفور.

على الرغم من انخفاض إنتاج التمباك فى السنوات الأولى للنزاع فقد كان التأثير على التجارة متأخراً لأن العديد من تجار الفاشر يمتلكون كميات كبيرة من مخزون التمباك، وقد ازداد هذا المخزون بواسطة التجار من مناطق أخرى بولاية شمال دارفور الذين حرّكوا هذا المخزون من التمباك لسوق الفاشر الذي يتمتع بدرجة نسبية من الأمن. وبهذه الطريقة ظل سعر التمباك مستقراً نسبياً حتى عام ٢٠٠٧م، عندما تضاعف ليعادل سعر يتراوح بين ٦٠٠- ٤٥٠ جنيه سوداني للقنطار مقارنة بسعر يتراوح بين ٣٠٠-٢٥٠ جنيه سوداني قبل النزاع في عام ٢٠٠٢م. وقد ارتفع السعر مرة أخرى في عام ٢٠٠٨ م ليتراوح بين ١٠٠٠-٨٠٠ جنيه سوداني للقنطار.

ومع ذلك فقد تأثرت في عام ٢٠١٢م بعض الأسواق التقليدية التي تتعامل مع دارفور في تجارة التمباك تأثراً سالباً جراء نزاعاتها الخاصة بها، و على وجه التحديد في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق.وفي نفس الوقت كان هنالك تأثير سلبي على هذه التدفقات التجارية بصفة خاصة نسبةً لانفصال جنوب السودان والحظر التجاري المفروض بين الدولتين. انخفض سعر التمباك بالفاشر إلى حوالي ٣٠٠ جنيه سوداني للقنطار في أغسطس من عام ٢٠١٢م، وقد ظل يوالي الارتفاع ليصل سعر القنطار في عام ٢٠١٣م حوالي ٧٠٠جنيه سوداني. وعلى الرغم من وجود الحظر التجاري فقد استمرت تجارة التمباك من الفاشر لجوبا ويهرب الآن عبر الطريق البري وبطرق أخرى كالطريق الذي يمر من الرنك لأعالي النيل ومن بحر الغزال لواو ، بعد أن كان ينقل جواً. هنالك مهدد ظهر حديثاً في تجارة التمباك بدارفور وهو حظر بيع التمباك بولاية الخرطوم بواسطة المجلس التشريعي لولاية الخرطوم. وفي حالة تنفيذ هذا الحظر بفعالية فإن هذا القرار ربما يغلق سوقاً رئيساً لتمباك دارفور. عموماً حاولت السياسة التي تنتهجها الحكومة إعاقة إنتاج التمباك لأسباب صحية وغير ذلك من الأسباب وقد تضمَّنت هذه المحاولات حظر البنوك من تقديم السلفيات لتجار التمباك. حتى الآن تتم متابعة هذه السياسة دون أن يكون هنالك تركيز على استراتيجية تبحث في مناحي سبل كسب العيش وتطوِّير طرق بديلة للحصول على كسب العيش.

نسبةً لأن التحرك في مناطق دارفور أصبح غير آمن بوتيرة متصاعدة أثناء العقد الأخير، فإنه لم يجلب التمباك لسوق الفاشر من مناطق الإنتاج النائية ولا يسافر كبار التجار لمناطق الإنتاج ليشتروا التمباك وبدلاً عن ذلك أصبحوا يعتمدون على صغار التجار الذين يجلبون التمباك للفاشر، وتحملهم المخاطر الناجمة عن ترحيل التمباك عبر طرق غير آمنة. وكما هو الحال بالنسبة لمحصولات نقدية أخرى فقد ازدادت تكاليف ترحيل التمباك زيادة كبيرة أثناء سنوات النزاع وتضاعفت مرتين أو ثلاث مرات. راجع الجدول ١١.

الشكل ٢١. الأسعار الشهرية للتمباك، شمال دارفور، ٢٠١١ م-٢٠١٣ م

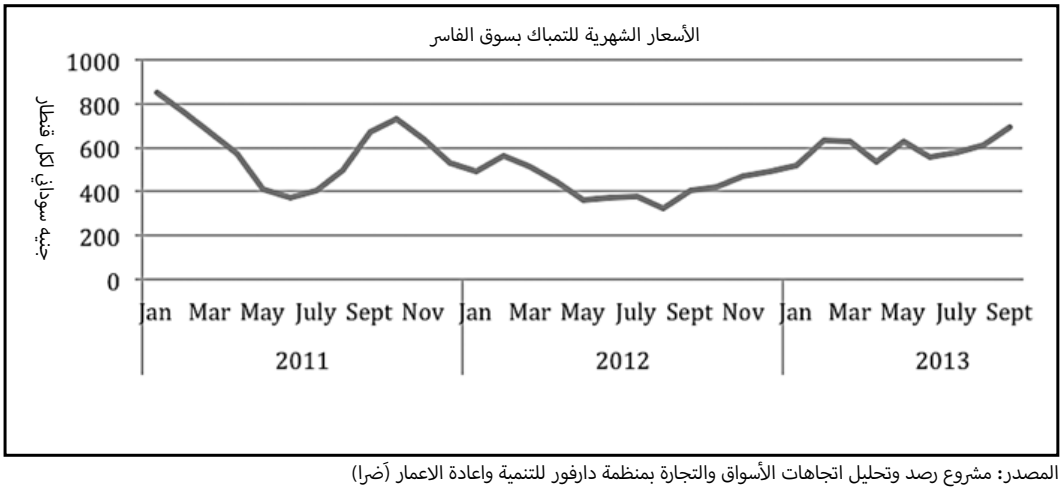

المصدر: مشروع رصد وتحليل اتجاهات الأسواق والتجارة بمنظمة دارفور للتنمية واعادة الاعمار (ضرا)

ومما يثير الدهشة، أن تجارة التمباك لم تخضع لذات الزيادة في الضرائب التي فرضت على المحاصيل النقدية الأخرى الوارد ذكرها في هذا التقرير، والتي أضرت بتجارة تلك المحاصيل. ومع أخذ التضخم في الاعتبار، فإن العديد من الضرائب قد انخفضت بصورة حقيقية. راجع الجدول ١٢، على الرغم من الزيادة التي طرأت على تكلفة رخصة تجارة التمباك بنسبة ٣٠٠٪. و من المحتمل أن يُعزى هذا الأمر جزئياً للكيفية التي يتم بها تنظيم تجارة التمباك بواسطة اتحاد تجار التمباك وقدرتهم الفائقة على الضغط باتجاه مقاومة فرض ضرائب وجبايات مرتفعة على الأقل داخل نطاق إقليم دارفور الكبرى. وربما يعود السبب أيضاً إلى أهمية التمباك بوصفه مصدراً لعائدات ولاية شمال دارفور إذ يسهم بنسبة تتراوح بين ٣٥-٣٠٪ من عائدات الولاية. وهنالك مخاوف من أن ينقل تجار التمباك أعمالهم التجارية إلى ولاية جنوب دارفور إذا ما فرضت عليهم ضرائب أعلى.

حدثت أيضاً تغييرات كبيرةَ في السيرة المهنية لتجار التمباك. ويعتقد بحلول عام ٢٠٠٧م قد هجر حوالي ٥٠٪ من صغار التجار أعمالهم وأفلس بعضهم، وبصفة خاصة أولئك الذين حرقت مخازنهم في بداية النزاع ومثالاً على ذلك ما حدث للتجار بالطويلة، وهجر ٢٥٪ على الأقل من كبار التجار أعمالهم التجارية (بوكانان - سميث وفضل، ٢٠٠٨م). ويبدو أغلبهم يعملون على نطاق ضيق يكون عادةً على مستوى السوق الأولى. بدأ المزارعون الذين يعملون في مناطق أكثر أمناً بولاية شمال دارفور في الاتجار بالتمباك، و قد تحوَّل التجار الذين يعملون في سلع أخرى إلى تجارة التمباك، كما دخل بعض خريجي الجامعات الجُدد الذين يبحثون عن فرص عمل في التجارة مجال تجارة التمباك، ولكن في نطاق ضيِّق. و في الطرف الآخر من المعادلة كان هنالك عدد أقل من تجار التمباك إذ غادر بعضهم لأعمال تجارية أكثر ربحية وتتضمن هذه الأعمال التجارية تجارة الفول السوداني بينما غادر بعض التجار دارفور بصورة نهائية وتحرك البعض الآخر لدولة جنوب السودان.

الجدول ١١. تكاليف ترحيل التمباك

الطريق	٢٠٠٢ م	٢٠٠٧ م	٢٠١٢ م
من الأسواق الابتدائية إلى الفاسر	٥-٧ جنيه سوداني/القنطار	١٠-١٥ جنيه / القنطار	١٥-٢٠ جنيه سوداني / القنطار
من الفاشر لأم درمان	٦-٧ جنيه / القنطار	٩-١٠ جنيه سوداني / القنطار	١٤ جنيه سوداني / القنطار

المصدر: التجار وأصحاب وسائل النقل البرى، الفاشر، أبريل ٢٠١٣م

الجدول ١٢. الضرائب المفروضة على تجارة التمباك في الفاسر

البند الضريبى	٢٠٠٢ م	٢٠٠٧ م	٢٠١٢ م
ضرائب المحلية (عن كل قنطار)	١٥ جنيه سوداني	١٥ جنيه سوداني	١٤ جنيه سوداني
الضرائب المفروضة (بواسطة البورصة) (عن كل قنطار)	١٢ جنيه سوداني	١٢ جنيه سوداني	١٢ جنيه سوداني
الزكاة	٤ جنيه سوداني	٤ جنيه سوداني	٤ جنيه سوداني
الرخصة التجارية السنوية	٥٠ جنيه سوداني	٥٠ جنيه سوداني	١٥٢ جنيه سوداني

المصدر: تجار التمباك، الفاشر، أبريل ٢٠١٣م

أنه في عام ٢٠١٣م انضم العديد من التجار الجُدد إلى تجارة التمباك ولكن

٧ البرتقال

٧-١ إنتاج البرتقال في دارفور

يزرع البرتقال شرق جبل مرة في دارفور في مناطق مثل دربات، سوني، جاوه ودوبو، كما يزرع في المناطق الجنوبية لجبل مرة في مواقع مثل كولكولا، فوجو وروابة، وفي اتجاه الغرب والشمال الغربي لجبل مرة في مواقع مثل نيرتيتي، ويدياو، قلول، قولو وطور. أدخل البرتقال في دارفور وبمنطقة جبل مرة بالتحديد في أربعينيات القرن الماضي بواسطة وزارة الزراعة. وقد تم جلبه للسودان في بداية القرن العشرين وبالتالي أدخل مشروع التنمية الريفية لجبل مرة نوعيات جديدة من البرتقال.

لم تتضح بعد تأثير عقد من النزاع على إنتاج البرتقال. وعلى الرغم من التقارير التي تفيد بقطع أشجار البرتقال بواسطة المليشيات في بعض أجزاء من جبل مرة (بوكانان - سميث وفضل، ٢٠٠٨م)، وتأثير النزوح كذلك. يبدو أن تجارة البرتقال في دارفور ومع أواسط السودان قد ازدهرت عبر سنوات النزاع - راجع القسم ٧,٢ أدناه. لم يتمكن فريق البحث من الوصول لمنطقة جبل مرة أو إجراء مقابلات مع منتجي البرتقال، ولذا فإن فريق البحث لم يتمكن من تقصي هذه الظاهرة. أفاد مقدمو المعلومات المحليون الذين أجريت مقابلات معهم، أنه من غير المحتمل أن يكون الإنتاج قد زاد في البيئة السائدة الحالية، ورأوا بأن نسبة كبيرة من تجارة البرتقال قد تصل السوق إذا انخفض الاستهلاك المحلي نتيجة للنزوح، فهنالك حاجة لبحوث إضافية للتأكد من اتجاهات إنتاج البرتقال خلال العقد الأخير.

يشير انعدام تنظيم تجارة البرتقال مع اهتمام أقل من جانب الحكومة بإنتاج البرتقال إلى وجود ندرة في الاحصائيات الرسمية الخاصة بالإنتاج. و يبدو أن البيانات الرئيسة التي جُمعت مرتبطة بالسوق لأن البرتقال يتم ترحيله داخل دارفور وخارجها. و مع ذلك فإنه من النادر أن تتم مقارنة وموازنة بيانات السوق على المستوى الولائي، ولهذا السبب فإنه من الصعب الحصول عليها.

هنالك ميزة خاصة لأحد أنواع البرتقال الذي ينتشر إنتاجه بصورة مكثَّفة في منطقة جبل مرة وهي أنه يمكن أن يترك على الشجرة لمدة عامين دون أن تتأثر جودته النوعية، ويُطلق عليه محلياً اسم أبو سنتين، وهذه ميزة في بيئة النزاع التي لايمكن التنبؤ معها بإمكانية الوصول للسوق.

الإتفاقات التجارية تساعد تجارة البرتقال علي الإستمرار برغم الكارثة

٧-٢ تجارة البرتقال

توجد ثلاث مناطق رئيسة بالسودان تنتج البرتقال لأغراض تجارية عبر القطر: الولاية الشمالية، ولاية كسلا في الشرق ومنطقة جبل مرة بدارفور. تورِّد الولاية الشمالية البرتقال للسوق بين شهري أغسطس وفبراير، بينما تزوِّد منطقة جبل مرة السودان بالبرتقال بين شهري فبراير و ديسمبر. بدأ استيراد البرتقال من مصر حديثاً وفي السنوات الأخيرة. يكون الاستيراد في أغلب الأوقات بين شهري مارس وأغسطس،ويستورد مؤخراً البرتقال من جنوب إفريقيا. إن برتقال جبل مرة هو البرتقال المفضَّل في أغلب ولايات السودان وبصفة خاصة نوعية البرتقال السكري (الحلو) الممتاز. يأتي برتقال الولاية الشمالية في المرتبة الثانية ويليه البرتقال المستورد من مصر. ومع ذلك يليه البرتقال المستورد من جنوب إفريقيا عالي الجودة، وينافس حالياً مُنتج جبل مرة عالي الجودة أيضاً.

كانت أغلب مناطق إنتاج البرتقال بجبل مرة هي تلك التي تقع في قبضة المتمردين، منذ اندلاع النزاع في عام ٢٠١٣، ويسيطر عليها جيش تحرير السودان . بينما تقع الأسواق الرئيسة في عواصم الولايات والمدن الأخرى في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. إن التعامل التجاري عبر الخطوط الأمامية لجبهات النزاع أثر تأثيراً كبيراً على تجارة البرتقال. وفي بواكير بداية النزاع في عام ٢٠٠٤م/٢٠٠٥م أُغلقت بعض أسواق منطقة جبل مرة نهائياً، وينطبق نفس الحال على الطرق التجارية الرئيسة، ومنها الطريق الذي يمر من جبل مرة إلى الفاشر الذي أوقف عملياً تجارة البرتقال إلى شمال دارفور (بوكانان - سميث وفضل،٢٠٠٨م). ومع ذلك ومنذ ذلك الوقت أبرمت عديد من الاتفاقيات بين جيش تحرير السودان (جيش تحرير السودان – فصيل عبدالواحد) والقبائل العربية المتحالفة مع الحكومة، ويهدف الاتفاق عادةً لغرض معيَّن وهو ضمان استمرار استراتيجيات سبل كسب العيش، ويتضمن ذلك التجارة (راجع برنامج الأمم المتحدة البيئي،٢٠١٣م). وعلى الرغم من أنه ربما لاتستمر هذه الاتفاقيات لفترة طويلة فقد أسهمت في أن تبدأ تجارة البرتقال من جديد. وعلى الرغم من ذلك ظلت بعض الأسواق الابتدائية بمنطقة جبل مرة مغلقة، ومنها سوق دربات الذي كان من أشهر أسواق البرتقال بالمنطقة؛ ومنذ أن تم اغلاق السوق عام ٢٠٠٥م أصبحت دربات الآن موقعاً عسكرياً للجبهة الثورية السودانية. وقد فتحت بعض الأسواق الصغيرة الجديدة لتكون بمثابة سوق بديلة لهذا السوق، وبصفة خاصة في المنطقة الشرقية لجبل مرة التي يسيطر عليها جيش تحرير السودان وتشمل سوني، فينا ورابكونا التي تنطلق منها الشاحنات التي تحمل البرتقال مباشرةً إلى أم درمان.

ومما يثير الدهشة، وفي ظل التحديات التي تحدق بتجارة البرتقال عبر خط الجبهة، أن تزداد كمية البرتقال التي تزود بها المراكز الحضرية الرئيسة بدارفور. ومن ثم ارتفع الطلب نسبةً لتسارع عملية التمدُّن بدارفور والتي يغذيها النزوح. ومن المثير للاهتمام تزايد العرض من سلعة البرتقال تلبية للطلب المتصاعد عليها، بالإضافة إلى تصديره إلى تشاد.

ارتفعت أسعار البرتقال خلال العقد الأخير بنسبة مئوية تتراوح بين ٣٠٠٪ -٤٠٠٪، وبحسب تاجر برتقال في الفاشر فإن سعر كرتونة البرتقال عام ٢٠٠٢ م بأسواق جبل مرة (تحتوي الكرتونة عادةً على ١٠ دستة برتقال) كان يعادل ٣٠ جنيهاً سودانياً. وبحلول عام ٢٠١٣م ارتفع سعر الكرتونة ليتراوح بين ١٢٠-١٠٠ جنيها سودانياً، وسُجل ارتفاع مماثل في السعر بسوق نيالا. وفي شهر فبراير الذي يمثل بداية موسم برتقال جبل مرة كانت تكلفة دستة البرتقال تتراوح بين ٣-٢ جنيهات، وارتفع السعر في عام ٢٠١٣م ليتراوح بين ٨-٦ جنيهات للدستة.

هنالك عدد من الأسباب التي أدت لهذا التصاعد في السعر. و هي مجملة في تصاعد تكاليف الترحيل جراء النزاع، وارتفاع الضرائب. يوضح الجدول ١٣ الكيفية التي ارتفعت بها تكاليف الترحيل إذ أنها ازدادت أكثر من الضعف مقارنةً بالتكاليف في عام ٢٠٠٣م. يبين الجدول ١٤ العبء الضريبي الكبير جداً الذي فرض على تجارة البرتقال بنيالا في عام ٢٠١٢ م، ولم تكن مثل هذه الضرائب موجودة في عام ٢٠٠٣م إذ كان العبء الضريبي في أدنى مستوى له. كما تُفرض الضرائب على مستوى المحلية أيضاً نسبةً لمرور الشاحنات عبر المحليات المختلفة. ومثالاً على ذلك فإن الضرائب المحلية عبر الطريق من جبل مرة إلى الفاشر في العام ٢٠٠٣م تتراوح بين ٤٠٠ -٣٥٠ جنيهاً سودانياً عن كل شاحنة (التي تحمل عادةً ١٢٠٠ كرتونة). وقد كانت ضرائب المحلية في عام ٢٠١٣م على نفس الطريق قد ازدادت أكثر من الضعف لتتراوح بين ٧٥٠- ٩٠٠ جنيهاً سودانياً عن كل شاحنة بالإضافة إلى أربع نقاط تفتيش بين جبل مرة والفاشر يسيطر عليها مجموعات من المتمردين تفرض رسوم تتراوح بين ٥٠٠- ٩٠٠ جنيهاً عن كل شاحنة تكون عادةً في طريقها لأم درمان.

هنالك عقبة رئيسة أخرى تعوق تجارة البرتقال، نتيجة مباشرة للنزاع، وهي الوقت الذي يستغرقه ترحيل البرتقال عبر دارفور بسبب انعدام الأمن، ونقاط التفتيش المتعددة التي يجب المرور عبرها، واستخدام الأطواف التي ترافقها قوات أمن في بعض الطرق، مما يعني زيادة الخسائر التي تتعرض لها هذه الفاكهة القابلة للتلف، ويتفاقم هذا الأمر نسبة للافتقار للتخزين المُبرَّد للبرتقال في أي من مناطق دارفور. وتستغرق الرحلة من جبل مرة للخرطوم حالياً مدة تتراوح بين ١٠ – ٧ أيام بطريقة منتظمة. وربما يسهم استخدام الجوالات البلاستيكية لترحيل البرتقال من المزرعة للسوق الأولى في تعفُّن الفاكهة لاحقاً أثناء نقلها على الرغم من أن البرتقال يتم تحويله عادةً إلى الكراتين ليتم ترحيله من الأسواق الأولية بواسطة الشاحنات.

يجب أن تتغيَّر الطرق التجارية بين جبل مرة ومدن دارفور الرئيسة نتيجةَ للنزاع. يجلب المزارعون البرتقال للأسواق الابتدائية بمنطقة جبل مرة عادةً بواسطة الحمير ومن ثمَّ يرحل بسيارات صغيرة للفاشر بطرق تتغيَّر باستمرار حسب الديناميات الخاصة بالنزاع. لقد تغيَّر الطريق بين جبل مرة ونيالا أيضاً. في العادة يتم ترحيل البرتقال من دربات، جاوا وسوني إلى دوبو ثم إلى ميرشنج، منواشي ونيالا ولكن أغلق الطريق بواسطة القوات المسلحة في منطقة دوبو. حالياً يأخذ المزارعون من مناطق ديربات، جاوا وسوني البرتقال بواسطة الحمير والإبل إلى فينا وهي منطقة يسيطرعليها جيش تحرير السودان ليلاقوا الشاحنات القادمة من ميرشنج. لقد أصبح الترحيل عبر الطريق الجديد للتجارة ممكناً نسبة للدخول في اتفاقية على المستوى المحلي بين جيش تحرير السودان – فصيل عبدالواحد والقبائل العربية بالمنطقة.راجع الشكل ٢٢.

نتيجة للأسباب المذكورة أعلاه ، تكاليف الترحيل المرتفعة، الضرائب المرتفعة، الطرق التجارية غير الآمنة والتي لا يمكن التنبؤ بما يحدث فيها

الجدول ١٣. تكاليف ترحيل البرتقال في عامي ٢٠٠٣ م و ٢٠١٣ م

الطريق والوحدة	تكاليف الترحيل عام ٢٠٠٣م	تكاليف الترحيل في عام ٢٠١٣م
من دربات لنيالا (جنيه سوداني عن كل جوال برتقال، بمعنى آخر ٢٥-٢٠ دستة)	٣٠ جنيها سودانياً	٨٠ جنيها سودانياً
من قولو لنيالا (جنيه سوداني عن كل جوال برتقال، بمعنى آخر ٢٥- ٢٠ دستة)	٥٠ جنيها سودانياً	١٢٠ جنيها سودانياً
من الفاشر لأم درمان (جنيه سوداني عن كل صندوق)	١٠ جنيهات سودانية	٢٥ جنيها سودانياً

المصدر: التجار الذين أجريت مقابلات معهم بنيالا والفاشر، أبريل ٢٠١٣ م

الجدول ١٤. الضرائب والرسوم المفروضة على تجارة البرتقال، نيالا

الضرائب والرسوم الرسمية	القيمة في ٢٠١٢ م (بالجنيه السوداني)
ضرائب زراعية (زروع)	٢٥ جنيه سوداني/جوال
الزكاة	١٠٪ من القيمة
تجميل المدينة	١٤ جنيه سوداني/جوال
ضرائب صحية	٥٢ جنيه سوداني/السنة
بطاقة صحية	١٤ جنيه سوداني/السنة
فحص طبي	٢٢ جنيه سوداني/السنة
نفايات	١٥ جنيه سوداني/السنة
ضرائب أخرى	١٥٠-١٠٠ جنيه سوداني/السنة
ضريبة قيمة مضافة	٩ جنيه سوداني/جوال
رخصة تجارية	٥٢ جنيه سوداني/السنة

المصدر: التجار الذين أُجريت معهم مقابلات بنيالا، أبريل ٢٠١٣م

والوقت المنقضي حالياً لترحيل البرتقال من جبل مرة – فقد مُنتَج جبل مرة تنافسيته في سوق البرتقال في وسط السودان لأنه أصبح مكلفاً جداً مقارنةً ببرتقال الولاية الشمالية ومصر. راجع الجدول ١٥.

دافع تجار البرتقال الذين أجريت مقابلات معهم بالخرطوم بأن جبل مرة مازال مصدراً مهماً لتزويد الخرطوم بالبرتقال: مثالاً على ذلك فإن التجار الذين أُجريت معهم مقابلات بالخرطوم يستلمون ١٥ شاحنة برتقال أسبوعياً وتحمل كل شاحنة ٣٢ طن متري أو ١,٢٠٠ كرتونة برتقال. ولكن المدى الذي يتم به تسعير برتقال جبل مرة خارج نطاق السوق - أصبح حالياً أكثر من ضعف السعر للدستة مقارنةً ببرتقال الولاية الشمالية ومصر - يتطلب بحثاً إضافياً وبصفة خاصة في محيط بيئة تتسم بزيادة شاملة في تكلفة المعيشة التي يمكن أن تقف عقبة بين المستهلكين وشراء منتجات كمالية أكثر غلاءً كما أن الجودة النوعية المحسَّنة لبرتقال جنوب أفريقيا تشكل أيضاً مهدداً آخر لبرتقال جبل مرة.

التغليف السيئ يساهم في ارتفاع الفاقد أثناء النقل

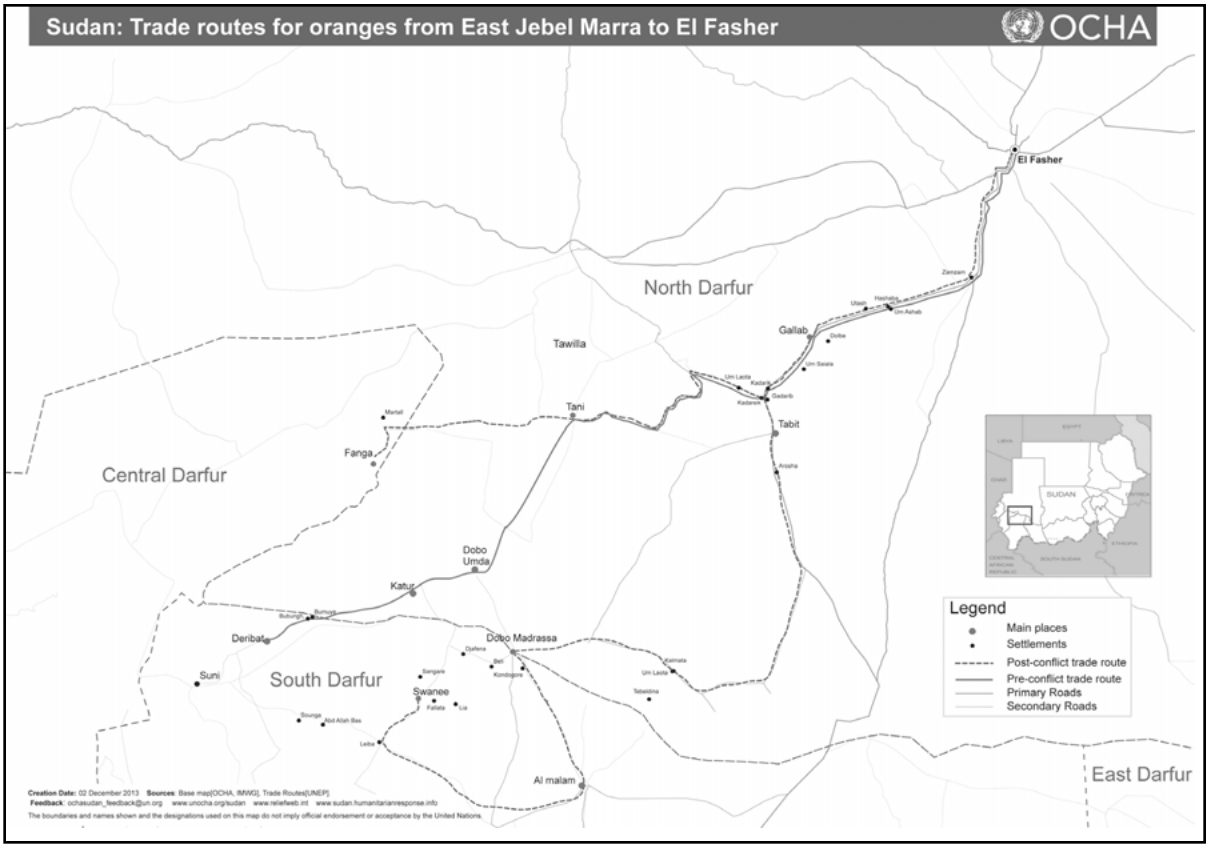

حدثت بعض التغيُّرات الرئيسة في تنظيم تجارة برتقال جبل مرة أثناء سنوات النزاع، وهي موضَّحة في الإطار ١٠. يبدو أن العديد من التجار الذين اعتادوا على العمل بمنطقة جبل مرة قد تحركوا إلى مدن دارفور الأكثر أمناً والتي يديرون منها أعمالهم التجارية الحالية، وبهذا يتضخم عدد تجار البرتقال في عواصم ولايات دارفور. التغيير الرئيس الآخر هو أن الفور أصبحوا يسيطرون سيطرة كلية تقريباً على تجارة البرتقال، كما يُعد نهيار الثقة بين التجار كارثة أخرى نتجت عن النزاع في دارفور، ليس في تجارة البرتقال فحسب، وهذا يعني أن أغلب التجار يفضلون أن يتعاملوا تجارياً مع الأشخاص الذين تجمعهم بهم الصلات الأسرية والارتباطات الاجتماعية.

تقليدياً، لم يتنظم تجار البرتقال بطريقة رسمية، واستمر هذا الوضع على المستوى القومي في أغلب ولايات دارفور. و مع ذلك فقد أصبح تجار البرتقال بولاية جنوب دارفور يشكِّلون جزءً من اتحاد تجار الخضر

الجدول ١٥. أسعار البرتقال الوارد من مصادر مختلفة إلى السوق المركزي بالخرطوم

مصدر البرتقال	سعر الدستة (جنيه سوداني)		
	٢٠٠٢ م	٢٠١٢ م	٢٠١٣ م
جبل مرة	٥-٦	١٢-١٥	٢٥
الولاية الشمالية	٣-٤	٨	١٢
مصر	٤	٨	١٢
جنوب أفريقيا	لا ينطبق	١٠	٢٥

المصدر: حسب إفادة أحد التجار بالسوق المركزي بالخرطوم

و الفاكهة الجديد الذي مكَّن بعضهم من الحصول على السلفيات، وفي عام ٢٠١٢م حصل ستة تجار بنيالا على سلفية من البنك الزراعي بمبلغ ١٠،٠٠٠ جنيه سوداني لكلٍ منهم. عندما تتم مواجهة تحديات التجارة في البيئة الحالية للنزاع يتوفرأيضاً دليل على أن العديد من التجار يعملون كجزء من شبكة مُحكمة غير رسمية؛ ومثالاً على ذلك مشاركتهم بانتظام في معرفة السعر وغيره من المعلومات الأخرى بالسوق بالاتصال عبر الهواتف المحمولة.

الإطار٨:

التغيُّرات التي طرأت على تنظيم تجارة البرتقال في دارفور أثناء سنوات النزاع

كان هنالك عدد صغير من كبار تجار البرتقال بمدينة نيالا، لا يتعدى ٧ تجار، أغلبهم ينتمون لولاية كردفان، بينما كان هنالك حوالي ٢٠ من الوسطاء الذين يجلبون البرتقال من جبل مرة إلى نيالا. يوزع كبار التجار كميات قليلة من البرتقال لصغار التجار الذين يكونون في الغالب من النساء اللواتي يبعنه في مواقع مختلفة في المدينة، بينما يرحل باقي البرتقال لمدن أخرى في دارفور وإلى مدن السودان الأخرى مثل الضعين أو الأبيض أو الخرطوم. ازداد عدد كبار تجار البرتقال أثناء سنوات النزاع زيادة ملحوظة، إذ كان عددهم ٥٠ تاجراً أغلبهم من منطقة جبل مرة. غادر تجار كردفان نيالا ويُعزى ذلك جزئياً لانعدام الأمن ونتيجةً لفقدان الثقة بين التجار الذين ينتمون لمجموعات عرقية مختلفة، كما ازداد عدد صغار تجار البرتقال بنيالا ليصل إلى ١٠٠ تاجر تقريباً، ومرة أخرى نشير إلى أنهم نزحوا من منطقة جبل مرة ويستخدمون صلاتهم الاجتماعية لتسهيل أعمالهم التجارية. حدثت تغيُّرات مماثلة في أسواق الجنينة و الفاشر. كانت هنالك إمرأة واحدة بالجنينة تعمل في مجال البيع بالجملة وتجلب في المتوسط نصف شاحنة أو شاحنة كاملة واحدة من البرتقال من جبل مرة أسبوعياً. تعمل حالياً إمرأتان وثلاثون رجلاً في مجال البيع بالجملة ويجلبون في المتوسط شاحنتين من البرتقال للجنينة أسبوعياً. وبالمثل ازداد عدد تجار البرتقال بسوق الفاشر في نفس الوقت الذي انخفض فيه عدد تجار البرتقال الذين يعملون بمنطقة جبل مرة(٢).

٨ الاستنتاجات والتوصيات

٨-١ الاستنتاجات

تتمتع دارفور بامكانات زراعية غنية، وقد كانت لفترة طويلة مصدراً مهماً للإمداد بالعديد من المحاصيل النقدية الرئيسة بالسودان، واشتهرت بالجودة النوعية العالية في إنتاج بعض المحاصيل النقدية مثل الفول السوداني الذي يحتوي على نسبة عالية من الزيوت. يبيِّن الاستعراض التاريخي لإنتاج المحاصيل النقدية في دارفور الحظوظ المتفاوتة لمختلف المحاصيل النقدية في أوقات مختلفة في السنوات الخمسين الأخيرة. يمكن شرح ذلك عادةً بتغيير السياسات على المستوى القومي وتأثيرذلك على الإنتاج والتجارة، كما هو الحال بالنسبة للفول السوداني والصمغ العربي؛ كما يمكن تفسيرها أيضاً بتغيير الظروف التي تصاحب السوق العالمي، والتي كانت سبباً في ارتفاع قيمة صادرات السودان من محصول السمسم. توجد أيضاً علاقة بينية تربط بين الربحية النسبية لمختلف المحاصيل النقدية، مثالاً على ذلك خلال حقبة سبعينيات القرن العشرين عندما ازدهرت تجارة الفول السوداني، ولكن عندما انخفض في المقابل سعر التسليم على مستوى المزرعة بالنسبة للصمغ العربي، فقد تحوّل مزارعو دارفور لإنتاج الفول السوداني وتم قطع العديد من أشجار الهشاب.

لم تكن العديد من معوِّقات إنتاج المحاصيل النقدية مقتصرةً على دارفور فحسب، وإنما هي معوِّقات عامة صاحبت أغلب المحاصيل النقدية الرئيسة بالسودان، وقد سبق العديد من هذه المعوِّقات اندلاع النزاع الذي انتشر بدارفور عام ٢٠٠٣م، و تتضمن ما يلي:

- **إهمال السياسة الزراعية أثناء سنوات طفرة النفط:** عندما تظل السياسات حبيسة الأوراق لا يتم تنفيذها على أرض الواقع في كثير من الأحوال. وفي المناطق التي يتوفر فيها دعم للقطاع الزراعي فإن هذا الدعم يستهدف، في أغلب الأوقات، القطاعين الزراعيين الفرعيين المروي وشبه الآلي وليس القطاع المطري التقليدي. وهذه الخيارات في السياسات الاقتصادية صارت أكثر رسوخاً في ظل تفاقم الأزمة الاقتصادية بفقدان عائدات النفط. إن تحقيق أهداف الاقتصاد الكلي والتي تقوم على دعم وتشجيع محاصيل صادر عالية القيمة، فضلاً عن الإنتاج المكثف للغذاء من المشاريع الزراعية على نطاق واسع من أواسط السودان، قد حظي بالأولوية على المبادرات التي تستهدف صغار المزارعين في القطاع المطري، والذين يشكلون غالبية السكان وخاصة في دارفور الكبرى. ومما يدلل على إهمال القطاع الزراعي، المطري المستوى المتدني للاستثمار في البحوث الزراعية و الإرشاد الزراعي، منذ أمد بعيد و بصفة خاصة المحاصيل التي تروى بالأمطار ، الأمر الذي أدى إلى انخفاض إنتاجية المحاصيل النقدية.
- **سياسات الضرائب:** على الرغم من أن السياسة الاتحادية تقضي بإعفاء المنتجات الزراعية من الضرائب، إلا أنها مع ذلك ، منحت الولاية والمحلية السلطة الشرعية لتحصيل ضرائبها الخاصة بها. يُعتبر المُنتَج الزراعي مصدراً مهماً لعائدات الضرائب في اقتصاد زراعي مهيمن. وعلى أرض الواقع فإن سياسة الإعفاء الاتحادية لا تعني إلا القليل على المستوى المحلي. إذ تناضل تجارة المحاصيل النقدية في دارفور تحت وطأة عبء ضريبي كبير يمكن أن يزداد سوءاً عندما يشتد الضغط على الولايات لتحصيل عائداتها الخاصة بها. كشفت المقارنة بين الضرائب المفروضة على سلعتي الفول السوداني والسمسم، بكل من ولايتي درافور وولاية القضارف، أن مستويات الضرائب أعلى بدرجة كبيرة في دارفور.
- **انخفاض القدرة التنافسية للصادرات السودانية في الأسواق العالمية:** كان الجنيه السوداني قوياً أثناء سنوات طفرة النفط ولهذا السبب أصبحت الصادرات أعلى سعراً نسبياً في السوق العالمي. أثناء كتابة هذا التقرير انخفضت قيمة سعر الصرف؛ وعلى الرغم من أنه يجب أن يشكِّل هذا الانخفاض قوة دفع لصادرات السودان من المحاصيل النقدية، فإن قوانين سعر الصرف تعني أن المُصدِّرين مجبرين على استلام عائداتهم عبر النظام المصرفي بسعر صرف أقل من سعر الصرف السائد بالسوق السوداء، كما أصبحت المدخلات المستوردة غالية جداً بطريقة تمنع تداولها. و بالإضافة إلى ذلك فإنه عندما دخلت نُظم التجارة العالمية تحت مظلة العولمة وأصبحت أكثر صرامةً من حيث الالتزام بالمعايير والقوانين، و التي كافح السودان من أجل الوفاء بها دون أن يكون له إستثمار كاف يمكِّنه من المنافسة مع دول لها أنظمة تجارية أكثر تطوراً؛ مما أثَّر على صادرات كلٍ من الفول السوداني والسمسم.

هنالك عائق إضافي له تأثير حاد بصفة خاصة في حالة دارفور:

- **وسائل النقل والبنية التحتية الضعيفة:** يعني هذا أن ترحيل المحاصيل النقدية من دارفور التي تقع في أقصي غرب السودان مرتفع التكلفة بدرجة كبيرة الأمر الذي يعوق تكامل السوق بين دارفور و بقية ولايات السودان، ويعمل على خفض الدرجة التنافسية للمحاصيل النقدية بدارفور.

منذ اندلاع النزاع بدارفور عام ٢٠٠٣ م وإلى الآن ظلت تفرض العديد من القيود التي أثرت سلباً على تجارة المحاصيل النقدية ؛ وفيما يلي أهم القيود والمعوقات :

١. **الأثر المدمر على إنتاج المحاصيل النقدية:** أصبح عدد كبير من المنتجين بالمناطق الريفية من النازحين منذ وقت مبكر من نشوب النزاع. **أما الذين ظلوا في مناطقهم فإنهم لم يكونوا قادرين على الزراعة بنفس المستوى السابق وعادةَ يستطيعون الوصول** للأراضي الزراعية القريبة من مساكنهم ولهذا السبب أصبحوا يزرعون مساحات أقل بدرجة كبيرة.

٢. **تصاعدت التكاليف التجارية:** ويُعزى هذا الأمر إلى :
   أ. انعدام الأمن على الطرق التجارية الرئيسية بدارفور مما تسبب في مضاعفة تكلفة النقل التى إزدادت أحياناً بنسبة ٤٠٠٪. وفي

العديد من المناطق ولعدد من المحاصيل النقدية - كمثال لذلك البرتقال – لم يعُد من الملائم ترحيل المُنتَج من مناطق الإنتاج للسوق بواسطة الشاحنات. وبدلاً عن ذلك يجب استخدام الحمير وهذا يعني ترحيل كميات قليلة في كل مرة. يتم حالياَ فرض مستويات عالية من الرسوم غير الرسمية في عدد كبير من نقاط التفتيش الموجودة على أغلب الطرق التجارية بدارفور، وهذا الأمر يزيد التكاليف ويبطئ حركة الشاحنات. رفع التدهور الذي أصاب البنية التحتية للنقل عبر كل من الطرق البرية والسكك الحديدية تكاليف النقل وزاد الوقت الذي تستغرقه الرحلة خلال عقد من الزمان، وهذه المشكلة تواجهها السلع سريعة التلف مثل البرتقال.

ب. تصاعدت الضرائب على تجارة المحاصيل النقدية نسبةً لأن السلطات على المستوى الولائي والمحليات تعتمد على تحصيل عائداتها من الاقتصاد المنكمش في الوقت الذي انخفضت فيه تدفقات الموارد الاتحادية بشكل أساس، الأمر الذي شجع على التجارة غير الرسمية والتهريب ومع ذلك لا تتم إعادة إستثمار عائدات الضرائب في إنتاج المحاصيل النقدية أو البنية التحتية للسوق.

نتج عن الأثر المشترك للفقرتين (أ) و(ب) الواردتين أعلاه عدم كفاءة تجارة المحاصيل النقدية داخل وخارج دارفور، كما نتج عن زيادة الأسعار وتكاليف النقل أن أصبح التجار يحتاجون حالياً لرأس مال أكبر لمباشرة أعمالهم التجارية. ومع ذلك فإن القليل من التجار تحصلوا على سلفيات إذ يمثل عدم الحصول على سلفيات رسمية أحد العوائق المزمنة منذ أمد بعيد. وعلى الرغم من وجود مبادرات من الحكومة الاتحادية تخص التمويل الأصغر، فإن عدداً قليلاً من التجار بدارفور قد استفادوا من ذلك، والعديد منهم صرف النظر عن الحصول على ذلك التمويل خوفاً من عواقب و مخاطر التخلف عن الوفاء بذلك الديون. أثناء سنوات النزاع انهارت أغلب آليات التسليف غير الرسمية مثل نظام الشيل الذي كان يملأ هذا الفراغ، على الأقل جزئياً، ويستفيد منه كلٌ من المزارعين والتجار، وكذلك انهارت الثقة (و هي مهمة لآليات التسليف غير الرسمية) بين المجموعات نتيجة لارتفاع المخاطر التجارية.

٣. **تراجُع عمليات التصنيع الزراعي الكبيرة:** وهو كارثة أخرى من الكوارث التي ترتبت على النزاع وبصفة خاصة التصنيع الزراعي للفول السوداني. درجت المؤسسات التجارية الكبيرة التي تعمل بصفة رئيسية بنيالا على إنتاج زيت الفول السوداني لأغراض التجارة الحدودية، بالإضافة إلى تزويد مناطق أواسط السودان بهذه الزيوت؛ ولكن هذا الإنتاج انهار تماماً. وتعد أمور مثل الإمداد بالطاقة الذي لا يمكن الاعتماد عليه، تدهور البنية التحتية وانخفاض إنتاج الفول السودان عوامل مساعدة أسهمت في حدوث هذا الانهيار. تم حالياً استبدال المؤسسات التجارية الكبيرة بعدد كبير من المصانع الصغيرة لتصنيع الفول السوداني (معاصر الزيوت) التي تستخدم آلات وماكينات رديئة تم تعديلها للوفاء بالطلب المحلي، وبصفة خاصة بالنسبة للمجموعات السكانية الحضرية التي اختارت السكنى في المدن بدارفور.

عانت تجارة المحاصيل النقدية بدارفور من النزاع واسع النطاق بالسودان، ومن تلك المحاصيل التمباك، وهو محصول اقتصادي نقدي، فقد نتج عن تدهور العلاقات بين حكومة السودان وحكومة دولة جنوب السودان الحظر التجاري الذي أوقف التجارة بين شمال دارفور و جنوب السودان الذي يمثل سوقاَ رئيساً لتمباك دارفور. كما انخفض التعامل التجاري بسلعة التمباك نتيجةً للنزاع الذي حدث بولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق وهما سوقان مهمان لتمباك دارفور - أيضاً.

هنالك العديد من الطرق التي تكيّف بها كلٌ من الإنتاج والتجارة في مختلف المحاصيل النقدية مع النزاع بدارفور. وفيما يتصل بالإنتاج الزراعي، تتوفر بعض الميزات لزراعة الفول السوداني بدلاً عن الحبوب في البيئة الحالية، لكونه محصولاً جذرياً ، فهو أقل عُرضةً لأن ترعى عليه الماشية مقارنةً بمحاصيل الحبوب. كما يجب أن يؤخذ في الاعتبار انهيار الآليات التقليدية التي تنظم دخول مواشي الرعاة إلى حقول المزارعين. يتحمل الفول السوداني لمدة أطول فترات الجفاف التي كثيراً ما تحدث أثناء فصل الخريف، مقارنةً بمحاصيل الحبوب و هذا الأمر يجعله من المحاصيل الأكثر مقاومة للتغيُّر المناخي.

ومن الدلائل التي تشير إلى التكيُّف في ممارسات التجارة و التصنيع الزراعي قَشر الفول السوداني في المناطق الريفية أثناء سنوات النزاع، وذلك بغرض خفض تكاليف الترحيل. وتكيُّف آخر ويتمثل في انتشار المصانع الصغيرة لتصنيع الفول السوداني محلياً، بدلاً عن المصانع الكبيرة التي لم تُعد اقتصادية في البيئة الحالية. وبينما تبدو هذه المعالجات تكيُّفات ملائمة مع بيئة النزاع فإن لها أيضاً نتائج وخيمة ، إذ تراجعت الجودة النوعية للفول السوداني والزيوت، جراء اتباع طرق التصنيع المتدنية. ويُعتبر هذا تراجعاً من شتى الوجوه بالنسبة لتنمية دارفورلأن الإقليم فقد صناعة مهمة – ألا وهي التصنيع الزراعي للفول السوداني بواسطة المصانع الكبيرة والذي كان يزخر بطاقات كامنة للتطوُّر بخطوات ثابتة للأمام، و يمثل فرصة "للقيمة التي يمكن إضافتها" داخل نطاق دارفور قبل تصدير أو نقل مُنَتج يتم تصنيعه بدرجة أكبر إلي أواسط السودان. و من ناحية أخرى فإن هذا التكيُّف يعني دخول العديد من الوافدين الجُدد في قطاع التصنيع الزراعي، وهذه فرصة يمكن أن تشكِّل قاعدة يمكن البناء عليها إذا تم توفير التدريب لهؤلاء الوافدين الجُدد مع التركيز بدرجة أكبر على الجودة النوعية.

من مظاهر التكيف الأخرى التي مكَّنت التجارة من الاستمرار في جو تسيطر عليه التحديات الكبيرة وانعدام الأمن عقد الاتفاقيات بمنطقة جبل مرة بين الفصائل المتحاربة، بهدف استمرار تجارة البرتقال عبر جبهات النزاع ، وبالتالي توفير سبل كسب العيش في منطقة جبل مرة.

ظهرت بعض الفرص الجديدة التى وفرها السوق خلال سنوات النزاع، ومن أهم هذه الفرص السوق الجديد الذي برز للوجود للتعامل التجاري في أوراق وأمباز الفول السوداني لاستخدامهما في العلف الحيواني. وفي الفترة التى سبقت نشوب النزاع كان يتم بيعهما بأثمان زهيدة أو التخلص منهما بالمجان بواسطة أصحاب مصانع التصنيع الزراعي. لقد ارتفع سعر هذين المنتجين الثانويين للفول السوداني بدرجة كبيرة، و تضاعف من ثلاث إلى خمس مرات منذ عام ٢٠٠٣م. ظهرت للوجود قيمة سوقية لقشرة الفول السوداني أيضاً والتي تستخدم في علف الدواجن، صناعة

الطوب ومصدر للوقود. وقد كانت كافة هذه الفرص الجديدة للسوق نتاجاً لنمط الإستقرار المتغيِّر نسبةً لأنه أصبح أكثر تمدُّناً أثناء سنوات النزاع و أدي هذا بدوره إلي إحداث تنمية مهمة خاصة في صناعة الألبان حول المدن الرئيسة بدارفور، وبالتالي ازداد الطلب على علف الماشية. أشعلت مخاطر رعي الماشية بعيداً عن المدن الطلب على المنتجات الثانوية للفول السوداني لاستخدامه علفاً للماشية.

يبدو أن الدور الذي تلعبه المرأة في إنتاج المحاصيل النقدية والتجارة ازداد بدرجة كبيرة أثناء سنوات النزاع، ليس لأنها تلعب دوراً أكبر في الإنتاج الزراعي فحسب، وبصفة خاصة إنتاج الفول السوداني، لأنه يُعتقد أن النساء يتعرضن لمخاطر أقل فيما يتصل بالوصول إلى الحقول الزراعية عند مقارنتهن بالرجال، فقد أصبحت النساء من الكوادر الفاعلة والمهمة في التجارة المحلية للمحاصيل النقدية مثل الفول السوداني والبرتقال في العديد من المدن الرئيسة بدارفور. ما زال الرجال يسيطرون على تجارة المحاصيل النقدية، ولكن نسبةً لأن هذه التجارة قد عانت الأمرين لأنها كانت تتم عبر مسافات طويلة خلال عقد من النزاع نتيجةً لما تتعرض له من مخاطر أثناء مرورها عبر طرق تجارية مقطوعة ومعطلة وترحيل باهظ الثمن، فيبدو أن هنالك تجارة ثانوية للوفاء بمتطلبات المجتمعات المدنية المتنامية قد ازدهرت.و تسيطر النساء على هذه التجارة الثانوية. ويشير هذا التحوُّل في أدوار النوع الاجتماعي (الجندرة) في بعض مناحي إنتاج المحاصيل النقدية والتجارة إلى أن النساء ربما يلعبن دوراً أكثر أهمية في الاقتصاد الأسري، مما يتطلب بحثاً إضافياً لهذا التوجه و تداعياته.

الصورة الكلية لدارفور تكشف عن اقتصاد محاصيل نقدية منكمش خلال العشر سنوات الأخيرة. وفيما يختص بحالة الفول السوداني والصمغ العربي فقد كان هنالك انخفاض طويل الأجل في تجارة المحاصيل النقدية سبق اندلاع النزاع في عام ٢٠٠٣م. و لكن هنالك موارد ضخمة غير مُستغلة خاصة بإنتاج المحاصيل النقدية و التجارة بدارفور، وقد تم الاعتراف بهذه الإمكانات لفترة طويلة و لكن لم يتم استغلالها وتحقيقها بعد. إن الأمن والاستقرار بدارفور عنصران مهمان لإنعاش إنتاج وتجارة المحاصيل النقدية حتى يتم الوفاء بتحقيق هذه الإمكانية، ولكن هذا وحده لا يكفي؛ كما إن وجود بيئة سياسات تُفضي إلى كلٍ من الإنتاج والتجارة أمر مهم. ويمكن الحصول على الدليل الخاص بالفارق الذي يمكن أن تحدثه هذه الإمكانيات في قطاع الصمغ العربي. يوضح تحرير تجارة الصمغ العربي وإنشاء مجلس له في السنوات الأربع الأخيرة أنه من الممكن تعزيز كلٍ من الإنتاج والصادرات عندما تتم صياغة سياسات زراعية أكثر مواءمةً ويتم العمل على استدامتها. تبيَّن تجربة إنتاج الفول السوداني في دارفور عام ٢٠١٢م، عندما تحوَّل العديد من المزارعين، ويتضمن ذلك النازحين، لإنتاج الفول السوداني استجابةً للارتفاع المتسارع في أسعار الفول السوداني كيف أن الإنعاش السريع يمكن أن يصبح حقيقة في ظل توفُّر الظروف المحيطة والدعم الملائمين، ويكون المزارعون حسَّاسين بطريقة واضحة وسريعة تجاه الأسعار. ومع ذلك فإن البنية التحتية التجارية الحالية غير الملائمة وفرص التصدير الضعيفة تشير إلى أن السوق لم يتمكن من احتواء هذا الارتفاع المفاجئ في الإنتاج، ولهذا السبب انخفض السعر مما ثبَّط همم المزارعين فيما يتصل بزراعة الفول السوداني عام ٢٠١٣م. و حتى الآن فإن المجهودات المبذولة للنهوض بقطاع الفول السوداني – ومع وجود هذه المجهودات على الورق إلا أنه لا يتوفر دليل على وجودها على أرض الواقع. على الرغم من أن إعادة إحياء هذا القطاع يمكن أن يكون لها تأثير رئيس في اقتصاد دارفور وسبل كسب العيش لدى العديد من المواطنين.

٨-٢ التوصيات

هنالك حاجة في المقام الأول والأخير للتركيز بدرجة أكبر على القطاع الزراعي المطري التقليدي في السياسات الزراعية، على أن يقترن ذلك بالمتابعة حتى مرحلة تنفيذ هذه السياسات على إنتاج المحاصيل النقدية لتنتعش وتتطور إمكاناتها. كما يجب تعزيز الإنتاج الزراعي المطري ليتناغم و يتماشى مع بقية السياسات بغرض تطوير تجارة المحاصيل النقدية داخلياً وعالمياً.

وقد صنفت التوصيات كما يلي: (١) توصيات كلية على مستوى السياسات الاتحادية؛(٢) توصيات تم وضعها لدارفور بصفة خاصة؛(٣) توصيات خاصة بالمحاصيل النقدية التي تغطيها هذه الدراسة منفردةً، تم استهداف بعضها على المستوى الاتحادي والبعض الآخر على مستوى دارفور. تدعم هذه التوصيات الوسائل المُستخدمة للإنعاش الاقتصادي في الإستراتيجية الجديدة لتنمية دارفور، التي ترتبط بوثيقة الدوحة لسلام دارفور بواسطة سلاسل القيمة المُحسَّنة، الإنتاج والإنتاجية المتطوِّرين، السياسات الزراعية المطوّرة والوصول المتطوِّر للخدمات المالية.

التوصيات الكلية للسياسات الاتحادية

١. يبرز الافتقار إلى القروض معوِّقاً رئيساً لإنتاج كل محصول من المحاصيل النقدية (مثال: إنتاج الفول السوداني والتمباك) والتجارة. وتوجد حاجة ماسة للحصول على طرق تجعل القروض مُتاحة، ويمكن الحصول عليها بمعدل أسعار يجعل تسديدها ممكناً و خاصة في البيئة الحالية بدارفور، وذلك بتنفيذها عبر مشاريع تجريبية. وفي السنوات الأخيرة وفرت بعض المصارف قروض السلم وجعلتها متاحة. كما تجب مراقبة حصول المزارعين على هذه القروض وتأثيراتها بكثير من الحذر، بالإضافة إلى دراستها حتى يتم البناء على أساس من الدروس الإيجابية المُستفادة من هذه التجربة و بالتالي يمكن نشر و إتاحة تقديم هذه القروض.

٢. تجب مراجعة وتنقيح سياسات فرض الضرائب كما تمت التوصية بذلك في كتاب "سيراً على الأظلاف" في البيئة المالية الحالية عبرعملية حوار تتم بين الحكومة الاتحادية والسلطات الولائية والمحليات بغرض:
   أ. تخفيف العبء الضريبي على المحاصيل النقدية حتى يتم تحسين الدرجة التنافسية وخفض الحافز الذي يحث على التهريب(تتوفر دروس مستفادة هنا من قطاع التمباك الذي يتعرض لضرائب أقل (على المستوى المحلي).
   ب. الضمان بأن العائدات يعاد إستثمارها في البنية التحتية للسوق.

٣. هنالك جهود بذلت لجعل تجارة الحدود من السودان تجارة رسمية ويجب ترفيع هذه الجهود لتسهيل تجارة الحدود في المحاصيل النقدية من دارفور وذلك بالدخول في اتفاقيات تجارية مع تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى.

٤. تتميّز السياسة الحالية المتَّبعة في سعر الصرف المتعدد بفعالية ضد بعض السلع وفي صالح سلع أخرى (وكمثال لذلك سعر الصرف الأكثر إيجابية بالنسبة للذهب مقارنةً بالسلع الزراعية) مما يؤدي إلى حدوث تشوُّهات في الاقتصاد وسوق العمل، مما يوجب البحث عن طرق توحيد سعر الصرف.

توصيات محددة خصيصاً لدارفور

٥. سوف تستفيد تجارة المحاصيل النقدية (بالإضافة إلى أنواع أخرى من التجارة) استفادة كبيرة من تطوير البنية التحتية للطرق والنقل داخل نطاق دارفور (لربط مناطق الإنتاج والأسواق) وبين دارفور وبقية ولايات السودان. وسوف لا يؤدي هذا التطوير للطرق والنقل إلى خفض تكاليف الترحيل فحسب، ولكنه سوف يزيد الدرجة التنافسية لمُنتجات دارفور ويعمل على تسريع النقل وخفض خسائر السلع التي تفسد بسرعة. ويجب أن يشمل هذا الأمر إعادة تأهيل السكة حديد لتربط بين أواسط السودان ونيالا، وعلى المدى الطويل فإن مد خط السكة حديد لمناطق أبعد من نيالا ليصل للجنينة والفاشر سوف تستفيد منه تجارة المحاصيل الزراعية استفادة كبيرة.

الفول السوداني والسمسم

٦. حتى يتم تطوير تجارة الفول السوداني، يجب تركيز الانتباه على تطوير نهاية الإنتاج من سلسلة القيمة، ويتم ذلك بالإستثمار بدرجة أكبر في البحوث الزراعية والإرشاد الزراعي بالسودان وفي دارفور بصفة خاصة، والذي يجب أن يتضمن ما يلي:

أ. تطوير حزم بحوث وتكنولوجيا محدَّدة تناسب التفاوت في تركيب التربة مع تركيز خاص على تربة القوز واستخدام حصاد المياه بدرجة أكبر.

ب. البحث في استخدام الحراثة بواسطة المحراث الذي تجره الحيوانات بدرجة أكبر لزراعة الفول السوداني في قطاع الزراعة المطرية.

ج. توفير بذور ملائمة ذات إنتاجية عالية في دارفور، بالإضافة إلى الدعم الذي يقدمه تدريب المزارعين واستفادتهم من التجربة الحديثة الخاصة بتوزيع بذور فول سوداني ذات إنتاجية عالية في ولاية جنوب دارفور.

٧. يجب إعادة تنشيط وتقوية السياسات الزراعية على المستوى الاتحادي لتدعم إنتاج و تجارة وتصدير الفول السوداني، على أن يتضمّن ذلك ما يلي:

أ. البحث في جدوى إنشاء احتياطي إستراتيجي للفول السوداني على المستوى القومي، ويقترن ذلك بهدفين محددين هما: (١) موازنة واستقرار السعر وبصفة خاصة على مستوى المُنتَج لتفادي الأثر العنكبوتي؛ و(٢) إزالة والتغلب على التقلبات التي تحدث في مستويات تزويد السوق العالمي (نتيجة طبيعية لإنتاج الزراعة المطرية في المناطق التي تتباين فيها مستويات هطول الأمطار تبايناً كبيراً) لتحسين القدرة التنافسية للصادرات السودانية – لضمان وجود السلعة للتصدير تذبذب الخريف أم استقر .

ب. حملة قومية على مستوى القطر خاصة بخفض معدلات الأفلاتوكسين بواسطة رفع مستوى الوعي، التدريب، توفير جوالات الخيش ليكون التخزين ملائماً وإنشاء مراكز لاختبار الأفلاتوكسين على المستوى الولائي.

ج. المفاضلة والتمايز في الأسواق تتم وفقاً لمعايير الجودة، فلا بد من التعرف على الكيفية التي يستوفي بها محصول الفول السوداني معايير الجودة المطلوبة وخلوه من مادة الأفلاتوكسين، وبصفة خاصة الفول السوداني المُعَد للتصدير.

د. التعلّم من التجربة الإيجابية الخاصة بإعادة تنشيط تجارة الصمغ العربي وتصويب السياسات والممارسات الاتحادية باتجاه إعادة تنشيط تجارة الفول السوداني.

٨. يجب دعم التصنيع الزراعي للفول السوداني والسمسم داخل نطاق دارفور، على أن يتضمن هذا الدعم على المدى القصير ما يلي:

أ. دراسات السوق لبحث الإمكانات في مناطق مختلفة من دارفور لوكالات العون الدولي لشراء زيت الفول السوداني والسمسم محلياً كجزء من الإغاثة الغذائية لتحديد الظروف التي يمكن بها تنفيذ ذلك من عدمه والكيفية التي يمكن بها تطوير الجودة النوعية.

ب. تدريب ودعم أصحاب مصانع التصنيع الزراعى " الجُدد" الذين يعملون فى مجال تصنيع الفول السوداني وإنضمّوا لهذا العمل التجاري أثناء سنوات النزاع وبصفة خاصة تشجيع تطوير الجودة النوعيّة.

يمكن دعم التصنيع الزراعي على المدى الطويل باتخاذ التدابير التالية:

ج. الإستثمار في التدريب على التصنيع الزراعي الذي يركز على المراكز الحضرية الرئيسة في مدن نيالا، الجنينة والضعين.

د. إمداد متطوِّر بالطاقة في مدن دارفور الرئيسة بغرض دعم مصانع الفول السوداني والسمسم التجارية الكبيرة.

هـ. يمكن تطوير وتوسيع وإتاحة فرص الحصول على القروض لمصانع تصنيع الفول السوداني الصغيرة.

الصمغ العربي

المحافظة على تحرير تجارة الصمغ العربي وترقية الصادرات بواسطة مجلس الصمغ العربي عاملان مهمّان للنمو المستمر لهذا القطاع وبصفة خاصة داخل نطاق دارفور:

٩. يجب إعادة تأهيل حزام الصمغ العربي وتجارة الصمغ العربي داخل نطاق دارفور، على أن يقترن ذلك بالتعلُّم من المشاريع والبرامج، مع الأخذ في الاعتبار الهدف الذي تم تنفيذه في كردفان وغيرها من المناطق. وربما يتضمن هذا أيضاً تطوير توفير المياه في المناطق النائية التي يمكن فيها تجميع الصمغ العربي (صمغ الطلح بالتحديد).

التمباك

نتج عن الاهتمامات الخاصة بالآثار الصحيّة لتبغ المضغ بعض القيود الحكومية على تجارة التمباك بأواسط السودان، وعلى الرغم من ذلك فإن للتمباك محتوى اقتصادياً مهماً إذ أنه يمثل سبيلاً لكسب عيش آلاف الأشخاص في مناطق معيَّنة بدارفور، وبصفة خاصة شمالها.

١٠. إذا كانت سياسة الحكومة الاتحادية تقضي بعدم تشجيع تجارة التمباك فإنه يجب البحث أولاً في محاصيل وسبل كسب عيش بديلة ودعمها في مناطق إنتاج التمباك بدارفور لضمان أنها قد أُستبدلت باقتصاد محصول نقدي حيوي آخر.

البرتقال

١١. يجب البحث في تطوير تعبئة البرتقال لتفادي استخدام الجوالات البلاستيكية وبهذا يتم تقليل الخسائر وبصفة خاصة في ظروف النزاع الحالية التي تكون فيها حركة النقل بطيئة.

١٢ يجب إجراء دراسة جدوى خاصة بتصنيع البرتقال بالقرب من مناطق إنتاجه بغرض"إضافة القيمة" داخل نطاق دارفور وتقليل الخسائر المرتبطة بترحيله طازجاً.

١٣. عندما يعم السلام والاستقرار الشامل بمنطقة جبل مرة فإن البنية التحتية المُطوَّرة للطرق، وبصفة خاصة الطرق الفرعية من مناطق الإنتاج للأسواق الابتدائية، وكذلك الطرق الرئيسة التي تصل للأسواق الثانوية، هي إحدى المجالات الأكثر أهميةً للإستثمار الذي سوف يدعم تجارة البرتقال في كلٍ من دارفور وأواسط السودان؛ وبالتالي ستنخفض تكاليف النقل وتعمل على تسريع حركة النقل لتقليل الخسائر، كما أنها سوف تعزز أيضاً الدرجة التنافسية لبرتقال دارفور في أواسط السودان وسوف يقلل من استخدام النقل المبرَّد من الخسائر.

الاختصارات التي تبدأ بحروف استهلالية من الكلمات

هيئة البحوث الزراعية	ARC
برنامج النهضة الزراعية	ARP
بنك السودان المركزى	CBOS
مؤشر السعر للمستهلك	CPI
إستراتيجية تنمية دارفور	DDS
وثيقة الدوحة لسلام دارفور	DDPD
منظمة دارفور للتنمية وإعادة التعمير (ضرا)	DRA
منظمة الزراعة والأغذية التابعة للأمم المتحدة	FAO
مركز فينستين الدولى، جامعة تافتس	FIC
الهيئة القومية للغابات	FNC
تسليم الشحنة على ظهر السفينة	FOB
شركة الصمغ العربى	GAC
المجموعة الدولية لإدارة الأزمات	ICG
ورقة عمل الإستراتيجية المؤقتة لخفض الفقر	I-PRSP
مشروع التنمية الريفية بجبل مرة	JMRDP
صندوق إئتمان المانحين المتعددين	MDTF
مشروع رصد وتحليل إتجاهات الأسواق والتجارة (تتم إدارته بواسطة منظمة دارفور للتنمية وإعادة التعمير (ضرا)	MMTA
طن مترى	mt
سنوياً	p.a
جنيه سوداني	SDG
برنامج البيئة المتكامل للسودان (تم تنفيذه بواسطة برنامج الأمم المتحدة البيئي)	SIEP
برنامج السودان لبناء القدرات المؤسسية: معلومات تخطيط الأمن الغذائى، للإجراء – شمال السودان	SIFSIA-N
جيش تحرير السودان	SLA
الجبهة الثورية السودانية	SRF
الأمم المتحدة	UN
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	UNDP
برنامج الأمم المتحدة البيئي	UNEP
برنامج الغذاء العالمي	WFP
الولايات المحدة الأمريكية	USA

شرح المصطلحات

قروض السَلَم	تمويل مبيعات يسبق الزراعة يتم تقديمه في بداية الموسم الزراعي بغرض تمويل تكاليف الإنتاج
قنطار واحد	٤٥ كيلوجرام تقريباً
حاكورة	نظام قبلي تقليدي لتقسيم وإدارة الأراضي كما أن الحاكورة مصطلح يُستخدم لأرض القبيلة نفسها
مخمَّس واحد	٠,٥٠٥ هكتار
الطليق	الفترة التي تلي الحصاد وترعى فيها الماشية بقايا المحاصيل الزراعية في حقول المزارعين
الزكاة	تقديم الصدقات أو هدايا المحسنين والمتصدقين

المراجع

عبدالله، محمد واي. ٢٠٠٤ م "امتلاك الأراضي، استخدام الأراضي والنزاعات في دارفور" ورقة عمل قدمت في مؤتمر التدهور البيئي كسبب للنزاع في دارفور" ١٦ – ١٥ ديسمبر، ٢٠٠٤م.

أنون. ٢٠١١ م. "ورقة عمل الإستراتيجية المؤقتة لخفض الفقر بالسودان" المسوّدة ٤.

أيوب، أ. ت. ١٩٩٨ م "المدى، الخطورة والعوامل المسببة لتعرية التربة بالسودان" مجلة البيئات الجافة والقاحلة ٤٠٩ – ٣٩٧ :٣٨.

بينكي، آر. ٢٠١٢ م. "اقتصاديات إنتاج الماشية الرعوية وإسهامها في الاقتصاد الشامل بالسودان" ورقة عمل. مركز فينستين الدولي، جامعة تافتس، ميدفورد، ام ايه وبرنامج الأمم المتحدة البيئي، يونيو.

بوكانان – سميث، ام.، وأ. أ. فضل. ٢٠٠٨ م "التكيُّف والدمار: تأثير النزاع على التجارة والأسواق في دارفور. نتائج دراسة الرؤى والأهداف." مركز فينستين الدولي، جامعة تافتس، ميدفورد، ام ايه.

بوكانان - سميث، ام.، واس. جاسبرز، ٢٠٠٦ م"النزاع، المعسكرات والقهر: أزمة سبل كسب العيش المستمرة في دارفور. التقرير النهائي" تقرير لبرنامج الغذاء العالمي، السودان. يونيو.

بوكانان – سميث ، ام.، وأ. أ. فضل بمشاركة أ. ر. طاهر، و واي. أكليلو، ٢٠١٢ م. "سيراً على الأقدام. تجارة الماشية في دارفور." مركز فينستين الدولي، جامعة تافتس وبرنامج الأمم المتحدة البيئي، السودان. سبتمبر.

http://sites.tufts.edu/feinstein/2012/on-the-hoof-livestock-trade-in-darfur.

بنك السودان المركزي، "الملخص الإحصائي للتجارة الخارجية"

http://www.cbos.gov.sd/en/node/478.

مجلس الوزراء. ٢٠٠٨ م. "البرنامج التنفيذي لبرنامج النهضة الزراعية" أبريل.

كوتيوديير، تي. واي. ٢٠٠٧ م، "تسويق صادرات السودان من الصمغ العربي" صندوق ائتمان المانحين المتعددين – قومي، صندوق إئتمان المانحين المتعددين – ان – ٣، البنك الدولي، الخرطوم.

السلطة الإقليمية لدارفور. ٢٠١٣ م. "تنمية دارفور: إستراتيجية الإنعاش وإعادة الإعمار." تم إعداده بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. أبريل.

دي وال، ايه. ٢٠٠٥ م. المجاعة القاتلة: دارفور، السودان. طبعة منقّحة. مطبعة جامعة أكسفورد: نيويورك.

الدخيري، آي.، اتش. داموس، وأ. م. خوجلى. ٢٠٠٤ م. "الأساس المنطقي لبرنامج محتمل لدعم السوق في دارفور، السودان. ملخص موجز عن الأسواق والأمن الغذائي" كير، الخرطوم.

.التوم، و. أ. وأ. ع. أ. يعقوب. ٢٠٠٧ م. "الخواص الفيزيائية والكيميائية لزيت الفول السوداني المصنّع (اراكيس هايبوجي ال) وعلاقته بالمواصفات السودانية: دراسة حالة بنيالا؛ ولاية جنوب دارفور؛ السودان." مجلة تكنولوجيا الأغذية ٧٦ – ٧١ :٥(١).

حاج الأمين، ن. أ.، وع. م. المك. ١٩٩٧ م. "برامج التعديل والحوافز الزراعية بالسودان: دراسة مقارنة" ورقة بحث رقم ٦٣. الاتحاد المالي الأفريقي للبحوث الاقتصادية.

هوفمان، يو. ٢٠١١ م "ضمان الأمن الغذائي في الأقطار النامية تحت ظروف تحديات التغيُّر المناخي: القضايا الرئيسة للتجارة والتنمية الخاصة بالتحوُّلات الأساسية في الزراعة" مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ٢٠١١ م.

المجموعة الدولية لإدارة الأزمات. ٢٠٠٦ م. "إدخال الأمم المتحدة في دارفور. ورقة تعريفية عن السياسات" نيروبي / بروكسل.

جمال، أ.، وال. هنتسينغر. ١٩٩٣ م. "تدهور النظام الزراعي – الشجري الغابى الرعوي المدعوم في السودان: حدائق الصمغ العربي في كردفان" النُظم الزراعية الغابية ٣٨ – ٢٣:٢٣.

خوجلى، أ.، و ال. ام. بى. هانسن. ٢٠١٠ م "مستشارية تقييم التمويل الأصغر بدارفور، السودان. من فبراير إلى مارس ٢٠١٠ م. التقرير النهائي." تم التفويض والدعم بواسطة مركز فينستين الدولي، جامعة تافتس، منظمة الهجرة الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالسودان. يونيو.

ميتز، اتش. نسخة ١٩٩١ م. "دراسة قطرية: السودان " مكتبة الكونجرس، قسم البحوث الفدرالية. واشنطن.

مورتون، جيه. ٢٠٠٥ م. "ملخص وافٍ عن دارفور. مراجعة عن الخلفية الجغرافية، التاريخية والاقتصادية الخاصة بتنمية الإقليم." تم نشره للمرة الأولى في عام ١٩٨٥ م (تمت إعادة إصداره في عام ٢٠٠٥ م). HTSPE، هيميل همبستيد، المملكة المتحدة.

بانتوليانو، س. ٢٠٠٧ م. "قضية الأرض: نقمة السلام بالسودان"ورقة عمل مجموعة السياسات الإنسانية. معهد تنمية ما وراء البحار. لندن. ديسمبر.

سعيد، أ. ٢٠٠٩ م. "دراسة تقييم العوامل التي تسهم في النزاع بين الرعاة، الرعاة – المزارعين والمزارعين المستقرين" شعوب الرُحَّل ١٧٦ – ١٧٣ :(١) ١٣

سامية، ج.، نبيل إنشراح، وعجيمى. ٢٠١٠ م."تأثير سياسات التسعير وعدم التسعير في إنتاج وتسويق الصمغ العربي" تم إعداده لوزارة التخطيط، وزارة الزراعة، الخرطوم.

شمبا، سي. ٢٠١٠ م. "تحليل سلسلة القيمة بدارفور: الضأن، الأبقار، الفول السوداني والبرتقال" برامج الأمم المتحدة الإنمائية بالسودان الخاصة بتكامل سلسلة القيمة الداعمة للفقراء، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، الخرطوم.

برنامج بناء القدرات المؤسسية للسودان ومعلومات الأمن الغذائي لتنفيذ الإجراء – شمال السودان. ٢٠٠٨ م. "مُحدِّدات التصاعد الحالي في أسعار الغذاء وتداعياتها في الولايات الشمالية بالسودان" تقرير المستشارية القومية.برنامج بناء القدرات المؤسسية للسودان ومعلومات الأمن الغذائي لتنفيذ الإجراء – شمال السودان / منظمة الزراعة والأغذية ، الخرطوم.

مجموعة إستيرلنج العالمية. ٢٠١٢ م. "بنيات الطلب العالمي والفرص المتاحة بالسوق للصمغ العربي السوداني" تم تقديمه " لمشروع النهوض بإنتاج وتسويق الصمغ العربى بالسودان" التقرير النهائى، أكتوبر.

برنامج الأمم المتحدة البيئي. ٢٠٠٧ م. "التقويم البيئي للفترة التي تلت النزاع بالسودان."برنامج الأمم المتحدة البيئي، نيروبي.

برنامج الأمم المتحدة البيئي. ٢٠٠٨ م. "الفقر المدقع، التشويه وإزالة الغطاء الغابي: تأثير النزاع على تجارة خشب البناء وحطب الوقود بدارفور." برنامج الأمم المتحدة البيئي بالسودان، الخرطوم.

برنامج الأمم المتحدة البيئي. ٢٠١٣ م. "مراجعة الاتفاقيات على المستوى المحلي في دارفور. ما هوالمدى الذي وصلت إليه في التعامل مع إدارة الموارد الطبيعية؟"

برنامج الغذاء العالمي ووزارة الزراعة الولائية بولاية شمال دارفور. ٢٠١٢ م. "التقويم السريع للسوق بولاية شمال دارفور. ١٥ – ١ مارس ٢٠١٢ م. تقرير مسوَّدة."

البنك الدولي. ٢٠٠٧ م. "دارفور. أبعاد التحدي للتنمية. مجلد خاص بخلفية التحديات." ٢٩ يونيو.

الملحق ١. فريق البحث الذي أجرى الدراسة

مارجي بوكانان – سميث زميلة زائرة مع مركز فينستين الدولي بجامعة تافتس، وهي باحثة مستقلة في مجال السياسات وتتمتع بخبرة امتدت لما يربو على ٢٥ عاماً في قطاع الشؤون الإنسانية. لقد عملت للمرة الأولى في دارفور في عام ١٩٨٧ م كمستشارة في الاقتصاد الزراعي لوحدة التخطيط الزراعي للحكومة الإقليمية بدارفور. أجرت دراسة خلال هذه الفترة عن سوق الحبوب في دارفور وأدخلت مبادرة نظام الإنذار المبكر عن الجفاف بولاية شمال دارفور. وقد انصب تركيز عملها الإستشاري والبحثي على السودان والقرن الأفريقي بصفة خاصة، وتعمل حالياً مستشارة بمشروع رصد وتحليل اتجاهات الأسواق والتجارة الذي تديره منظمة دارفور للتنمية وإعادة التعمير (ضرا) . ونالت زمالة كبير الباحثين المشاركين مع مجموعة السياسات الإنسانية بمعهد التنمية لما وراء البحار - بلندن.

د. عبد الجبار عبدالله فضل عمل أستاذ مساعد بجامعة الفاشر بولاية شمال دارفور، ويعمل حالياً مستشاراً متفرغاً ومديراً تنفيذياً لشركة خدمات تنمية دارفور ومستشارية الإعلام الكائنة بالفاشر. ويتمتع بخبرة طويلة امتدت لسنوات طويلة ومعرفة شاملة بالموارد الطبيعية، سبل كسب العيش والنزاع في دارفور. كما أسهم في العديد من مشاريع البحوث والدراسات بدارفور منذ ثمانينيات القرن العشرين؛ ويعمل حالياً مستشاراً بمشروع رصد وتحليل اتجاهات الأسواق والتجارة السوق الذي تديره منظمة دارفور للتنمية وإعادة التعمير (ضرا) . لقد عمل ضابطاً بيطرياً في بدارفور ومفتشاً بيطرياً بالمحافظات في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٧٥ م – ١٩٨١ م كما نال درجة الماجستير في التنمية الريفية والأمن الغذائي من جامعة أيست أنجيليا بالمملكة المتحدة.

د. عبدالرحمن محمد طاهرعمل أستاذ مشارك بإدارة المراعى بمركز البحوث الزراعية بنيالا بوزارة الزراعة بولاية جنوب دارفور وهو منسق مشروع التغيُّر المناخي بجنوب دارفور، كما أنه أحد أعضاء بعثة التقويم المشترك بدارفور في عام ٢٠١٢ م. ونسبةً لما يتمتع به من خبرة سنوات عديدة فى إدارة المراعي والعلف فقد عمل في هيئة البحوث الزراعية لمدة ١٦ عاماً، وكذلك في هيئة تنمية غرب السافنا لمدة ١٤ عاماً كما عمل محاضراً بدوام جزئي بجامعات نيالا، الفاشر وزالنجي. وقد نال درجة الدكتوراه في الزراعة من جامعة الخرطوم عام ٢٠٠٣ م كما أنه حائز على ماجستيرالعلوم في الزراعة من معهد كرانفيلد للتكنولوجيا بالمملكة المتحدة.

د. موسى آدم إسماعيل يعمل حالياً عميد كلية الزراعة بجامعة زالنجي. وقد عمل مديراً لمركز دراسات التنمية والسلام بجامعة زالنجي في الفترة بين عامي ٢٠٠١ م – ٢٠٠٥ م ويتمتع بخبرات واسعة في المجال الزراعي، وقد عمل بوزارة الزراعة بدولة العراق في الفترة بين عامي ١٩٨٦ م – ١٩٨٨ م، ووزارة الزراعة بولاية جنوب دارفور في الفترة بين عامي ١٩٩٥ م – ١٩٩٦ م وبمنظمة إنقاذ الطفولة البريطانية- المملكة المتحدة - في الفترة بين عامي ١٩٩١ م – ١٩٩٥ م. لقد كان عضواً بفرق البحث التي أجرت العديد من الدراسات بدارفور في مواضيع تمتد من إستراتيجيات التغلُّب على المشكلات والمصاعب والغذاء البري إلى الدراسات الاجتماعية الاقتصادية والمستهدفة بالإضافة إلى الدراسات التي أجراها على تحليل المناحي الرعوية وسبل كسب العيش لدى الرعاة.

د. نادية إبراهيم أحمد تعمل حالياً مدير عام وزارة الزراعة والموارد الطبيعية بولاية غرب دارفور. وقد بدأت العمل في إدارة الموارد الطبيعية مفتشة زراعية، ومن ثمَّ عملت مديرة للتخطيط الزراعي والإعلام بوزارة الزراعة وتتمتع بسنوات خبرة طويلة ومعرفة بإدارة الموارد الطبيعية، سبل كشب العيش والأمن الغذائي. وقد حازت على درجة الدكتوراه في الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية من جامعة الخرطوم.

محمد إسماعيل جدو آدم يعمل حالياً كبير ضباط المشاريع بمشروع رصد وتحليل اتجاهات الأسواق والتجارة التابع لمنظمة دارفور للتنمية وإعادة التعمير (ضرا) منذ عام ٢٠١٠ م وقد عمل في السابق ضابط إشراف وتقويم لمنظمة إنقاذ الطفولة السويدية- وقد عمل في فترة سابقة ضابط مشروع بمبادرة المجتمعات الصديقة للأطفال. لقد عمل في مجال التنمية والمساعدات الإنسانية منذ عام ٢٠٠٥ م ويحمل درجة بكالوريوس العلوم في إدارة الأعمال من جامعة النيلين، الخرطوم وهو يدرس حالياً لنيل درجة الماجستير في مجالات السلام و التنمية وحقوق الإنسان بمركز السلام والتنمية، جامعة الفاشر بولاية شمال دارفور.

زكريا يعقوب كاجا يعمل حالياً ضابطاً بمشروع رصد وتحليل اتجاهات الأسواق والتجارة التابع لمنظمة دارفور للتنمية وإعادة التعمير (ضرا) بولاية غرب دارفور، وقد كان يعمل في السابق ممثلاً لحكومة غرب دارفور في مشروع تخريط وتحليل الأزمات والإنعاش التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠١١م. وقد عمل قبل ذلك مفتشاً للإنفاق العام ومفتش التخطيط والتنمية بوزارة المالية بولاية غرب دارفور. كما عمل أيضاً مع منظمة إنقاذ الطفولة - الأمريكية في عام ٢٠٠٥ م وقد أجرى تقويم الطوارىء كما حاز على بكالوريوس العلوم فو الإحصاء من جامعة جوبا بالسودان.

د. علي موسى أبكر عيسى أستاذ مشارك في الاقتصاد الزراعي ويعمل حالياً نائب عميد كلية الموارد الطبيعية والدراسات البيئية بجامعة كردفان، بالإضافة إلى عمله كمنسق مرجعي لمنبر الجامعات الإقليمية لبناء القدرات الزراعية في شرق و وسط وجنوب أفريقيا ،وعضو المنبر الزراعي الإقليمي

للتدريب بشرق ووسط أفريقيا - الشبكة الأفريقية للزراعة والغابات وتعليم الزراعة والموارد الطبيعية. وتتضمن مجالات تخصصه وأبحاثه الفقر، الأمن الغذائي، النوع الاجتماعي (الجندرة) التغيُّر المناخي وتحليل سلسلة القيمة.

د. محمد أبونا محمد أستاذ مشارك في علوم التربة والمياه وقد عمل مديراً ميدانياً في شركة السكر السودانية وغطى عمله الأنشطة المختلفة ذات العلاقة بإنتاج قصب السكر بين عامي ١٩٧٣ م – ٢٠٠٠ م. وقد عمل في وظيفة كبير باحثين منذ عام ٢٠٠٠ م وحتى الآن في مركز أبحاث قصب السكر بالجنيد والدكتور أبونا حائز على درجة الدكتوراة من جامعة الجزيرة بالسودان في عام ٢٠٠٧ م.

عبدالحميد حمة محمد جمعة يعمل حالياً رئيس إدارة التخطيط والإشراف بوزارة الزراعة بولاية جنوب دارفور وقد تولى هذا المنصب منذ عام ٢٠١٠ م وعمل خلال هذه الفترة منسقاً بمشروع «ربط المزارعين بالأسواق» التابع لبرنامج الغذاء العالمي كما عمل في السابق مدير برنامج النهضة الزراعية بولاية جنوب دارفور، بالإضافة إلى عمله مفتشاً للتخطيط و الإشراف والتقويم بوزارة الزراعة بولاية جنوب دارفور؛ وقد عمل في الفترة من عام ٢٠٠٦ م – ٢٠٠٧ م منسق تجميع بيانات السوق لمنظمة أوكسفام بنيالا، كما أسهم أيضاً في عملية تجميع بيانات السوق لمنظمة الزراعة والأغذية وعمل في السابق بوزارة المالية بولاية غرب دارفور.

الملحق ٢. بيانات عن إنتاج الفول السوداني والسمسم

الشكل ٢،١ إنتاج الفول السوداني في دارفور

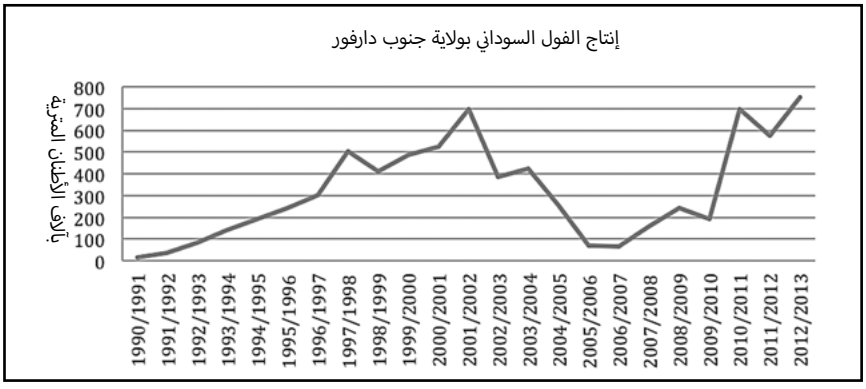

المصدر: وزارة الزراعة والغابات، الخرطوم

الشكل ٢،٢ إنتاج الفول السوداني في ولاية جنوب دارفور

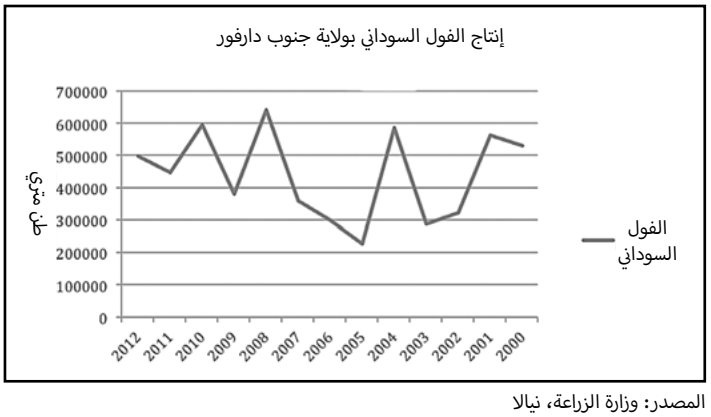

المصدر: وزارة الزراعة، نيالا

الشكل ٢،٣ إنتاج الفول السوداني بولاية غرب دارفور

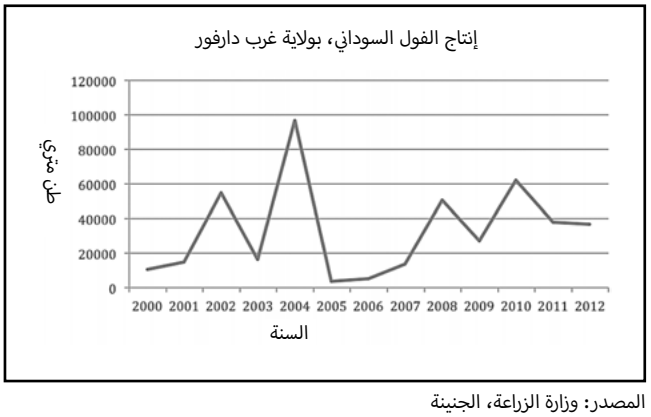

المصدر: وزارة الزراعة، الجنينة

الشكل ٢،٤ إنتاج السمسم بولاية غرب دارفور

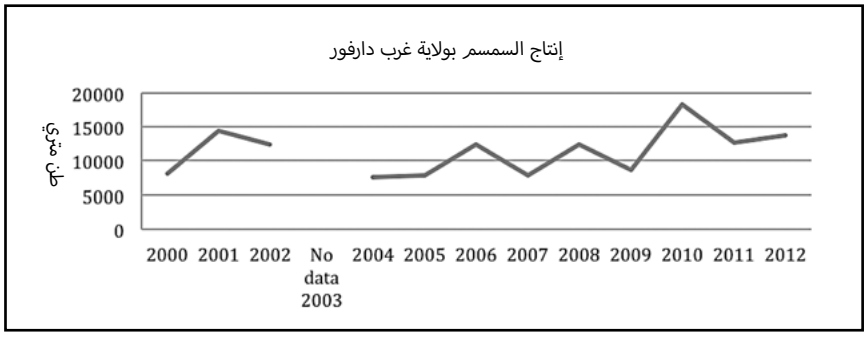

ملاحظة: تم حذف بيانات عام ٢٠٠٣م نتيجة لاهتمامات خاصة بدقة المعلومات.

المصدر: وزارة الزراعة، الجنينة

الشكل ٢،٥ إنتاج السمسم في دارفور

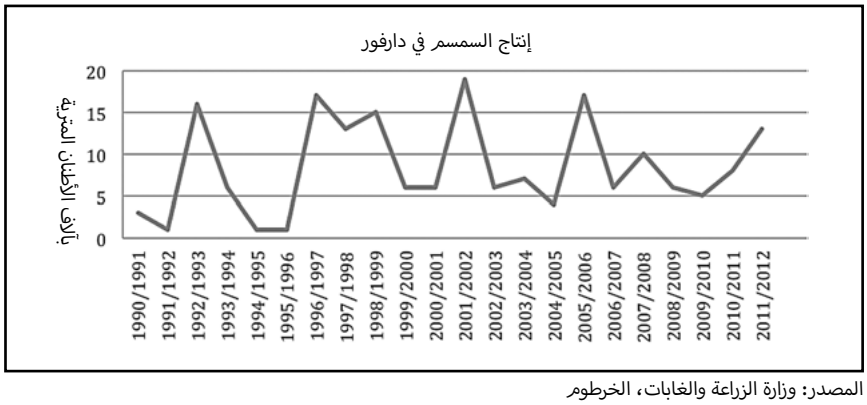

المصدر: وزارة الزراعة والغابات، الخرطوم

(Footnotes)

١ - راجع عبدالله محمد، ٢٠٠٤ م.

٢ - بحسب أحد مقدمي المعلومات الرئيسين، كان عدد تجار البرتقال الذين يعملون بمنطقة جبل مرة أكثر من ١٠٠ تاجر، ولكن عددهم تضاءل لأكثر من النصف أثناء سنوات النزاع، وبصفة خاصة وقد أغلق سوق دربات الرئيس.

http://unep.org/Sudan

UNEP

www.unep.org

United Nations Environment Programme
P.O. Box 30552 Nairobi, Kenya
Tel: +254 (0)20 762 1234
Fax: +254 (0)20 762 3927
Email: uneppub@unep.org

Feinstein International Center
Tufts University
114 Curtis Street
Somerville, MA 02144, USA
tel: +1 617.627.3423
fax: +1 617.627.3428
http://sites.tufts.edu/feinstein/